كويت جديدة
NEWKUWAIT

الهيئة العامة للصناعة
PUBLIC AUTHORITY FOR INDUSTRY

# واقع القطاع الصناعي

## لدولة الكويت 2023

# واقـــع القطـــاع الصناعي

## لدولة الكويت 2023

الهيئة العامة للصناعة
إدارة التخطيط الصناعي
قسم البحوث الصناعية

www.pai.gov.kw

بسم الله الرحمن الرحيم

الهيئة العامة للصناعة
PUBLIC AUTHORITY FOR INDUSTRY

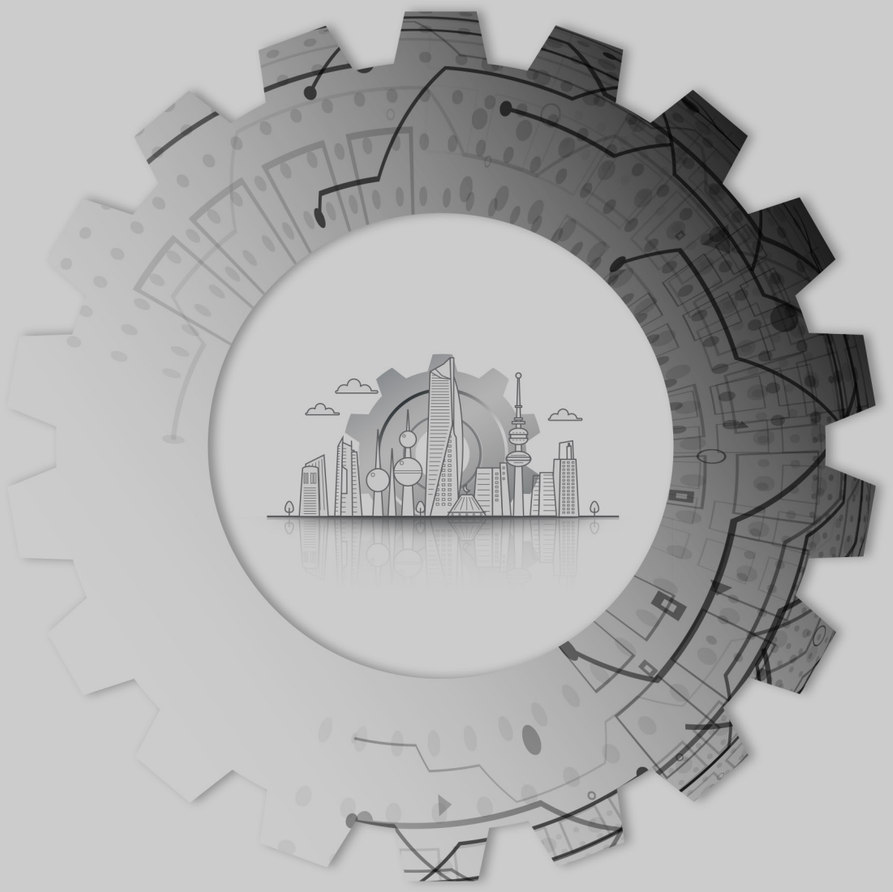

سمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح
ولي عهد دولة الكويت

سمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت

معالي وزير التجارة والصناعة
ووزير دولة لشئون الشباب
محمد عثمان العيبان

سمو الشيخ أحمد نواف الأحمد الجابر الصباح
رئيس مجلس وزراء دولة الكويت

# شكر وتقدير

يتقدم فريق مشروع واقع القطاع الصناعي في دولة الكويت بالشكر الجزيل والتقدير لمعالي وزير التجارة والصناعة ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة السيد/ محمد عثمان العيبان، لدعمه المتواصل للصناعة والصناعيين، ولكافة العاملين في الهيئة العامة للصناعة، ولمدير عام الهيئة العامة للصناعة بالتكليف السيد/ محمد عيد علي العدواني، لدوره المتميز وتوجيهاته القيمة التي تمثل رافداً معنوياً وحافزاً نحو العطاء.

كما يتوجه فريق العمل المكون من:

| | |
|---|---|
| السيدة/ م. بشائر إبراهيم الخميس | مدير إدارة التخطيط الصناعي |
| السيدة / م. هيا احمد البحيري | رئيس قسم البحوث الصناعية بالتكليف |
| السيدة/ هنوف ناصر الظفيري | باحث صناعي |
| السيدة/ م. سعاد عبد الله المنصور | مهندس صناعي أول |
| السيدة/ م. امنه خالد الدهش | مهندس صناعي |
| السيدة/ م. عنان يعقوب الهاجري | مهندس صناعي |
| السيد/ محمد عبد الحميد هواش | متخصص جاممي أول |

بالشكر للمنشآت الصناعية العاملة في القطاع الصناعي، الذين تعاونوا مع فريق العمل وساهموا بجهودهم الكريمة، في تزويد الهيئة بالمعلومات والبيانات اللازمة لإعداد مشروع واقع القطاع الصناعي لدولة الكويت.
أملين أن يكون هذا التقرير مرجعا هاماً وأساسياً لجميع المهتمين بالقطاع الصناعي بدولة الكويت لما يحويه من معلومات وبيانات قيمة وشاملة، نأمل أن تساهم بدفع مسيرة التنمية الصناعية في البلاد.

BENCH
BUSINESS ADVISORY

بالتعاون مع

ASIA
DATA-SCIENCE

## الفريق الاستشاري

شركة بنش للإستشارات الإدارية والإقتصادية ذ.م.م

| | |
|---|---|
| مدير المشروع | ا.د. نايف الشمري |
| المستشار الإحصائي/علم البيانات | د. أحمد الصبر |
| المستشار الإداري | د. أحمد السلطان |
| المستشار الإقتصادي | ا. عبدالقادر نزار الإبراهيم |

# الفهـــرس


كلمة المدير العام 15
الملخص التنفيذي 17

الفصل الأول: أداء الاقتصاد الكويتي 21
أولاً: النمو الاقتصادي 21
ثانياً: القطاع المالي والمصرفي 26
ثالثاً: المالية العامة 28
رابعاً: المعاملات الخارجية 29
خامساً: مؤشرات أداء القطاع الصناعي 31
سادساً: القطاع الصناعي في دولة الكويت 31

الفصل الثاني: المنشآت الصناعية 35
أولاً: أعداد المنشآت الصناعية 36
ثانياً: المنشآت الصناعية بحسب رأس المال 36
ثالثاً: المنشآت الصناعية بحسب المساحات 38
رابعاً: التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية 38
خامساً: المنشآت الصناعية بحسب الحجم 39

الفصل الثالث: الإنتاج الصناعي 41
أولاً: مبيعات القطاع الصناعي 41
ثانياً: الإنتاج الصناعي 42
ثالثاً: المدخلات الوسيطة (مستلزمات الإنتاج الصناعي) 43
رابعاً: القيمة المضافة للقطاع الصناعي 48
خامساً: الكفاءة الإنتاجية والطاقة الإنتاجية العاطلة 49

الفصل الرابع: الاستثمار الصناعي 50
أولاً: الأصول غير المالية للمنشآت الصناعية 50
ثانياً: الإنفاق الرأسمالي في القطاع الصناعي 52
ثالثاً: طبيعة التكنولوجيا المستخدمة 53

الفصل الخامس: الصادرات والواردات في القطاع الصناعي 54
أولاً: صادرات القطاع الصناعي 54
ثانياً: واردات القطاع الصناعي 57

الفصل السادس: العمالة في القطاع الصناعي 60
أولاً: أعداد العمالة في القطاع الصناعي 60
ثانياً: تعويضات العاملين بالمنشآت الصناعية 62

الفصل السابع: التنمية الصناعية المستدامة في دولة الكويت 67
أولاً: التنمية الصناعية المستدامة 67
ثانياً: واقع الأنشطة الصناعية في دولة الكويت 68
ثالثاً: معوقات الاستثمار الصناعي 71
رابعاً: الرؤية الصناعية والتنافسية لدولة الكويت 74

الفصل الثامن: الخاتمة والتوصيات 76
أولاً: الخاتمة 76
ثانياً: التوصيات العامة 78

# كلمة المدير العام

كلمة المدير العام

**م. محمد عيد علي العدوانـــي**
**مدير عام الهيئة العامة للصناعة بالتكليف**

يعد القطاع الصناعي أحد المقومات الأساسية التي تقوم عليها الاقتصاديات الحديثة، ومن هذا المنطلق فقد حرصت دولة الكويت رغبة منها في تنويع هيكل الاقتصاد وتخفيف الاعتماد على القطاع النفطي وضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة، على توفير كافة الإمكانيات لتنمية هذا القطاع وتطويره، ومنها إنشاء الهيئة العامة للصناعة كجهة مسئولة عن تنمية وتنظيم القطاع الصناعي والإشراف عليه والنهوض به بما يتماشى مع الأهداف العامة لخطط التنمية الاقتصادية.

وقد حرصت الهيئة العامة للصناعة على تنفيذ الدور المناط بها من خلال العمل على صياغة العديد من البرامج الرئيسية والفرعية لتنفيذ هذه الأهداف التي تصب جميعها في خدمة القطاع الصناعي والمستثمرين فيه، فقد تبنت الهيئة ضمن خطة برامجها أحد الأهداف الاستراتيجية التي تعنى بتشكيل قاعدة معلوماتية للصناعة المحلية وهو مشروع واقع القطاع الصناعي في دولة الكويت، من خلال تحليل البيانات المستخلصة من عملية المسح الميداني للقطاع الصناعي الذي قامت به الهيئة احصائيا واقتصادياً، بهدف توفير المعلومات اللازمة لاستخلاص المؤشرات الصناعية التي تساعد صناع القرار وواضعي السياسات الصناعية على رسم السياسات وصياغة القرارات المناسبة لتنمية القطاع الصناعي.

تعتبر هذه المؤشرات والمعلومات هي الخطوة الأولى في وضع الاستراتيجيات طويلة المدى، والذي سيترتب عليها اتخاذ الكثير من القرارات الاستراتيجية في القطاع الصناعي في المستقبل القريب من حيث القطاعات المستهدفة، وتشجيع القطاع الصناعي الخاص للتوجه بموارده الاستثمارية نحو النشاط الصناعي لتزداد القاعدة الصناعية اتساعاً وترتفع الاهمية النسبية للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي وفي هذا الإطار يسرنا أن نضع بين أيديكم "تقرير عن واقع القطاع الصناعي لدولة الكويت" الذي يقوم برسم مؤشرات تحليلية تعكس الواقع الصناعي الحالي في دولة الكويت، وستساهم في رسم الرؤية الصناعية المستقبلية لدولة الكويت، ومعرفة مجالات القوة التي يتمتع بها وأوجه الضعف التي يعاني منها.

كما ندعو الله أن يكون هذا الإصدار مساهمة ملخصة تساعد القائمين على تخطيط برامج التنمية وتشجيع وتطوير الصناعة الوطنية في دولة الكويت في ظل حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ/ نواف الأحمد الجابر الصباح وسمو ولي عهده الأمين الشيخ / مشعل الأحمد الجابر الصباح وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ / احمد النواف الاحمد الصباح، ومعالي وزير التجارة والصناعة/ محمد عثمان محمد العيبان حفظهم الله ورعاهم.

والله ولي التوفيق ،،

# الملخص التنفيذي

## الملخص التنفيذي

تقدم الهيئة العامة للصناعة تقريرها حول المسح الميداني الدوري للقطاع الصناعي في دولة الكويت بوصفه جزءاً من جهودها المتواصلة للإسهام في رصد وتحليل واقع القطاع الصناعي من خلال تشكيل قاعدة معلوماتية للصناعة المحلية. ويُعد مشروع المسح الميداني للقطاع الصناعي في دولة الكويت أحد المسوح النوعية التي تقوم بها الهيئة في سبيل تحديث القاعدة المعلوماتية للهيئة، ومتابعة تطور الصناعة المحلية وتقييم الآثار التي تخلفها التغيرات المحلية والعالمية على القطاع الصناعي. وهذا المسح يعتبر المسح الصناعي السابع للعام 2022 ، حيث تم تغطية السنوات 2017، 2018، 2019، 2020. ويعتمد المسح الميداني لعام 2022 على القيام بعملية التحليل الإحصائي باستخدام المؤشرات الاقتصادية لأخر بيانات رسمية متوفرة عن القطاع الصناعي وذلك بهدف تشخيص واقع القطاع الصناعي الحالي والتحديات التي قد تواجهه.

ويتكون هذا التقرير من ثمانية فصول رئيسية، فالفصل الأول يشتمل على نظرة سريعة على أداء الاقتصاد الكويتي خلال الفترة الأخيرة من خلال استعراض التطورات الأخيرة في القطاعات الأربعة المهمة المكونة للاقتصاد الكويتي، والتي تتمثل في القطاع الحقيقي (الناتج المحلي الإجمالي) والقطاع المالي والمصرفي، والمالية العامة، والقطاع الخارجي، ومن ثم الانتقال إلى وضع تصور عام لتحديد المؤشرات الاقتصادية والصناعية اللازمة لتحليل نتائج المسح الصناعي الميداني. أما الفصل الثاني فيهدف إلى التعرف على أعداد المنشآت الصناعية بدولة الكويت التي شملها المسح الصناعي لعام 2022، وتوزيع تلك المنشآت بحسب الأنشطة الصناعية الفرعية استناداً إلى التصنيف الصناعي الدولي الموحّد لجميع الأنشطة الاقتصادية (التنقيح الرابع) الصادر عن الأمم المتحدة. ويتضمن هذا الفصل كذلك التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية بحسب المناطق، والتوزيع بحسب أحجام تلك المنشآت.

أما الفصل الثالث فهو يحتوي على تحليل موجز لمؤشرات الإنتاج الصناعي بحسب نتائج المسح الصناعي لعام 2022، بما في ذلك تطور حجم الانتاج الكلي، والهيكل النسبي للإنتاج بحسب القطاعات الصناعية، وقيمة المبيعات الإجمالية والقطاعية، والقيمة المضافة للقطاع الصناعي. في حين يتناول الفصل الرابع المؤشرات التحليلية المستخلصة من نتائج المسح الصناعي لعام 2022 الخاصة بالاستثمار الصناعي، ومن ضمنها مؤشرات الأصول غير المالية للمنشآت الصناعية وتوزيعها وهيكلها، وحجم الإنفاق الاستثماري لزيادة الإنتاج الصناعي، والأنظمة الآلية المستخدمة في المشاريع الصناعية، ومعوقات الاستثمار الصناعي.

في المقابل، يتناول الفصل الخامس المؤشرات التحليلية المستخلصة من نتائج المسح الصناعي لعام 2022 الخاصة بالصادرات والواردات للقطاع الصناعي، ومن ضمنها مؤشرات عدد المنشآت الصناعية المصدرة وقيمة صادرات القطاع الصناعي وتوزيعها بحسب القطاعات الصناعية المختلفة، والتوزيع الجغرافي لتلك الصادرات الصناعية، فضلاً عن قيمة واردات القطاع الصناعي من مدخلات الإنتاج. أما الفصل السادس فيحتوي على إبراز العديد من المؤشرات المتعلقة بالعمالة في القطاع الصناعي وفقًا لنتائج المسح الصناعي لعام 2022، بما في ذلك العاملين في الإدارة العليا والمتوسطة، والإدارة الفنية وعمالة الإنتاج، والعمالة الأخرى التي يتم تشغيلها في الأعمال الإضافية. كما يوضح الفصل توزيع تلك

العمالة بحسب الجنسية، وتعويضات العاملين في القطاع الصناعي التي تشمل الأجور والمرتبات وملحقات الرواتب والمزايا العينية والنقدية الأخرى.

أما بالنسبة للفصل السابع فهو يعتبر الموضوع المحوري لهذا التقرير، حيث يتناول التنمية الصناعية المستدامة في دولة الكويت، أخذاً بالاعتبار واقع الأنشطة الصناعية في السوق المحلية، و الرؤية الصناعية والتنافسية لدولة الكويت.

أما الفصل الثامن والأخير في التقرير فهو يحتوي على الخاتمة وبعض لتوصيات المنبثقة من نتائج المسح الصناعي لعام 2022.

هذا وتشير نتائج المسح إلى أن عدد المنشآت الصناعية التي شملها المسح الصناعي لعام 2022 قد بلغ 696 منشأة تغطي كافة الأنشطة الصناعية. وبحسب توزيع أعداد المنشآت الصناعية طبقاً للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية – التنقيح الرابع (ISIC 4)، فإن قطاع «منتجات المعادن اللافلزية الأخرى» يأتي في المرتبة الأولى ضمن تلك القطاعات، حيث بلغ عدد المنشآت التي يشملها هذا القطاع 168 منشأة صناعية وبمساهمة نسبية حوالي 24.1٪ من إجمالي عدد المنشآت الصناعية التي شملها المسح. ويأتي في المرتبة الثانية قطاع «منتجات المعادن المشكلة باستثناء الآلات والمعدات» الذي يتضمن 129 منشأة صناعية وبمساهمة نسبية تقارب 18.5٪، ثم قطاع «المنتجات الغذائية» ويضم 68 منشأة وبمساهمة نسبية تبلغ 9.8٪ من إجمالي عدد المنشآت الصناعية بدولة الكويت التي شملها المسح الصناعي لعام 2022.

هذا وبلغت قيمة المبيعات الإجمالية للمنشآت الصناعية خلال عام 2020 نحو 5250.9 مليون دينار والتي سجلت فيه انخفاض بنحو 600.4 مليون دينار وبنسبة 10.3٪ مقارنةً بعام 2019 الذي سجلت فيه قيمة المبيعات نحو 5851.3 مليون دينار. وقد شكلت قيمة مبيعات قطاع «المواد والمنتجات الكيميائية» أكبر تلك القطاعات بنحو 2173.8 مليون دينار وبنسبة 40.7٪ من إجمالي قيمة المبيعات الصناعية لعام 2020، ثم قطاع «فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة» بقيمة مبيعات 985.4 مليون دينار وبنسبة 18.8٪ من الإجمالي، ثم قطاع «المنتجات الغذائية» بقيمة مبيعات 674.1 مليون دينار وبنسبة 12.8٪ من إجمالي المبيعات الصناعية لعام 2020.

كما سجلت قيمة الإنتاج الصناعي لعام 2020 انخفاضاً بقيمة 539.0 مليون دينار وبنسبة 8.8٪، حيث بلغت قيمة الإنتاج الصناعي لعام 2020 نحو 5561.9 مليون دينار مقارنةً بنحو 6100.9 مليون دينار لعام 2019 ونحو 6591.8 مليون دينار في عام 2018. وقد شكلت قيمة إنتاج قطاع «المواد والمنتجات الكيميائية» أكبر القطاعات بنحو 2178.1 مليون دينار وبنسبة 39.2٪ من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي لعام 2020، ثم قطاع «فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة» بقيمة 1034.0 مليون دينار وبنسبة 18.6٪ من الإجمالي، ثم قطاع «المنتجات الغذائية» بقيمة 742.3 مليون دينار وبنسبة 13.3٪ من إجمالي قيمة الإنتاج لعام 2020.

وتشير نتائج المسح الصناعي لعام 2022 إلى أن القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية بلغت نحو 3446.2 مليون دينار خلال عام 2020، وبانخفاض مقداره نحو 165.0 مليون دينار ومعدله 4.6٪ مقارنة بعام 2019 الذي بلغت فيه تلك القيمة المضافة نحو 3611.2 مليون دينار. وقد شكلت القيمة المضافة لقطاع « المواد والمنتجات الكيميائية» أكبر القطاعات بنحو 1649.8 مليون دينار وبنسبة 47.9٪ من إجمالي القيمة المضافة للصناعات التحويلية لعام 2020،



ثم قطاع «فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة» بقيمة 789.3 مليون دينار وبنسبة 22.9٪ من الإجمالي، ثم قطاع «المنتجات الغذائية» بقيمة 421.3 مليون دينار وبنسبة 12.2٪ من إجمالي القيمة المضافة للصناعات التحويلية خلال عام 2020.

وفيما يخص الإنفاق الرأسمالي للمنشآت الصناعية، تشير نتائج المسح الصناعي لعام 2020 إلى أن الإنفاق الرأسمالي الذي أنفقته المنشآت الصناعية لزيادة الإنتاج قد بلغت قيمته في عام 2020 نحو 279.5 مليون دينار، بارتفاع قدره نحو 100.3 مليون دينار وبنسبة 56.0٪ مقارنةً بتلك القيمة في عام 2019 التي بلغت فيها نحو 179.2 مليون دينار، وذلك بعد أن انخفضت قيمة هذا الإنفاق الاستثماري بنحو 2.6 مليون دينار وبنسبة 1.4٪ في عام 2019 مقارنةً بعام 2018.

بلغت قيمة الصادرات الصناعية خلال عام 2020 نحو 2682.7 مليون دينار مقارنةً بنحو 3103.6 مليون دينار خلال عام 2019، مما يعني انخفاض بنحو 420.9 مليون دينار وبنسبة 13.6٪. ويأتي على رأس القطاعات الصناعية من حيث قيمة الصادرات قطاع «المواد والمنتجات الكيميائية» بقيمة صادرات بلغت نحو 1516.9 مليون دينار وبنسبة 56.5٪ من إجمالي الصادرات الصناعية خلال عام 2020. وفيما يخص قيمة الواردات الصناعية، فقد بلغت قيمة تلك الواردات للقطاع الصناعي في عام 2020 نحو 909.6 مليون دينار، وبما يساهم بنحو 57.3٪ من إجمالي تكلفة المواد الأولية في ذات العام.

وتشير نتائج المسح الصناعي لعام 2022 إلى أن إجمالي عدد العمالة في القطاع الصناعي (للشركات المشمولة بالمسح وأبلغت عن أعداد العمالة لديها) بلغ نحو 114.9 ألف عامل تتوزع على كافة الأنشطة الصناعية. وبالنسبة لهيكل هذه العمالة، فقد استحوذت العمالة في فئة «الإدارة الفنية وعمال الإنتاج» على نحو 49.8٪ من إجمالي العمالة في القطاع الصناعي، حيث بلغ أعداد تلك العمالة نحو 57.3 ألف عامل، يلي ذلك العمالة ضمن فئة «عمال الخدمات والصيانة» التي حازت على نحو 23.7٪ من إجمالي العمالة وبلغ عددها نحو 27.3 ألف عامل، ثم العمالة في فئة «العمالة التي يتم تشغيلها في الأعمال الإضافية» وعددها نحو 15.9 ألف عامل وبنسبة 13.9٪ من إجمالي العمالة، وأخيراً العمالة في فئة «الإدارة العليا والإدارة المساعدة» بنحو 14.4 ألف عامل وبنسبة 12.6٪ من إجمالي العمالة في القطاع الصناعي وفقاً لنتائج المسح الصناعي الحالي.

وفيما يتعلق بأهم معوقات القطاع الصناعي بدولة الكويت من وجهة نظر المنشآت الصناعية، فقد أشارت نتائج المسح الصناعي لعام 2022 إلى أن المنافسة المحلية القوية تعد أحد الصعوبات التسويقية التي تواجهه المنشآت الصناعية، بالإضافة إلى صعوبات تصديرية تتعلق بالمنافسة القوية في الخارج، وتشير النتائج إلى أن المنشآت الصناعية ترى أن ارتفاع تكلفة التكنولوجيا يعد أحد الصعوبات التي تواجهها المنشآت في القطاع الصناعي، وتقلبات أسعار المواد الأولية، وعدم وجود عمالة ماهرة، وأخيراً صعوبة توفير الأراضي اللازمة لإقامة المشروعات الصناعية.

# مشروع واقع القطاع الصناعي
# لدولة الكويت 2023



## الفصل الأول: أداء الاقتصاد الكويتي

تظهر التطورات والمؤشرات الاقتصادية خلال السنوات الأخيرة مدى تأثر الاقتصاد العالمي والمحلي بعدة أزمات أبرزها جائحة كورونا منذ الربع الأول لعام 2020، وما صاحبها من تراجع مستويات الطلب والتجارة والاستثمار والنمو الاقتصادي وانخفاض الأسعار العالمية للنفط، وامتداد آثار تلك الأزمة طيلة عام 2021، ثم الحرب الروسية الأوكرانية التي بدأت في الربع الأول من عام 2022 وتداعياتها على الاقتصاد العالمي والإقليمي والمحلي. ورغم أن دولة الكويت تتمتع بوجود احتياطيات كبيرة تشكل مصدات مالية في أوقات الأزمات، إلا أن المؤشرات تظهر أيضاً مخاطر الاعتماد على مورد اقتصادي أوحد، ومدى الحاجة إلى الإسراع بعملية التنويع الاقتصادي.

وفي هذا الإطار، يتناول هذا الجزء من التقرير إلقاء نظرة سريعة على أداء الاقتصاد الكويتي خلال الفترة الأخيرة من خلال استعراض التطورات الأخيرة في القطاعات الأربعة المهمة المكونة للاقتصاد الكويتي، والتي تتمثل في القطاع الحقيقي (الناتج المحلي الإجمالي) والقطاع المالي والمصرفي، والمالية العامة، والقطاع الخارجي، ومن ثم الانتقال إلى وضع تصور عام لتحديد المؤشرات الاقتصادية والصناعية اللازمة لتحليل نتائج المسح الصناعي الميداني، على أن يتناول التقرير في الفصول التالية أبرز نتائج المسح الصناعي الميداني لعام 2022، وذلك على النحو التالي:

### أولاً: النمو الاقتصادي

شهد الاقتصاد العالمي والإقليمي خلال الأعوام الثلاثة الماضية مجموعة من التطورات والأحداث والأزمات التي أثرت على أدائه وساهمت في تراجع وتيرة النمو الاقتصادي، ومن أبرز تلك التطورات حدوث جائحة كورنا وتفشي الوباء منذ بداية الربع الأول لعام 2020، وما أعقبها من إجراءات احترازية وتعطل سلاسل الإمداد والتوريد حول العالم، وبالدرجة التي وصلت لحد إغلاق مختلف دول العالم لاقتصاداتها، وتراجعت معدلات النمو الاقتصادي لمستويات لم يشهدها الاقتصاد العالمي منذ عشرات السنين، وتراجعت الأسعار العالمية للنفط، وتأثرت الأنشطة الاستثمارية وحركة التجارة الدولية على الصعيد العالمي.

ولقد أسفرت مواجهة الدول لجائحة كورونا في عامي 2020 و2021 عن ظهور مجموعة واسعة النطاق من نقاط الضعف الهيكلية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدول العالم المختلفة، ولقد تباينت الدول في مواجهتها للفيروس ومواجهة احتوائها لآثاره السلبية وتبعاته، وساهمت الجائحة في تفاقم المشكلات الهيكلية للاقتصادات وزادت حدتها. وقد شملت إجراءات الدول لمجابهة الفيروس الجوانب الصحية للحد دون انهيار أنظمة الرعاية الصحية لديها، فقد كانت بداية الأزمة بمثابة ضربة خاطفة للمجالات الاقتصادية والصناعات وأسواق العمل وأحدثت أضراراً بالغة في أوجه النشاطات الاقتصادية، ما أدى إلى حدوث ركود عالمي كبير أشبه الكساد الكبير الذي حدث في العقد الرابع من القرن المنصرم. وما لبث ذلك إلا أن سارعت الحكومات في العمل واتخاذ تدابير استثنائية لم تشهدها من قبل لحماية

صحة الأفراد وتأمين دخولها والمحافظة على الانتعاش الاقتصادي المستدام في وقت اتسم بانعدام حالة اليقين وارتفاع درجة المخاطر المحيطة بالاقتصاد العالمي لدرجات قصوى.

وقد رصدت الدول حزم تحفيز وتدابير مالية ونقدية ضخمة خاصة في الاقتصادات المتقدمة استجابة للأزمة وللتحفيف من حدتها على اقتصاداتها. وقد وجهت تلك الدعومات بشكل أساسي إلى حماية النظم المالية وحماية الاستقرار المالي ودعم القطاعات الاقتصادية التي تأثرت بشدة من الأزمة، وتوفير دخول بديلة للعاطلين عن العمل المتأثرين جراء الاغلاقات علاوة على توجيه حزم مالية للاستثمار في المهارات والبنية التحتية والرقمية اللازمة لاستمرار النمو مستقبلا، تلك الفترة التي أطلق عليها «الإغلاق العام الكبير». ونتيجة لهذه التطورات والاحداث التي شهدها الاقتصاد العالمي، سجل الناتج المحلي الإجمالي العالمي انكماشاً بمعدل 3.1٪ خلال العام 2020، حيث انكمش الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات المتقدمة بمعدل 4.5٪ فيما انكمش الناتج المحلي الإجمالي لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بمعدل 2.1٪.

وبعد أن استعاد الاقتصاد العالمي التعافي النسبي في عام 2021 مع انحسار الوباء وتسارع وتيرة اللقاحات وعودة الحياة لطبيعتها، تحسن النمو الاقتصادي واستعادت التجارة الدولية نشاطاتها وحققت الأنشطة الاقتصادية نمواً ايجابياً خلال العام المذكور. وفي بداية الربع الأول من عام 2022، نشبت الحرب الروسية الأوكرانية وألقت بظلالها على الاقتصاد العالمي، وارتفعت الأسعار العالمية للسلع وعلى رأسها أسعار الأغذية والطاقة، وواجه الاقتصاد العالمي أزمة جديدة جراء ارتفاع معدلات التضخم التي وصلت في بعض الدول إلى مستويات لم تشهدها منذ عقود.

ولا شك بأن الاقتصاد الكويتي ليس بمعزل عن هذه التطورات والأحداث المؤثرة على الاقتصاد العالمي والإقليمي، علاوة على أنه يتصف بهيمنة القطاع النفطي على غالبية مكوناته التي يبرزها العديد من المؤشرات الاقتصادية. ونتيجة لاعتماد الاقتصاد الكويتي على القطاع النفطي بشكل كبير، فإن تطورات الأسعار العالمية للنفط من شأنها أن تشكل محدداً رئيسياً في تطورات النمو الاقتصادي الكويتي. وفي خضم هذه التطورات، تشير إحصاءات الإدارة المركزية للإحصاء إلى أن الاقتصاد الكويتي انكمش بمعدل 8.9٪ في عام 2020 مقارنةً بالعام السابق، كما تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن الاقتصاد الكويتي سجل نمواً بنحو 1.3٪ في عام 2021 ونحو 8.7٪ في عام 2022.



شكل 1: تطور معدلات النمو الاقتصادي لدولة الكويت (٪)

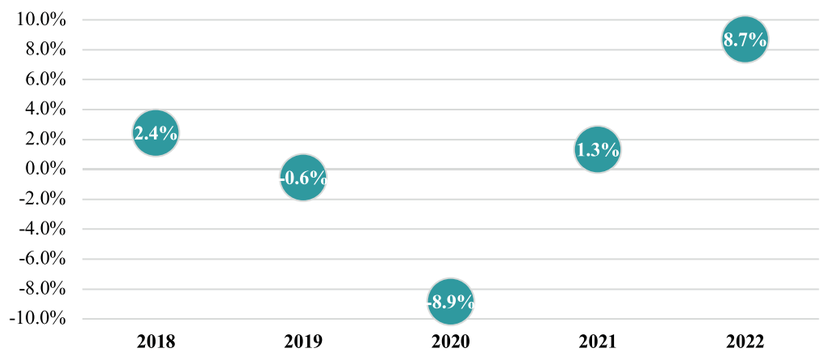


المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء - وتقديرات صندوق النقد الدولي.

وفيما يتعلق بتطورات الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية (الأسعار الاسمية) لدولة الكويت، فتشير تقديرات صندوق النقد الدولي المتوافرة إلى أن قيمة ذلك الناتج شهدت ارتفاعاً في عامي 2021 و2022 نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للنفط بعد التعافي من جائحة كورونا، وتقدر قيمة ذلك الناتج بنحو 55.7 مليار دينار خلال عام 2022 مسجلة ارتفاعاً بنحو 35.2٪ مقارنة بالعام السابق البالغة نحو 41.2 مليار دينار في عام 2021 ونحو 32.4 مليار دينار في عام 2020.

شكل 2: الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية لدولة الكويت (مليار دينار)

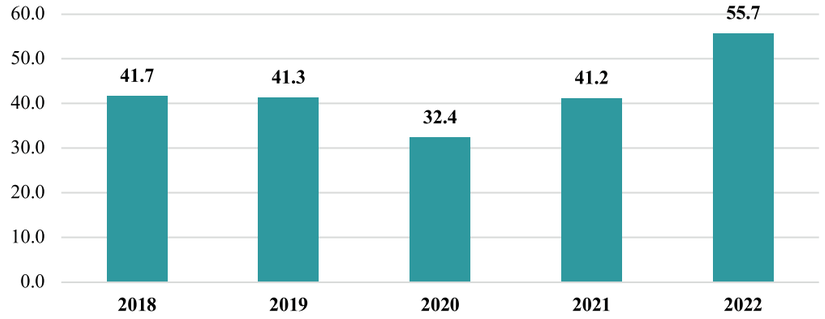


المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء - وتقديرات صندوق النقد الدولي لعامي 2021 و2022.

وبالنسبة لهيكل الناتج المحلي الإجمالي بحسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية لعام 2020 (أخر بيانات أصدرتها الإدارة المركزية للإحصاء)، فيلاحظ استحواذ الناتج المحلي لأنشطة «استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي والخدمات ذات الصلة» على ما يقارب 34.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2020، يليه أنشطة «بالإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي» بنسبة 15.3٪ من الإجمالي، ثم الأنشطة المتعلقة «بالوساطة المالية والتأمين» بنصيب نسبي 12.7٪، ثم «أنشطة الخدمات الأخرى» بنسبة 12.0٪، ثم أنشطة «التعليم» بنسبة 8.3٪، ثم الأنشطة المتضمنة في «الصناعات التحويلية» بنسبة 6.6٪.

**شكل 3: الهيكل النسبي للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية لعام 2020 (٪)**

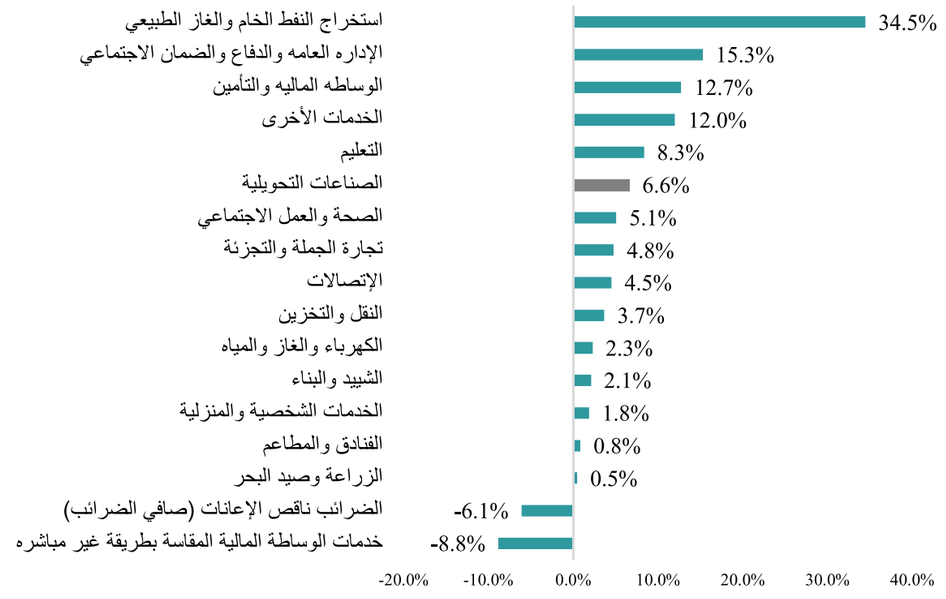


**المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.**

**هـذا، ويرتبـط النمـو فـي الناتـج المحلـي للقطـاع النفطـي بشـكل أساسـي بتطـورات الأسـعار العالميـة للنفـط، حيـث شـهدت أسـعار النفـط ارتفاعـاً نسـبياً خـلال العامیـن 2021 و2022 بعـد انخفاضـه فـي عـام 2020 بسـبب جائحـة كورونـا وتراجـع معـدلات الطلـب العالمـي علـى النفـط. وفـي هـذا السـياق، ارتفعـت الأسـعار العالميـة للنفـط مـن أدنـى مسـتوياتها البالغـة نحـو 41.5 دولاراً للبرميـل (متوسـط سـلة نفـوط أوبـك) خـلال عـام 2020 إلـى نحـو 69.9 دولاراً للبرميـل فـي عـام 2021، ثـم إلـى أعلـى مسـتوياته المسـجلة خـلال عـام 2022 البالغـة نحـو 100.1 دولاراً للبرميـل. وجـاءت هـذه الزيـادة فـي عـام 2022 فـي ظـل الموجـة التضخميـة العالميـة التـي شـهدتها الأسـعار العالميـة للسـلع علـى خلفيـة الحـرب الروسـية الأوكرانيـة التـي بـدأت فـي الربـع الأول مـن عـام 2022.**



**شكل 4: تطور متوسط سعر سلة نفوط أوبك (دولاراً للبرميل)**

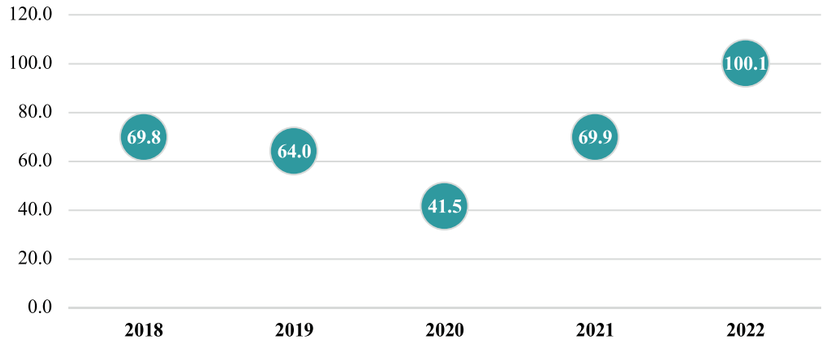


**المصدر: منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك).**

**ومـن جانـب آخـر، سـجلت الأسـعار العالميـة للسـلع ارتفاعـاً كبيـراً فـي عـام 2022 نتيجـة ارتفـاع معـدلات الطلـب بعـد جائحـة كورونـا والحـرب الروسـية الأوكرانيـة. وسـجل معـدل التضخـم المحتسـب وفقـاً للرقـم القياسـي لأسـعار المسـتهلكين بدولـة الكويـت ارتفاعـاً خـلال عـام 2022 ليسـجل حوالـي ٪4.0 مقابـل حوالـي ٪3.4 خـلال عـام 2021 وحوالـي ٪2.1 خـلال عـام 2020. وسـجل متوسـط معـدل التضخـم خـلال السـنوات الخمـس الأخيـرة نحـو ٪2.2 سـنوياً فـي المتوسـط. وبالرغـم مـن ارتفـاع معـدلات التضخـم خـلال عـام 2022 فـي العديـد مـن دول العالـم لتتجـاوز ٪10، إلا أن معـدل التضخـم فـي دولـة الكويـت ظـل ضمـن المعـدلات المقبولـة حتـى مطلـع العـام 2023.**

**شكل 5: معدلات التضخم المحلي (٪)**

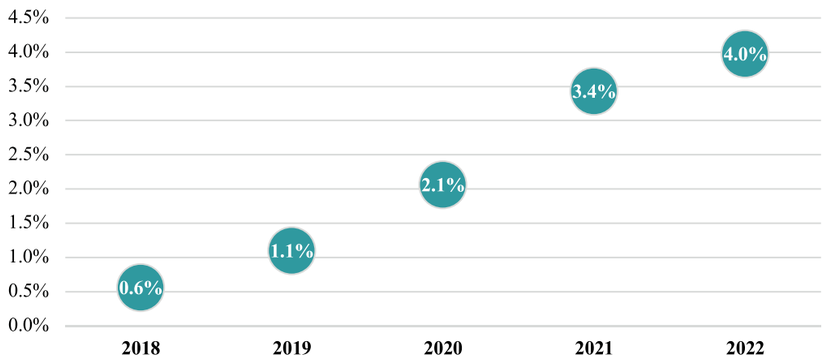


**المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.**

## ثانياً: القطاع المالي والمصرفي

شكلت التطورات الاقتصادية خلال جائحة كورونا وما بعدها السياسات النقدية العالمية وتحديداً السياسات النقدية التيسيرية غير المسبوقة خلال عام 2020، حيث قام الكثير من اقتصادات الدول المتقدمة والنامية بخفض أسعار الفائدة في عام 2020 حتى وصلت إلى مستويات تاريخية، وذلك تحفيزًا للطلب ودعماً للقطاعات الاقتصادية المتضررة. ومنذ بداية الربع الأول لعام 2022 ومع ارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير على خلفية الحرب الروسية الأوكرانية وارتفاع أسعار الطاقة وأسعار السلع الغذائية، تحولت السياسات النقدية حول العالم إلى سياسات نقدية أكثر تشدداً، وبدأت البنوك المركزية في الاقتصادات الكبرى برفع أسعار الفائدة بمعدلات متزايدة، ومن ضمن ذلك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوربي وبنك إنجلترا وغيرها.

وفي هذا السياق، اتبع بنك الكويت المركزي ذات الاتجاهات السابقة، فقد خفض بنك الكويت المركزي أسعار الفائدة ليصل سعر الخصم لديه إلى نحو 1.5٪ خلال عام 2020 وهو المعدل الأدنى تاريخياً مستهدفاً دعم القطاعات والأفراد المتضررة وتقديم التمويل اللازم بتكلفة أقل. ومنذ بداية الربع الأول من عام 2022 بدأ بنك الكويت المركزي اتباع سياسة نقدية انكماشية وفق نهج متدرج ومعتدل، فقد قام برفع أسعار الفائدة لديه عدة مرات خلال العام المذكور إلا أنها لم تكن بذات الوتيرة التي رفع بها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي معدلات الفائدة على الدولار الأمريكي.

ووفقاً للمؤشرات النقدية والمصرفية الرئيسية، يمكن القول بأن النظام المصرفي الكويتي رغم تأثره بالتطورات الاقتصادية المشار إليها سابقاً، إلا أنه قد حافظ على أدائه بمعدلات جيدة خلال هذه الفترة إلى الدرجة التي يمكن القول بأن هذا القطاع قد نجح في تحمل هذه الضغوط، وذلك بفضل السياسات النقدية التي تتبناها السلطة النقدية ممثلة في بنك الكويت المركزي. ولا شك بأن هذه السياسات قد حافظت على استقرار النظام المصرفي والنقدي والمالي بشكل عام. وفي هذا السياق، حافظت العملة الوطنية على استقراها النسبي مقابل العملات الأخرى، واستمر نمو السيولة المحلية بمعدلات جيدة، إضافة إلى نمو الائتمان المحلي رغم تباطؤه النسبي، كما نمت الودائع وأرباح البنوك أيضاً بمعدلات جيدة.

وفيما يتعلق بتطورات الاوضاع النقدية بدولة الكويت، وفي عام 2020 ومع جائحة كورونا وتراجع أسعار النفط وتباطؤ النشاط الاقتصادي، سجلت السيولة المحلية نمواً سلبياً بمعدل 7.3٪. ومع التعافي النسبي في أسعار النفط والنشاط الاقتصادي بدء من عام 2021، تحسنت السيولة المحلية لتنمو بمعدل 3.8٪ في عام 2021 ليستمر ذلك التحسن حتى عام 2022، فقد سجل إجمالي السيولة المحلية (المعروض النقدي) نمواً قوياً بمعدل 6.0٪ تزامناً مع الطفرة الحاصلة



في الأسعار العالمية للنفط كما هو موضح في الشكل التالي.

شكل 6: معدلات نمو السيولة المحلية (2M) (٪)

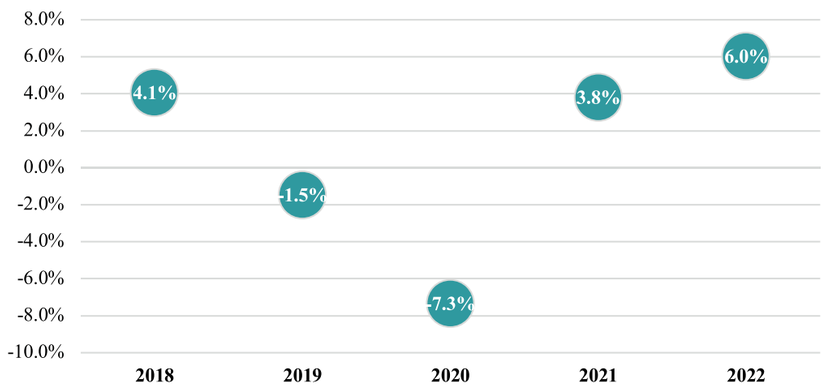


المصدر: بنك الكويت المركزي.

أما فيما يخص أسعار الفائدة المحلية، وفي إطار متابعة بنك الكويت المركزي المتواصلة للأوضاع الاقتصادية محلياً وعالمياً، بالإضافة إلى التداعيات الجيوسياسية وتوجهات السياسة النقدية في الاقتصادات العالمية، قام البنك المركزي منذ مارس 2022 برفع سعر الخصم لديه ثمان مرات بواقع 250 نقطة أساس، حيث قرر رفع سعر الخصم بشكل متدرج ومتوازن بواقع 25 نقطة أساس ست مرات متتالية خلال الأشهر مارس ومايو ويونيو ويوليو وأغسطس وسبتمبر من عام 2022 ليصبح سعر الخصم عند معدل 3.0٪. كما قرر البنك المركزي رفع سعر الخصم بواقع 50 نقطة أساس مرتين في ديسمبر 2022 وفي يناير 2023 ليصبح عند معدل 4.0٪. وقد جاءت تلك القرارات في إطار النهج المتوازن والمتدرج الذي يتبعه البنك المركزي لسياسته النقدية الهادفة لتكريس الاستقرار النقدي والاستقرار المالي لوحدات القطاع المصرفي والمالي، والمحافظة على تنافسية العملة الوطنية وجاذبيتها كوعاء مجز وموثوق للمدخرات المحلية، وتعزيز الأجواء الداعمة للنمو الاقتصادي المستدام[1].

وعلى مستوى الودائع المحلية، سجلت تلك الودائع نمواً بمعدلات سنوية متباينة خلال السنوات الخمس الأخيرة، فقد حققت نمواً بمعدل 5.3٪ خلال العام 2022 لتصل قيمتها إلى نحو 46.9 مليار دينار مقابل نحو 44.6 مليار دينار في عام 2021. ويرجع زيادة تلك الودائع إلى زيادة ودائع القطاع الخاص بشكل أساسي وبمعدل 6.6٪ خلال عام 2022 مقارنةً بالعام السابق. ومن جانب آخر، حقق الائتمان المحلي نمواً بمعدل 8.6٪ خلال عام 2022، لتبلغ قيمة ذلك الائتمان نحو 52.4 مليار دينار مقابل نحو 48.3 مليار دينار في عام 2021.

شـكل 7: إجمالي ودائع المقيمين لدى القطاع المصرفي (مليار دينار)

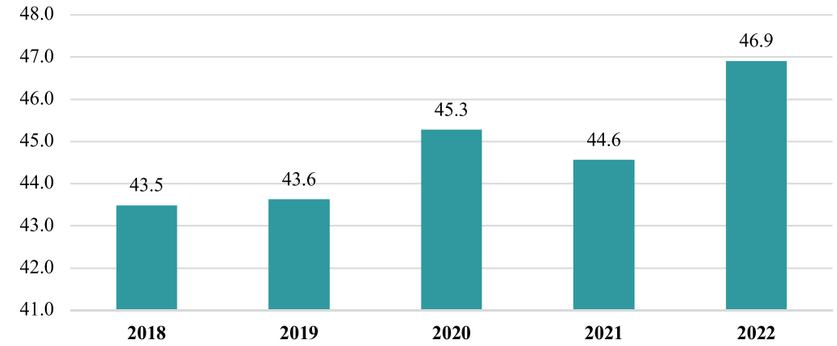


المصدر: بنك الكويت المركزي.

- بنك الكويت المركزي، لمحة حول التضخم والسياسة النقدية والتمويل المستدام، الإصدار الثاني فبراير 2023.

## ثالثاً: المالية العامة

شـهدت الماليـة العامـة تطـورات عـدة خـلال الفتـرة الماضيـة، فقـد أدى تراجـع أسـعار النفـط خـلال عـام 2020 إلـى تراجـع الإيـرادات النفطيـة للدولـة مـن ثـم تأثـر الإيـرادات العامـة، وسـجلت الميزانيـة العامـة للدولـة عجـزاً خـلال تلـك الفتـرة. وفـي هـذا الجانـب، فـإن حصيلـة الإيـرادات العامـة للدولـة يرتبـط ارتباطـاً وثيقـاً بالأسـعار العالميـة للنفـط، حيـث شـكلت الإيـرادات النفطيـة مـا يقـارب مـن نحـو 87٪ مـن إجمالـي الإيـرادات الحكوميـة لدولـة الكويـت خـلال العـام المالـي 2022/21.

وتشـير البيانـات إلـى اسـتمرار تحقيـق الميزانيـة العامـة للدولـة عجـزاً حتـى عـام 2023/2022 (ميزانيـة معتمـدة)، فقـد حققـت عجـزا كليـاً فعليـاً خـلال العـام 2021/2020 تأثـراً بتراجـع الإيـرادات الإجماليـة نتيجـة تراجـع الإيـرادات النفطيـة مـع انخفـاض الأسـعار العالميـة للنفـط أثنـاء جائحـة كورونـا، وقـد بلغـت الإيـرادات العامـة لدولـة الكويـت نحـو 10520.2 مليـون دينـار خـلال السـنة الماليـة المشـار إليهـا مقابـل نحـو 21292.7 مليـون دينـار علـى جانـب المصروفـات العامـة، لتحقـق بذلـك الميزانيـة العامـة عجـزاً بقيمـة 10772.5 مليـون دينـار. وبالنسـبة للموازنـة المعتمـدة للسـنة الماليـة 2023/2022، فـإن الإيـرادات العامـة تقـدر بنحـو 23399.1 مليـون دينـار مقابـل مصروفـات تقـدر بنحـو 23523.0 مليـون دينـار، ليبلـغ العجـز المقـدر نحـو 123.8 مليـون دينـار.



جـدول 1: الميزانية العامة للدولة (مليون دينار)

| السنة المالية | الإيرادات العامة | المصروفات العامة | الفائض/ العجز |
|---|---|---|---|
| 18/2019 | 20558.5 | 21848.7 | -1290.2 |
| 19/2020 | 17220.4 | 21140.3 | -3919.9 |
| 20/2021 | 10520.2 | 21292.7 | -10772.5 |
| 21/2022 | 18612.9 | 21604.0 | -2991.1 |
| 22/2023 (ميزانية معتمدة) | 23399.1 | 23523.0 | -123.8 |

المصدر: بنك الكويت المركزي عن وزارة المالية (النشرة الإحصائية الفصلية يوليو - سبتمبر 2022).

## رابعاً: المعاملات الخارجية

يقـوم الاقتصـاد المحلـي ببيـع بعـض السـلع والخدمـات التـي يتـم إنتاجهـا محليـاً إلـى دول أخـرى علـى هيئـة صـادرات، ويقـوم فـي نفـس الوقـت بشـراء بعـض السـلع والخدمـات مـن دول أخـرى فـي صـورة واردات، ويترتـب علـى هـذا التعامـل حـدوث حركـة لـرؤوس الأمـوال بيـن الاقتصـاد المحلـي والعالـم الخارجـي. وتظهـر هـذه التعامـلات بيـن الدولـة والعالـم الخارجـي فـي نهايـة كل فتـرة زمنيـة غالبـا مـا تكـون سـنة فـي ميـزان المدفوعـات الـذي يضـم كل مـن الميـزان السـلعي والخدمـي والرأسـمالي والحسـاب المالـي. ويمثـل الميـزان السـلعي جانبـا مهمـًا مـن ميـزان المدفوعـات، حيـث يظهـر الفـارق الحسـابي بيـن قيمـة الصـادرات السـلعية مـن الدولـة للعالـم الخارجـي وبيـن قيمـة الـواردات السـلعية لتلـك الدولـة مـن العالـم الخارجـي.

«ويُشـير مفهـوم ميـزان المدفوعـات إلـى أنـه بيـان يلخـص كافـة المعامـلات الاقتصاديـة بيـن المقيميـن وغيـر المقيميـن خـلال فتـرة زمنيـة محـددة. ويُعـد ميـزان المدفوعـات مـن أهـم الأدوات الـي يمكـن مـن خلالهـا قيـاس ومقارنـة أداء الاقتصـاد المحلـي بالعالـم الخارجـي، بالإضافـة إلـى دوره الرئيسـي فـي قيـاس حجـم الأصـول الاحتياطيـة الأجنبيـة الرسـمية، وتحديـد القـدرة التنافسـية للدولـة مقارنـة بالـدول الأخرى. وبوجه عـام، ترتبـط نتائج معامـلات ميزان المدفوعات بالسـلع والخدمـات علـى جانبـي الصـادرات والـواردات، والدخـل علـى جانبـي المتحصـلات والمدفوعـات، وكذلـك التحويـلات الجاريـة مـن وإلـى الخـارج، والتـي تنـدرج ضمـن الحسـاب الجـاري لميـزان المدفوعـات، إضافـة إلـى التحويـلات الرأسـمالية مـن وإلـى الخـارج ضمـن الحسـاب الرأسـمالي لميـزان المدفوعـات، إلـى جانـب التدفقـات الماليـة المرتبطـة بالاسـتثمارات الخارجيـة (الموجـودات) والاسـتثمارات الأجنبيـة فـي الاقتصـاد المحلـي (المطلوبـات) ضمـن الحسـاب المالـي لميـزان المدفوعـات2.»

وتشـير الإحصـاءات كمـا فـي الجـدول (2) إلـى أن دولـة الكويـت قـد حققـت فائضـاً فـي ميزانهـا السـلعي خـلال الأعـوام الخمـس

2 - بنك الكويت المركزي، التقرير الاقتصادي لعام 2020.

الأخيرة (2017-2021)، إلا أن ذلك الفائض قد تراجع بشكل ملحوظ في عام 2020 تزامناً مع تراجع الأسعار العالمية للنفط، وقد بلغت قيمة ذلك الفائض نحو 3722.1 مليون دينار خلال عام 2020 مسجلا انخفاض بنسبة 60.3٪ مقارنة بالعام 2019. ومع ذلك ارتفع فائض الميزان السلعي بنسبة 195.1٪ خلال عام 2021، وبلغت قيمة الصادرات السلعية نحو 20600.3 مليون دينار خلال عام 2021، وتساهم الصادرات النفطية بنحو 90.2٪ من إجمالي الصادرات، فيما بلغت قيمة الواردات السلعية نحو 9616.3 مليون دينار خلال العام 2021.

جدول 2: الميزان السلعي لدولة الكويت (مليون دينار)

| البيان | الصادرات السلعية | الواردات السلعية | الميزان السلعي |
|---|---|---|---|
| 2017 | 16677.5 | 10183.0 | 6494.5 |
| 2018 | 21671.4 | 10744.7 | 10926.7 |
| 2019 | 19540.2 | 10164.6 | 9375.6 |
| 2020 | 12229.3 | 8507.2 | 3722.1 |
| 2021 | 20600.3 | 9616.3 | 10984.0 |

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

شكل 8: الحساب الجاري لميزان مدفوعات دولة الكويت (مليار دينار)

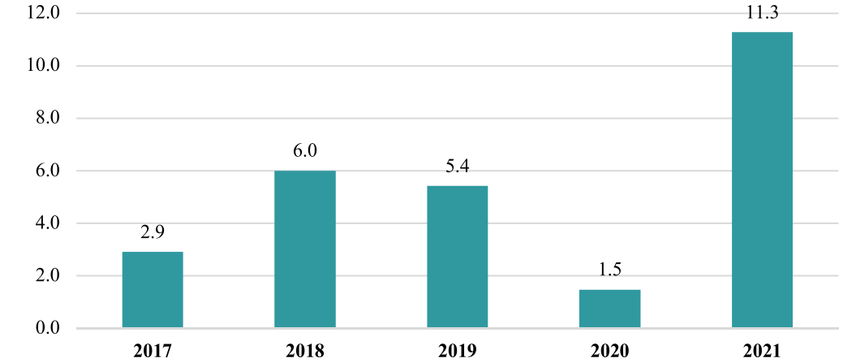


المصدر: بنك الكويت المركزي.

ونتيجة لتأثر الحساب الجاري لميزان مدفوعات دولة الكويت بتطورات الميزان السلعي بشكل أساسي، فقد تراجع الفائض المحقق في الحساب الجاري بشكل لافت خلال عام 2020 ليسجل نحو 1.5 مليار دينار (شكل 8)، وذلك نتيجة لانخفاض فائض الميزان السلعي خلال العام المذكور، وبلغت قيمة ذلك الفائض نحو 5.4 مليون دينار خلال عام 2019. ومع التحسن النسبي في الأسعار العالمية للنفط في عام 2021، وارتفاع فائض الميزان السلعي، سجل الحساب الجاري فائضاً ملحوظاً بقيمة 11.3 مليار دينار.



## خامساً: مؤشرات أداء القطاع الصناعي

يتطلب توفير المعلومات والمؤشرات المساعدة لمتخذي السياسات الصناعية بناء إطار عام لمجموعة من المؤشرات المختلفة لتقييم أداء القطاع الصناعي في دولة الكويت، وذلك وفقًا للمعايير والمؤشرات الدولية المستخدمة لهذا الغرض، وكذلك استناداً إلى نتائج المسح الصناعي الميداني لعام 2022. ويعتمد الاطار العام المستخدم في تقييم أداء القطاع الصناعي في دولة الكويت على تحليل المؤشرات الرئيسية المستنبطة من نتائج المسح الصناعي الميداني لعام 2022 وذلك من خلال إبراز أوجه القوة والضعف المختلفة للأنشطة الصناعية سواء على مستوى الأنشطة الصناعية المختلفة أو على المستوى القطاعي ككل، وصولاً إلى استنتاجات وتوصيات تدعم صانعي القرار بما يسهم في تطوير النشاط الصناعي في دولة الكويت، وبما يعزز نمو القيمة المضافة الصناعية بوجه عام.

وفي هذا السياق، يعتمد بناء المؤشرات الاقتصادية والاحصائية المطلوبة لتقييم الأداء الصناعي بالدولة إلى حد كبير على أهمية تلك المؤشرات في الاقتصاد الوطني، وتلك الأهمية مستمدة بشكل أساسي من المعايير الموضوعية الخاصة بتحليل أداء القطاع الصناعي. وكذلك فإن وضع رؤية واقعية لأداء وتنمية القطاع الصناعي يعتمد بشكل كبير على مدى توافر بيانات وأرقام إحصائية ميدانية ومكتبية، وعلى هذا الأساس فإن بناء المؤشرات الاقتصادية والإحصائية في القطاع الصناعي يأخذ من المعايير الموضوعية الخاصة بتنمية وتطوير القطاع الصناعي أساس لها، حيث أشارت الدراسات السابقة إلى وجود معايير عدة تحدد التطور في القطاع الصناعي وتنميته، اعتماداً على مدى توفرها بشكل واقعي وليس نظري في الدولة، وعلى سهولة الحصول على بيانات تدعم قياسها. ومن بين تلك المعايير ما يلي:

معيار الأهمية الاستراتيجية للصناعة: ويعني هذا المعيار بأهميته في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ومساسها بالأمن الوطني.

معيار التنمية الصناعية: تكمن أهمية هذا المعيار في ترشيد وتخطيط الاستثمار من خلال العلاقات التشابكية بين الأنشطة الصناعية وحجم المشروع لاسيما أهمية وجود دراسات الجدوى المالية والفنية والتسويقية.

معيار الحماية للصناعات الوطنية: يشمل هذا المعيار عدة مؤشرات تعني في المنافسة سواء في الأسواق الخارجية والداخلية ، وسن السياسات والإجراءات الكفيلة في توفير الحماية اللازمة للمنتج المحلي ورفع مستوى تنافسيتها مما يساهم في تعزيز القدرة التصديرية لتلك المنتجات.

المعايير المتعلقة بالإطار المؤسسي للإنتاج: يشمل هذا المعيار أهمية حجم المؤسسة الاقتصادية وقدرتها على استيعاب الحجم الأمثل من العمالة، بالإضافة إلى التعرف على حجم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالاقتصاد.

معيار القضاء على تبديد الموارد: يساعد هذا المعيار في التعرف على الطاقة العاطلة في الصناعة ومقدار حجم الإنفاق على الأنشطة الصناعية المختلفة في مجال البحث والتطوير، بالإضافة إلى عدة مؤشرات هامة.

معيار الأداء الاقتصادي للقطاع الصناعي: يقيس أداء القطاع الصناعي بشكل عان من خلال التعرف على القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الاقتصاد وحجمها في التبادل التجاري الخارجي.

## سادساً: القطاع الصناعي في دولة الكويت
## تقييم ومحفزات وتطلعات

لا يوجد أدنى شك بأهمية توافر المعلومات والمؤشرات المساعدة لمتخذي السياسات الصناعية لتقييم أداء القطاع الصناعي في دولة الكويت، وذلك وفقًا للمعايير والمؤشرات الدولية المستخدمة لهذا الغرض، وكذلك استناداً إلى نتائج المسح الصناعي الميداني لعام 2022. فلا تزال ندرة الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي، وتواضع معدلات مساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي من أهم جوانب الضعف في القطاع الصناعي، لاسيما تكلفة توطين التكنولوجيا الحديثة والتي تعتبر عالية نسبياً، إضافة إلى كل من طول الدورة المستندية لتخصيص وتسليم المشاريع الصناعية الجديدة، ووجود معوقات للحصول على العمالة الماهرة، والبيروقراطية الحكومية وبيئة ممارسة أنشطة الأعمال. كما أن بطء إجراء الإصلاحات الهيكلية على مستوى قطاعات الاقتصاد الوطني ساهم في عرقلة عملية التطوير في القطاع الصناعي.

في المقابل فإن السعي لرسم سياسة استراتيجية للقطاع الصناعي من خلال رؤية دولة الكويت 2035 يعد من الجوانب المحفزة في الاقتصاد الكويتي والذي من شأنه سيساهم في تعزيز جوانب الداعمة للاقتصاد كتنويع مصادر الدخل في الكويت، ذلك بتبني المشروعات التي تهدف إلى تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة ومن ضمنها القطاع الصناعي وخاصة بالنسبة للصناعات الكيماوية والبتروكيميائية المعتمدة على النفط ومشتقاته من المواد الخام، سواء كان ذلك مرتبط بشكل مباشر بتنمية القطاع الصناعي أو بشكل غير مباشر كمحاور البنية التحتية والتعليم ونقل التكنولوجيا وغيرها. كما أن الارتفاع المستمر، ولو بشكل نسبي، في القيمة المضافة للقطاع الصناعي يعد أحد جوانب القوة في القطاع الصناعي مما سيدعم توظيف العمالة الوطنية في القطاع الصناعي ويعزز القوة التصديرية لقطاع الصناعات التحويلية.

هذا وفيما يلي مجموعة من المحفزات والتطلعات التي قد تساهم في تعزيز الإنتاج الصناعي وبما يحقق زيادة معدلات النمو في القطاع الصناعي بدولة الكويت، وذلك بحسب وجهة نظر الشركات الصناعات المشاركة في المسح الصناعي لعام 2022، وذلك على النحو التالي:



- توفير قسائم صناعية للمستثمرين الصناعيين، وتوفير أراضي صناعيه لمعالجة ضيق المساحة اللازمة لتخزين المادة الأولية والمنتجات النهائية، وكذلك العمل على توفير قسائم جاهزة للتخزين بسعر مخفض، وتوفير مناطق تخزين قريبة من المناطق الصناعية.
- الحد من دخول المنتجات المستوردة غير المطابقة للمواصفات الوطنية، وحماية المنتج الوطني في مواجهة المنتج الخليجي، والتحكم في نسبة الاستيراد من الخارج، وفرض رسوم على الاستيراد.
- دعم المنتجات المحلية الصنع، وزيادة قنوات التوزيع الداخلية والخارجية للمنتجات كويتية الصنع.
- لائحة ضبط أسعار للمنتجات، حيث إن بعض الشركات لديها أصناف تكميلية تسمح بتخفيض أسعار بعض المنتجات إلى أقل من تكلفة التصنيع.
- التركيز على الجودة العالية للمنتج الوطني والمحافظة على العملاء السابقين والاستفادة من علاقاتهم.
- تقليل ودعم تكاليف الدعاية والاعلان للمنتجات الوطنية.
- رفع الحظر عن تصدير بعض المنتجات لتشجيع الصناعة المحلية المنافسة عالمياً.
- دعم المنتج المحلي من خلال منح أولوية للمنتجات المحلية من جانب الجمعيات التعاونية.
- تشجيع المنتج المحلي من خلال حملات توعية تتبانها الهيئة العامة للصناعة وتدعم من قبل المصانع المحلية.
- اعتماد شركات تسويقية إعلانية من قبل الهيئة العامة للصناعة ذات رسوم موحدة وثابتة تتيح للمصانع التعامل معها.
- وضع قيود تخص الجودة على المنتجات المستوردة من الخارج التي لها بديل محلي، وفرض رسوم على دخولها البلاد.
- المساعدة على توفير المواد الخام لبعض الصناعات المحلية بأسعار تنافسية.
- مراجعة سياسة التسعير الخاصة بالمنتجات.
- الرقابة على الهدام والتأكد من تسليم المواد في مصانع إعادة التدوير ويكون مقابل كتب رسمية من المصانع باستلامها المواد المذكورة.
- وضع شروط للشركات العالمية لإعطاء نسبة أكبر للمصانع المحلية كون المشاريع داخل دولة الكويت.
- الاهتمام بالإنتاج المحلي وحمايته من المنافسة الخارجية وتقديم الدعم له حتى يتمكن من منافسة المنتجات المستوردة والتي تتميز بانخفاض سعرها وخصوصاً منتجات الهند والصين.
- إقامة المعارض المحلية للتعريف بالمنتج المحلي، وكذلك زيادة نسب المكون المحلي في المشاريع وخاصة المشاريع الحكومية.

- تعزيز المنتج الوطني والصناعات الوطنية في المشتريات الحكومية وأن تكون المشتريات الحكومية من مصانع محلية حصراً في حال توافر المواد المطلوبة داخل البلاد بسعر معقول، ومن شأن ذلك توفير سعر معقول من المصانع المحلية في حال ازاحة المعوقات والاعباء من المصانع.
- تفعيل المادة 1 من القرار الوزاري رقم 6 لعام 1987 بحق الأفضلية للمنتجات الوطنية بنسبة 15٪ من سعر المشتريات الحكومية.
- الترويج الحكومي للمنتج الوطني وعلامة الجودة الكويتية للمجتمع الكويتي لدعم الصناعة المحلية.
- تحقيق المنافسة العادلة في السوق المحلي فيما يتعلق بمناقصات القطاع النفطي.
- وضع قوانين تلزم بالأسعار لحماية المنافسة المشروعة في السوق.
- استمرار التفتيش على المنشآت الصناعية ومخالفة المصانع غير الملتزمة.
- اعتماد الشركات والهيئات ورش صغيرة توفر منتج بسعر أقل وجودة أقل من جودة تنافس منتجاتنا ذو الجودة العالية.
- الاعتماد على التسويق الالكتروني للمنتجات المحلية.
- الحصول على قسائم صناعية اضافية من قبل الهيئة العامة للصناعة بهدف التوسع وزيادة الانتاج والدعم من قبل الهيئة العامة للصناعة من خلال الاعلانات عن المنتج الوطني ودعمه من خلال المؤتمرات والندوات والتسويق الخارجي.
- تجهيز الدولة لمناطق عمران جديدة لتنشيط حركة الاقتصاد للدولة بالكامل.
- تحسين جودة المنتج وانتاجه حسب المواصفات والمقاييس المطلوبة، وتحسين خدمة العملاء وتوفير سيارات النقل.
- توفير المساحات الكافية بالجمعيات التعاونية والأسواق الموازية لعرض المنتجات الوطنية وابرازها للمستهلكين، ويجب تطبيق المواصفة الخليجية على المنتجات للقضاء على المنافسة غير النظامية.
- تطبيق الرقابة الصارمة على جودة منتجات زيوت التشحيم المستوردة من قبل كلا من الهيئة العامة للصناعة والادارة العامة للجمارك.
- السماح باستيراد آلات ومعدات المصانع الجديدة بإعفاءات من الرسوم الجمركية.
- دعم المنتجات الوطنية من خلال توفير دعم مادي للمصدرين على الكميات السنوية أو تعويضهم بقيمة الجمارك أو الشحن حتى يتسنى زيادة الحصص السوقية وزيادة الدخل القومي والقيمة المضافة.
- مراجعة سياسة التسعير الخاصة بالمنتجات، ووضع آلية تهدف إلى الحد من إغراق السوق المحلي بالمنتجات المستوردة، والذي بدوره يخلق منافسة عادلة بين المصنعين.



## الفصل الثاني: المنشآت الصناعية

تبنت الهيئة العامة للصناعة ضمن خطة برامجها أحد الأهداف الاستراتيجية التي تعنى بتشكيل قاعدة معلوماتية للصناعة المحلية، وهو مشروع المسح الميداني للقطاع الصناعي في دولة الكويت، وذلك إدراكاً منها لدور المعلومات في تنمية هذا القطاع، وتطبيقاً لما نصت عليه المادة (30) من قانون الصناعة رقم (56) لعام 1996، في أن "تقوم الهيئة العامة للصناعة بإجراء مسح صناعي للبلاد بصفة دورية وعند الحاجة لذلك". وقامت الهيئة بدءاً من عام 2000 بإجراء أول مسح صناعي، حيث تم تشخيص وضع القطاع الصناعي في الدولة، ثم استتبع ذلك المسح الصناعي للأعوام 2002، 2005، 2008، 2011، 2014، 2018، 2022 وذلك وفق خطة عمل محددة لتنفيذ عملية المسح الصناعي لكي تصبح في نهاية المطاف أداة بيد متخذي القرار لاختيار الحلول المثلى من أجل رفع معدل النمو في الناتج القومي وزيادة مستوى الرفاهية في البلاد. ويهدف مشروع المسح الميداني للقطاع الصناعي في دولة الكويت لتحقيق أهداف رئيسية منها:

الهدف الأول: رصد وتحليل واقع القطع الصناعي الحالي، من أجل المساهمة في التخطيط الصناعي المستقبلي لتحسين الإنتاج والتنمية الصناعية والتجارية والمساعدة على استقطاب أكبر عدد من المستثمرين الصناعيين.

الهدف الثاني: تحديث القاعدة المعلوماتية للهيئة العامة للصناعة بما يساعد صانعي القرار وواضعي السياسات الصناعية على صياغة القرارات والسياسات المناسبة.

الهدف الثالث: متابعة تطور الصناعة المحلية وتقييم الآثار التي تخلفها التغيرات المحلية والعالمية على القطاع الصناعي بشكل عام، ومواكبة التطورات الاقتصادية الحالية على نحو أدق.

وقد قام المسح الميداني لعام 2022 على التحليل الإحصائي والخروج ببعض المؤشرات الاقتصادية لأخر بيانات رسمية متوفرة عن القطاع الصناعي وذلك بهدف تشخيص واقع القطاع الصناعي الحالي والتحديات التي قد تواجهه، وقد تبين من خلال مسح المنشآت الصناعية أن هناك منشآت صناعية ذات أهمية استراتيجية وعائد اجتماعي عالي تشبع الحاجات الأساسية للسكان مثل (الخبز – تعبئة المياه – الكهرباء – صيانة وإصلاح السفن – الخدمات النفطية والبحرية وغيرها)، وهناك صناعات أخرى ذات طابع تصديري أي أنها موجهة للتصدير وذلك للتغلب على ضيق السوق المحلي مثل (دباغة الجلود – الأوراق – المباني الجاهزة الفولاذية – الكابلات الكهربائية – الأنابيب المعدنية).

وفي هذا الإطار، يهدف هذا الفصل إلى التعرف على أعداد المنشآت الصناعية بدولة الكويت التي شملها المسح الصناعي لعام 2022، وتوزيع تلك المنشآت بحسب الأنشطة الصناعية الفرعية استناداً إلى التصنيف الصناعي الدولي الموَحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (التنقيح الرابع) الصادر عن الأمم المتحدة. ويتضمن هذا الفصل كذلك التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية بحسب المناطق، والتوزيع بحسب أحجام تلك المنشآت على النحو الذي سيرد تفصيلاً.

## أولاً: أعداد المنشآت الصناعية

بلغ عدد المنشآت الصناعية التي شملها المسح الصناعي لعام 2022 إجمالاً 696 منشأة تغطي كافة الأنشطة الصناعية. وبحسب توزيع أعداد المنشآت الصناعية طبقاً للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية – التنقيح الرابع (ISIC 4)، فإن قطاع "منتجات المعادن اللافلزية الأخرى" يأتي في المرتبة الأولى ضمن تلك القطاعات، حيث بلغ عدد المنشآت التي يشملها هذا القطاع 168 منشأة صناعية وبمساهمة نسبية حوالي 24.1٪ من إجمالي عدد المنشآت الصناعية التي شملها المسح. ويأتي في المرتبة الثانية قطاع "منتجات المعادن المشكلة باستثناء الآلات والمعدات" الذي يتضمن 129 منشأة صناعية وبمساهمة نسبية تقارب 18.5٪، ثم قطاع "المنتجات الغذائية" ويضم 68 منشأة وبمساهمة نسبية تبلغ 9.8٪ من إجمالي عدد المنشآت الصناعية بدولة الكويت التي شملها المسح الصناعي لعام 2022.

هذا، وقد بلغت أعداد المنشآت بالقطاعات الصناعية العشرة الأكبر 596 منشأة صناعية وبنسبة 85.6٪ من إجمالي أعداد المنشآت الصناعية. وجدير بالذكر أن التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (التنقيح الرابع) الصادر عن الأمم المتحدة في عام 2009 يتضمن باباً خاصًا للصناعات التحويلية ويتضمن بدوره 24 قطاعاً صناعياً فرعياً.

شكل 9: أعداد المنشآت الصناعية بحسب القطاعات الصناعية

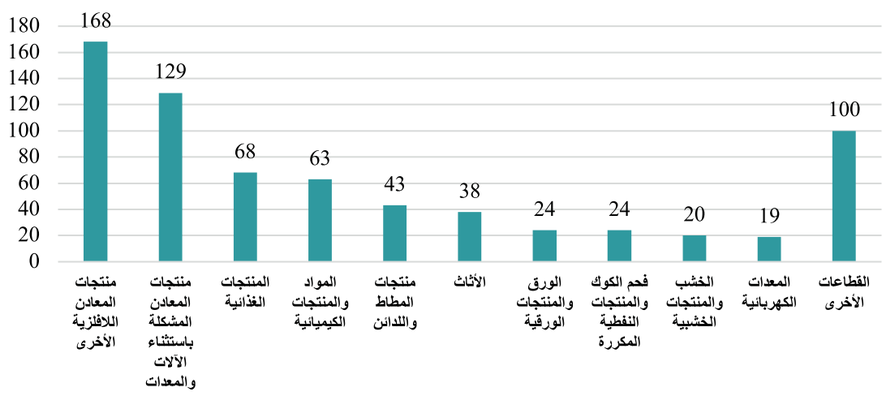


المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

## ثانياً: المنشآت الصناعية بحسب رأس المال

بلغت القيمة الإجمالية لرأسمال المنشآت الصناعية التي شملها المسح الصناعي نحو 10343.3 مليون دينار كويتي في نهاية العام 2020. وفيما يتعلق بأبرز القطاعات الصناعية وفقاً لقيمة رأس المال، فيأتي في مقدمة تلك القطاعات قطاع "فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة" بقيمة إجمالية تبلغ نحو 6647.5 مليون دينار وبما يعادل نحو 64.3٪ من إجمالي رأس المال للشركات. ويأتي في المرتبة الثانية قطاع "الورق والمنتجات الورقية" بقيمة رأسمالية تبلغ نحو 1077.3 مليون دينار وبما يعادل نحو 10.4٪ من الإجمالي، ثم قطاع "المواد والمنتجات الكيميائية" بقيمة 970.2 مليون دينار وبنسبة 9.4٪ من الإجمالي. هذا، وقد ساهمت القيمة الإجمالية للقطاعات الصناعية العشر الأكبر بنحو 10077.0



مليون دينار وبما يقارب نحو 97.4٪ من إجمالي القيمة الرأسمالية للمنشآت الصناعية التي شملها المسح الصناعي في نهاية عام 2020.

شكل 10: المنشآت الصناعية بحسب رأس المال (٪ من الإجمالي)

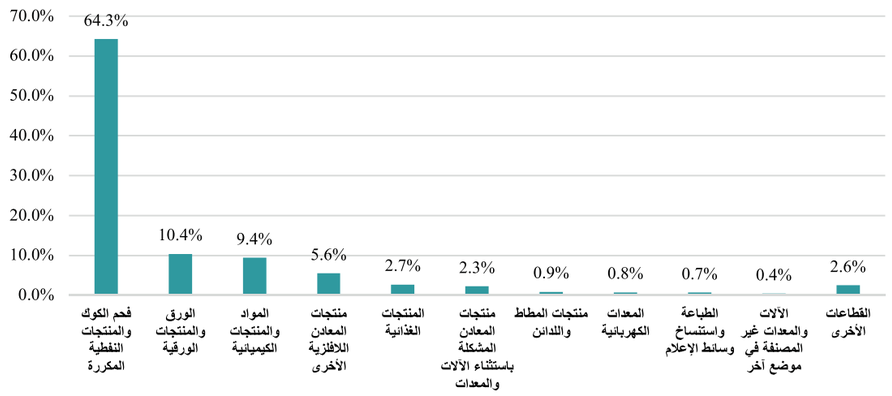


المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

أما عن ملكية رؤوس أموال (الاستثمارات) المنشآت الصناعية وفقًا للمسح الصناعي الحالي، فقد توزعت ما بين ملكية حكومية وملكية خاصة وملكية مشتركة (حكومي وخاص). واستحوذت الملكية الحكومية على نحو 66.5٪ من إجمالي رؤوس أموال المنشآت الصناعية وبقيمة 6881.2 مليون دينار، وتتركز الاستثمارات الحكومية في قطاعات "فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة" بنسبة 95.3٪ وقطاع "المواد والمنتجات الكيميائية" بنسبة 2.8٪.

هذا، وقد بلغت مساهمة الملكية الخاصة نحو 24.4٪ من الإجمالي وبقيمة 2520.4 مليون دينار، وتركزت تلك الاستثمارات في قطاع "الورقة والمنتجات الورقية" بنسبة 42.7٪، ثم قطاع "منتجات المعادن اللافلزية الأخرى" بنسبة 14.5٪، ثم قطاع "منتجات المعادن المشكلة باستثناء الآلات والمعدات" بنسبة 9.0٪. أما الملكية المشتركة فيما بين الخاص والحكومي فقد بلغت مساهمتها النسبية نحو 9.1٪ من إجمالي رؤوس أموال المنشآت الصناعية وبقيمة 941.6 مليون دينار، وتتركز تلك الاستثمارات في قطاعات "المواد والمنتجات الكيميائية" بنسبة 68.6٪، ثم قطاع "منتجات المعادن اللافلزية الأخرى" بنسبة 22.4٪، ثم قطاع "منتجات المطاط واللدائن" بنسبة 3.8٪.

شكل 11: المنشآت الصناعية بحسب ملكية رؤوس الأموال (٪ من الإجمالي)

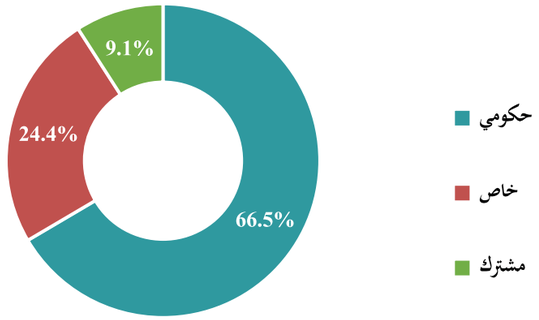


المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

## ثالثاً: المنشآت الصناعية بحسب المساحات

بلغت المساحة الإجمالية للمنشآت الصناعية التي شملها المسح الصناعي لعام 2022 نحو 24.7 مليون متر مربع، وفيما يتعلق بأهم القطاعات الصناعية وفقاً للمساحة، فيأتي في مقدمة تلك القطاعات قطاع "المنتجات الغذائية" بنحو 9.6 مليون متر مربع وبما يعادل نحو 39.0٪ من إجمالي مساحة المنشآت الصناعية، ويأتي في المرتبة الثانية قطاع "منتجات المعادن اللافلزية الأخرى" بمساحة إجمالية تقارب 5.0 مليون متر مربع وبما يشكل نحو 20.2٪ من المساحة الإجمالية، ثم قطاع "المواد والمنتجات الكيميائية" بمساحة إجمالية تبلغ 3.5 مليون متر مربع وبنسبة 14.3٪ من الإجمالي. وتقارب المساحة الإجمالية للقطاعات الصناعية العشر الأكبر من حيث المساحة من نحو 23.8 مليون متر مربع وبما يشكل نحو 96.1٪ من المساحة الإجمالية للمنشآت الصناعية التي شملها المسح.

شكل 12: المنشآت الصناعية بحسب المساحات (٪ من الإجمالي)

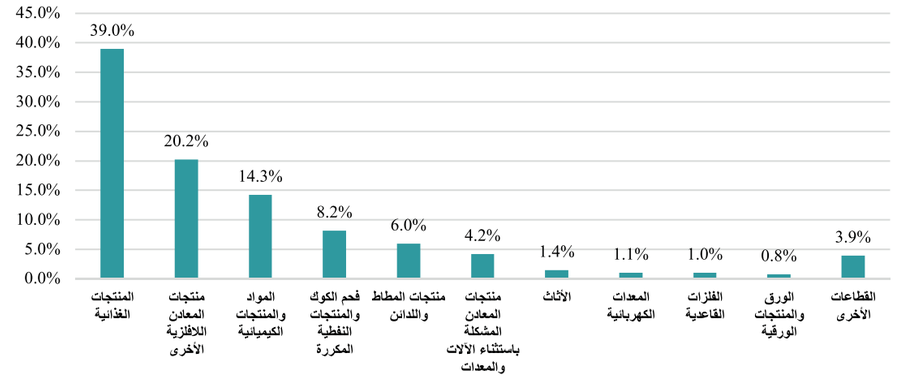


المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

## رابعاً: التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية

تشير نتائج المسح الصناعي لعام 2022 إلى تركز أغلب المنشآت الصناعية التي شملها المسح في أربع مناطق رئيسية، يأتي في مقدمة تلك المناطق منطقة صبحان الصناعية التي تقع في محافظة مبارك الكبير، وتضم هذه المنطقة 186 منشأة صناعية وبمساهمة نسبية تبلغ نحو 26.7٪ من إجمالي عدد المنشآت الصناعية التي شملها المسح، وتضم هذه المنطقة العديد من الأنشطة الصناعية المتنوعة أهمها صناعات المنتجات الغذائية، والمشروبات، والمنسوجات، والمنتجات الخشبية، والمنتجات الكيماوية، والمنتجات المعدنية، والأثاث وغيرها.

ثم يأتي في المرتبة الثانية في الأهمية من حيث أعداد المنشآت الصناعية منطقة أمغرة الصناعية التي تقع في محافظة الجهراء، وتضم 176 منشأة صناعية وبمساهمة نسبية تبلغ 25.3٪ من إجمالي أعداد المنشآت الصناعية التي شملها المسح، وتتركز أنشطة المنشآت العاملة في هذه المنطقة في كل من المنتجات الخشبية، والمواد والمنتجات الكيماوية، ومنتجات المعادن اللافلزية الأخرى، ومنتجات المعادن المشكلة باستثناء الآلات والمعدات، والأثاث، وغيرها. أما



المنطقة الثالثة من حيث الأهمية، فتأتي منطقة الشعيبة الصناعية (الغربية والشرقية) التي تقع في محافظة الأحمدي، وتضم هذه المنطقة 137 منشأة صناعية تشكل نحو 19.7٪ من إجمالي أعداد المنشآت الصناعية، وتتركز الأنشطة في هذه المنطقة في كل من المنتجات الكيماوية، والمطاط واللدائن، والمنتجات الخشبية، ومنتجات المعادن والفلزات، وغيرها. أما المنطقة الرابعة فهي منطقة الشويخ الصناعية التي تقع في محافظة العاصمة وتضم 44 منشأة صناعية وبنسبة 6.3٪ من إجمالي أعداد المنشآت الصناعية. وإلى جانب ذلك، هناك العديد من المناطق الأخرى من حيث الأهمية، وتضم المناطق العشرة الأكبر من حيث العدد إجمالي 672 منشأة صناعية وتشكل نحو 96.6٪ من إجمالي أعداد المنشآت الصناعية بدولة الكويت التي شملها المسح الصناعي لعام 2022.

شكل 13: توزيع المنشآت الصناعية بحسب المناطق (٪ من الإجمالي)

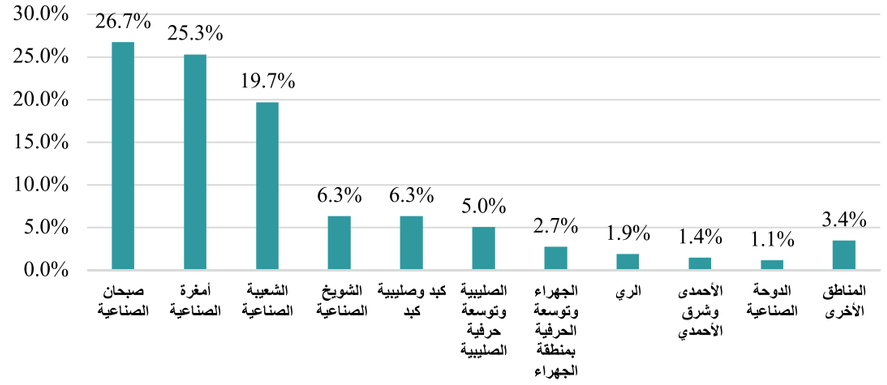


المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

## خامساً: المنشآت الصناعية بحسب الحجم

تختلف المنشآت الصناعية كغيرها من المشروعات من حيث الحجم، فهناك المنشآت الكبيرة والمتوسطة والصغيرة. وإضافة إلى اهتمام الحكومات بتنمية وتطوير المنشآت الصناعية الكبيرة وتشجيع الاستثمار بها، هناك أيضاً اهتمام متزايد بتنمية المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، نظراً للدور الهام الذي تقوم به هذه المشروعات على صعيد توليد القيمة المضافة وتوفير الكثير من فرص العمل، وبما يساهم في تعزيز النمو المستدام وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وعلى صعيد دور قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية والتشغيل، فإن هذه المشروعات تساهم وبشكل ملحوظ في زيادة القيمة المضافة الصناعية، ودعم الصناعات الكبيرة الوطنية، وتحسين الكفاءة والابتكار وتنافسية القطاع الإنتاجي، وكذلك تساهم في الجهود التي تبذلها الدول في تحقيق تنويع الهيكل الاقتصادي.

ونظراً لأهمية توزيع المنشآت الصناعية العاملة بدولة الكويت بحسب الحجم إلى منشآت صناعية كبيرة ومتوسطة وصغيرة، ونظراً لعدم وجود اتفاق على تعريف محدد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتمييزها عن المشروعات الكبيرة، فقد تم تقسيم المنشآت الصناعية العاملة في دولة الكويت المشمولة في المسح الصناعي لعام 2022 واستناداً إلى ما جاء في القانون رقم 98 لسنة 2013 في شأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة،

حيث نصت المادة 1 من القانون على أن "المشروع الصغير هو المشروع الذي يكون عدد الكويتيين العاملين فيه لا يتعدى أربعة أشخاص ولا يزيد رأس ماله على 250 ألف دينار كويتي، والمشروع المتوسط هو المشروع الذي يتراوح عدد الكويتيين العاملين فيه ما بين خمسة إلى خمسين شخصاً ولا يزيد رأس ماله على 500 ألف دينار كويتي" .

وبناءً على ما تقدم، فيمكن تقسيم المنشآت الصناعية إلى منشآت كبيرة ومتوسطة وصغيرة وفقاً للمعايير التالية:

- المنشآت الصناعية الصغيرة: المنشأة الصناعية التي يعمل بها أربعة عاملين كويتيين أو أقل، ولا يتعدى رأسمالها 250 ألف دينار كويتي.
- المنشآت الصناعية المتوسطة: المنشأة الصناعية التي يتراوح عدد العاملين الكويتيين بها ما بين خمسة وخمسون عاملاً، ولا يتعدى رأسمالها 500 ألف دينار كويتي.
- المنشأة الصناعية الكبيرة: المنشأة الصناعية التي يزيد عدد العاملين الكويتيين بها عن خمسة وخمسين عاملاً ويزيد رأسمالها عن 500 ألف دينار كويتي.

- للاطلاع على نص القانون رقم 98 لسنة 2013 في شأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدولة الكويت، يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني لشبكة المعلومات الخليجية لدول مجلس التعاون الخليجي (http://www.gcc-legal.org).

وتشير إحصاءات المسح الصناعي لعام 2022 إلى أن هناك عدد من المنشآت الصناعية التي لا يتحقق لها الشرطين معاً، فعلى سبيل المثال هناك منشآت صناعية يقل رأسمالها عن 250 ألف دينار، مما يشير إلى أنها يجب أن تصنف ضمن المنشآت الصغيرة، ومع ذلك يعمل بها أكثر من أربعة عمال كويتيين. بالتالي فقد تم الاعتداد فقط بمعيار رأس المال للمنشأة الصناعية وتقسيم المنشآت إلى صغيرة ومتوسطة وكبيرة.

وقد بلغ عدد المنشآت الصناعية الصغيرة التي لا يزيد رأسمالها عن 250 ألف دينار كويتي 128 منشأة صناعية وبنسبة ٪18.4 من إجمالي عدد المنشآت الصناعية، كما بلغ إجمالي رأسمالها نحو 18.9 مليون دينار كويتي وبما يشكل نحو ٪0.2 من إجمالي رأس مال المنشآت الصناعية. أما المنشآت الصناعية المتوسطة التي لا يزيد رأسمالها عن 500 ألف دينار كويتي فيبلغ عددها 130 منشأة تمثل نحو ٪18.7 من إجمالي عدد المنشآت الصناعية، فيما يبلغ رأسمالها نحو 55.6 مليون دينار وبما يشكل نحو ٪0.5 من إجمالي رأسمال المنشآت الصناعية. وأخيراً فإن المنشآت الصناعية الكبيرة يبلغ عددها 438 منشأة وتشكل نحو ٪62.9 من إجمالي عدد المنشآت الصناعية، ويبلغ رأسمالها نحو 10268.6 مليون دينار وبنسبة ٪99.3 من إجمالي رأسمال المنشآت الصناعية التي شملها المسح الصناعي لعام 2022.

جدول 3: المنشآت الصناعية بحسب الحجم (صغيرة - متوسطة - كبيرة)

| البيان | عدد المنشآت | رأس المال (مليون دينار) | عدد العاملين الكويتيين |
|---|---|---|---|
| المنشآت الصناعية الصغيرة | 128 | 18.9 | 257 |
| المنشآت الصناعية المتوسطة | 130 | 55.6 | 407 |
| المنشآت الصناعية الكبيرة | 438 | 10268.7 | 11039 |
| إجمالي المنشآت الصناعية | 696 | 10343.3 | 11703 |

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.



# الفصل الثالث: الإنتاج الصناعي

يتناول هذا الفصل بالتحليل الموجز مؤشرات الإنتاج الصناعي بحسب نتائج المسح الصناعي لعام 2022، بما في ذلك تطور حجم الانتاج الكلي، والهيكل النسبي للإنتاج بحسب القطاعات الصناعية، وقيمة والمبيعات الإجمالية والقطاعية، والقيمة المضافة للقطاع الصناعي.

## أولاً: مبيعات القطاع الصناعي

يتلخص مفهوم قيمة المبيعات للقطاع الصناعي في قيمة المبيعات من جميع السلع والخدمات التي تقوم المنشأة الصناعية ببيعها، ويدخل ضمن المبيعات كل من المبيعات الإجمالية المحلية والحكومية والصادرات الموجهة للسوق الخارجية من المنتجات الصناعية. وبلغت قيمة المبيعات الإجمالية للمنشآت الصناعية خلال عام 2020 نحو 5250.9 مليون دينار والتي سجلت فيه انخفاض بنحو 600.4 مليون دينار وبنسبة ٪10.3 مقارنةً بعام 2019 الذي سجلت فيه قيمة المبيعات نحو 5851.3 مليون دينار.

شكل 14: تطور قيمة مبيعات القطاع الصناعي (مليون دينار)

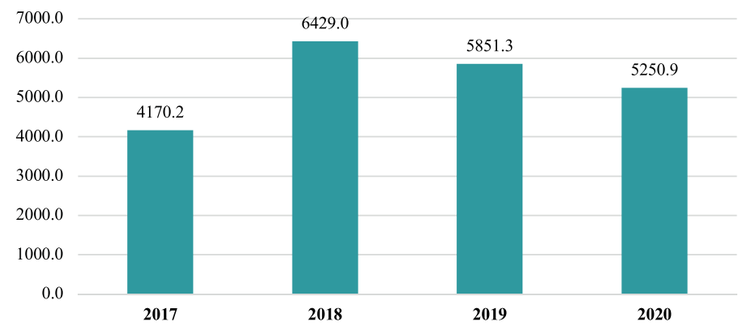


المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

وقد شكلت قيمة مبيعات قطاع "المواد والمنتجات الكيميائية" أكبر تلك القطاعات بنحو 2173.8 مليون دينار وبنسبة ٪40.7 من إجمالي قيمة المبيعات الصناعية لعام 2020، ثم قطاع "فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة" بقيمة مبيعات 985.4 مليون دينار وبنسبة ٪18.8 من الإجمالي، ثم قطاع "المنتجات الغذائية" بقيمة مبيعات 674.1 مليون دينار وبنسبة ٪12.8 من إجمالي المبيعات الصناعية لعام 2020. وقد ساهمت القيمة الإجمالية لمبيعات القطاعات الصناعية العشر الأكبر بنحو 5085.3 مليون دينار وبما يقارب نحو ٪96.8 من إجمالي قيمة المبيعات للمنشآت الصناعية خلال عام 2020.

شكل 15: الأهمية النسبية للمنشآت الصناعية بحسب قيمة المبيعات لعام 2020 (٪ من الإجمالي)

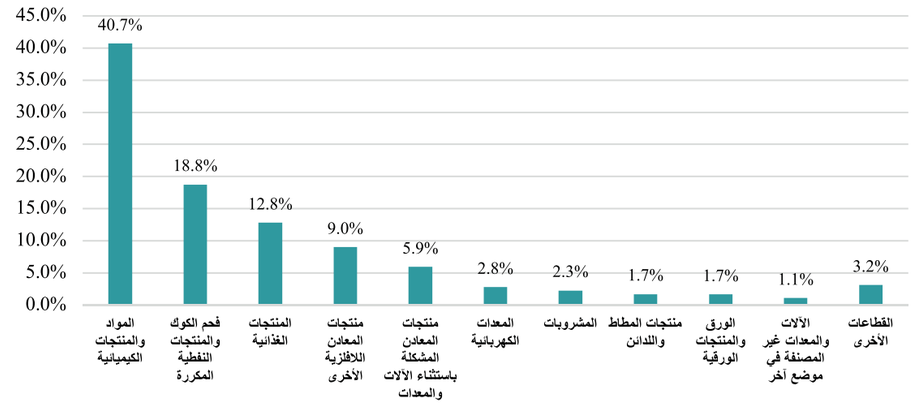


المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

وبالنسبة لتوزيع المبيعات الإجمالية لقطاع الصناعات التحويلية بحسب جهة التسويق خلال عام 2020، فقد بلغت قيمة المبيعات الموجهة نحو التصدير نحو 2682.7 مليون دينار وبنسبة ٪51.1 من إجمالي قيمة المبيعات، فيما جاءت في المرتبة الثانية المبيعات الموجهة نحو السوق المحلية بقيمة مبيعات بلغت 1650.8 مليون دينار وبنسبة ٪31.4 من الإجمالي، وأخيراً المبيعات الموجهة للقطاع الحكومي بنحو 917.4 مليون دينار وبنسبة ٪17.5 من إجمالي قيمة المبيعات الصناعية لعام 2020.

شكل 16: هيكل المبيعات الإجمالية للقطاع الصناعي في عام 2020 (٪ من الإجمالي)

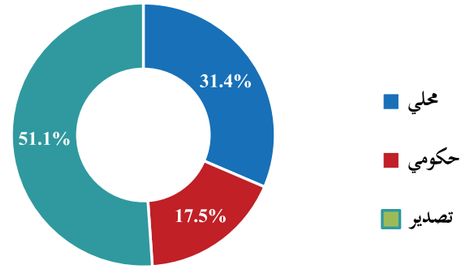


المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

## ثانياً: الإنتاج الصناعي

تعرف قيمة الإنتاج الصناعي على أنها قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون محددة بعام وذلك نتيجة ممارسة المنشأة الصناعية للنشاط الإنتاجي، وتساوي قيمة الإنتاج قيمة المبيعات إضافة إلى التغير في قيمة المخزون. وقد سجلت قيمة الإنتاج الصناعي لعام 2020 انخفاضاً بقيمة 539.0 مليون دينار وبنسبة ٪8.8، حيث بلغت قيمة الإنتاج الصناعي لعام 2020 نحو 5561.9 مليون دينار مقارنةً بنحو 6100.9 مليون دينار لعام 2019 ونحو 6591.8 مليون دينار في عام 2018.



شكل 17: تطور قيمة الإنتاج الصناعي (مليون دينار)

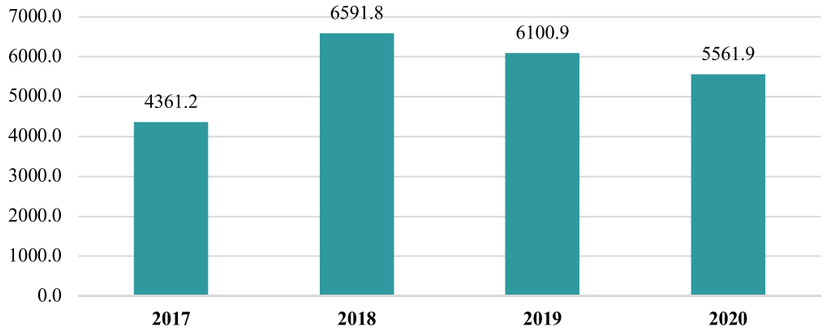


المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

وقد شكلت قيمة إنتاج قطاع "المواد والمنتجات الكيميائية" أكبر القطاعات بنحو 2178.1 مليون دينار وبنسبة ٪39.2 من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي لعام 2020، ثم قطاع "فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة" بقيمة 1034.0 مليون دينار وبنسبة ٪18.6 من الإجمالي، ثم قطاع "المنتجات الغذائية" بقيمة 742.3 مليون دينار وبنسبة ٪13.3 من إجمالي قيمة الإنتاج لعام 2020. وقد ساهمت القيمة الإجمالية لإنتاج القطاعات العشر الأكبر بنحو 5363.2 مليون دينار وبما يقارب نحو ٪96.4 من إجمالي قيمة الإنتاج خلال العام 2020 للمنشآت الصناعية التي شملها المسح الصناعي.

شكل 18: الأهمية النسبية للمنشآت الصناعية بحسب قيمة الإنتاج في عام 2020 (٪ من الإجمالي)

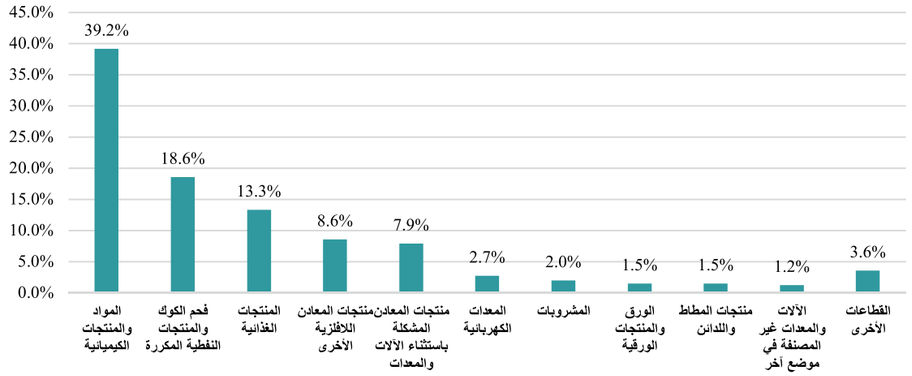


المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

## ثالثاً: المدخلات الوسيطة (مستلزمات الإنتاج الصناعي)

ينصرف مفهوم المدخلات الوسيطة أو ما يعرف بمستلزمات الإنتاج السلعية والخدمية إلى قيمة المشتريات من الخامات والمستلزمات السلعية الأخرى اللازمة للإنتاج متضمنة قيمة المواد الخام الأولية اللازمة للإنتاج والوقود والكهرباء والمياه، بالإضافة إلى تكلفة الخامات الصناعية. وتنقسم المدخلات الوسيطة إلى ثلاث فئات رئيسية وفقاً لما تضمنته

استمارة المسح الصناعي لعام 2022، وذلك على النحو التالي:

- المواد الأولية والمستلزمات السلعية اللازمة للإنتاج: وتشمل تكلفة المواد الأولية والمنتجات الوسيطة المشتراة بغرض الإنتاج، وتنقسم إلى مواد خام ومواد نصف مصنعة ومواد مصنعة ومواد خاصة بالتعبئة والتغليف، سواء كانت تلك المواد محلية أو مستوردة.
- قيمة الاستهلاك من الوقود والمحروقات: وتشمل قيمة استهلاك المنشآت الصناعية من كافة أنواع الوقود في العملية الإنتاجية كالكهرباء والمياه والغاز الطبيعي والبنزين والديزل والزيوت والشحوم وغيرها.
- تكاليف المنشآت الصناعية الأخرى: ومنها تكاليف الإيجارات والصيانة وقطع الغيار وتكاليف التسويق وتدريب العمالة الوطنية، إضافة إلى التكاليف الإدارية الأخرى.

وتشير البيانات إلى أن قيمة المستلزمات الوسيطة لقطاع الصناعات التحويلية بلغت نحو 2115.8 مليون دينار خلال عام 2020، وبانخفاض مقداره نحو 373.9 مليون دينار ومعدله 15.0٪ مقارنة بعام 2019 الذي بلغت فيه تلك القيمة نحو 2489.7 مليون دينار. ويرجع ذلك إلى انخفاض قيمة تكلفة المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج شاملة التغير في مخزوناتها (تساهم بنحو 76.0٪ من إجمالي تكلفة المستلزمات الوسيطة) بنحو 310.5 مليون دينار وبمعدل 16.2٪ خلال عام 2020 لتصل تلك القيمة إلى نحو 1608.5 مليون دينار، وكذلك انخفاض قيمة تكاليف الاستهلاك من الوقود والمحروقات (تساهم بنحو 7.8٪ من إجمالي تكلفة المستلزمات الوسيطة) بما مقداره 33.4 مليون دينار وبمعدل 16.7٪ لتصل إلى نحو 165.9 مليون دينار، وانخفاض قيمة تكاليف الإيجارات والصيانة وقطع الغيار وغيرها (تساهم بنحو 16.1٪ من إجمالي تكلفة المستلزمات الوسيطة) بما مقداره 30.1 مليون دينار ومعدله 8.1٪ لتصل إلى نحو 341.3 مليون دينار خلال عام 2020.

جدول 4: تطور قيمة المستلزمات الوسيطة للإنتاج الصناعي (مليون دينار)

| البيان | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|
| تكلفة المواد الاولية ومستلزمات الإنتاج | 1691.0 | 1974.7 | 1919.0 | 1608.5 |
| تكاليف الاستهلاك من الوقود والمحروقات | 196.2 | 224.8 | 199.3 | 165.9 |
| تكاليف الإيجارات والصيانة وغيرها | 378.5 | 364.6 | 371.4 | 341.3 |
| إجمالي المنشآت الصناعية | 2265.7 | 2564.0 | 2489.7 | 2115.8 |

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج: بلغت قيمة تكلفة المواد الأولية اللازمة للإنتاج الصناعي ومستلزمات الإنتاج (تتضمن التغير في مخزوناتها) نحو 1608.5 مليون دينار خلال عام 2020 مقابل نحو 1919.0 مليون دينار في عام 2019. وتتكون المواد الأولية من أربعة عناصر أساسية هي المواد الخام وتساهم بنحو 75.8٪ من إجمالي تكلفة المواد الأولية خلال عام 2020، تليها المواد المصنعة بنسبة 13.0٪، ثم المواد المتعلقة بالتعبئة والتغليف بنسبة 6.3٪، ثم المواد نصف المصنعة بنسبة 4.9٪ من إجمالي تكلفة المواد الأولية خلال العام المذكور.



شكل 19: الهيكل النسبي لتكلفة المواد الأولية في عام 2020 (٪ من الإجمالي)

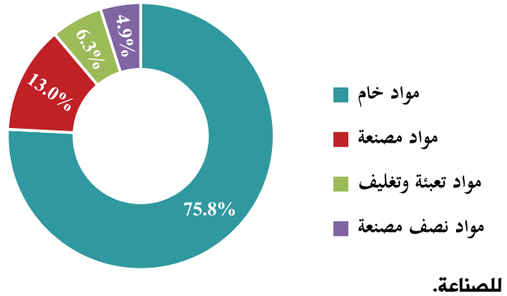


المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للمنشآت الصناعية بحسب تكاليف المواد الأولية، فقد جاء قطاع "المواد والمنتجات الكيميائية" كأكبر القطاعات الصناعية من حيث تكلفة المواد الأولية خلال عام 2020 بنسبة 22.8٪ من الإجمالي، ثم قطاع " المنتجات الغذائية " بنسبة 16.6٪ من الإجمالي، ثم قطاع "منتجات المعادن اللافلزية الأخرى" بنسبة 16.2٪ من الإجمالي. وعلى صعيد آخر، تنقسم المواد الأولية اللازمة للعمليات الإنتاجية بالقطاع الصناعي من حيث مصدرها إلى مواد أولية محلية ومواد أولية مستوردة، وقد ساهمت المواد الأولية المحلية خلال عام 2020 بنحو 42.7٪ من إجمالي قيمة المواد الأولية، بينما ساهمت المواد الأولية المستوردة بنحو 57.3٪ من إجمالي المواد الأولية الداخلة في العمليات الإنتاج للقطاع الصناعي في عام 2020.

شكل 20: الأهمية النسبية للمنشآت الصناعية بحسب تكلفة المواد الخام الأولية لعام 2020 (٪ من الإجمالي)

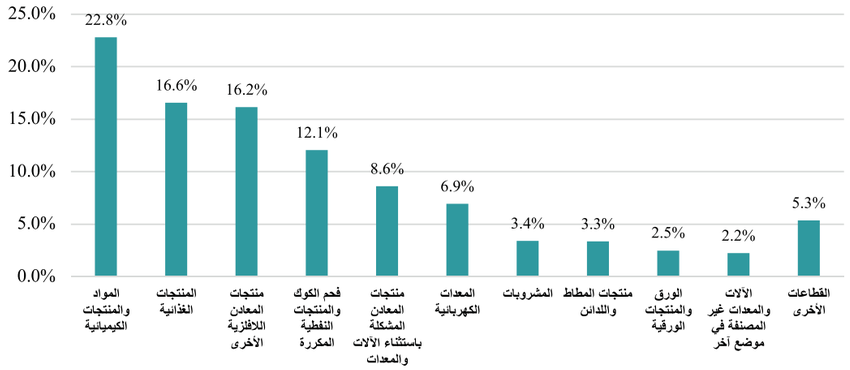


المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

الاستهلاك من الوقود والمحروقات: بلغت قيمة تكلفة الاستهلاكات من الوقود والمحروقات اللازمة للإنتاج الصناعي نحو 165.9 مليون دينار في عام 2020 مسجلة انخفاض بقيمة 33.4 مليون دينار وبنسبة 16.7٪ مقارنةً بعام 2019 الذي سجلت فيه هذه القيمة نحو 199.3 مليون دينار. وتتكون هذه التكاليف من مجموعة من الاستهلاكات والمنافع أهمها تكلفة استهلاك البنزين بقيمة 61.7 مليون دينار وبنسبة 37.2٪ من الإجمالي، ثم تكلفة الغاز الطبيعي بقيمة 37.2 مليون دينار وبنسبة 22.4٪ من الإجمالي، ثم تكلفة استهلاك الكهرباء بقيمة 19.7 مليون دينار وبنسبة 11.9٪ من إجمالي تكاليف استهلاك الوقود والمحروقات خلال عام 2020.

**شكل 21: الهيكل النسبي لتكلفة الاستهلاكات من الوقود والمحروقات في عام 2020 (٪ من الإجمالي)**

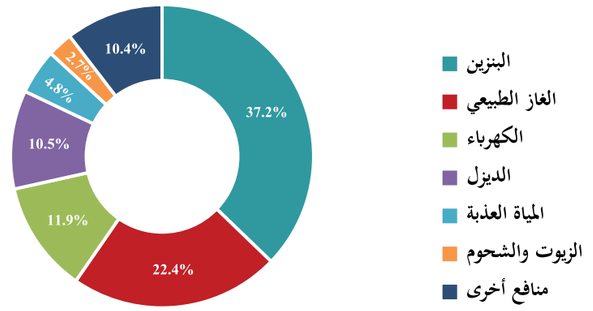


**المصدر: الهيئة العامة للصناعة.**

**شكل 22: الأهمية النسبية للمنشآت الصناعية بحسب الاستهلاكات لعام 2020 (٪ من الإجمالي)**

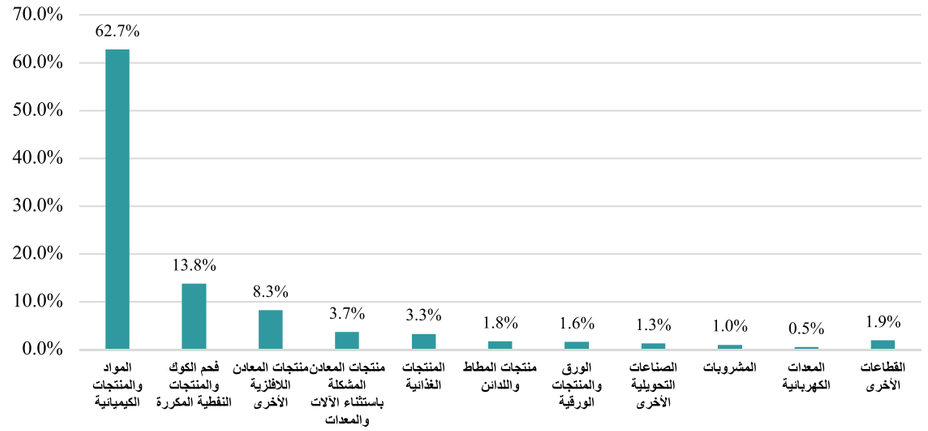


**المصدر: الهيئة العامة للصناعة.**

**التكاليف الأخرى للمنشآت الصناعية: انخفضت قيمة التكلفة الأخرى للمنشآت الصناعية التي تشمل الايجارات والصيانة والتدريب والتسويق وغيرها لتصل إلى نحو 341.3 مليون دينار في عام 2020 مقارنةً بنحو 371.4 مليون دينار لعام 2019، بانخفاض مقداره 30.1 مليون دينار وبنسبة ٪8.1. وتتضمن هذه التكاليف مجموعة من عناصر التكلفة أهمها المصاريف الإدارية بقيمة 120.0 مليون دينار وبنسبة ٪35.2 من إجمالي تلك التكاليف، ثم تكاليف أخرى بقيمة 82.8 مليون دينار وبنسبة ٪24.3 من الإجمالي، ثم تكاليف الإيجارات بقيمة 44.6 مليون دينار وبنسبة ٪13.1 من الإجمالي خلال عام 2020.**



**شكل 23: الهيكل النسبي للتكاليف الأخرى في عام 2020 (٪ من الإجمالي)**

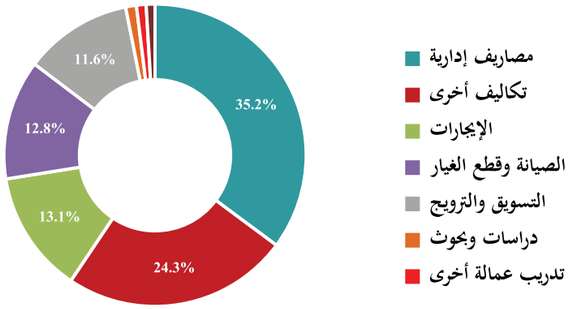


**المصدر: الهيئة العامة للصناعة.**

**شكل 24: الأهمية النسبية للمنشآت الصناعية بحسب التكاليف الأخرى لعام 2020 (٪ من الإجمالي)**




**المصدر: الهيئة العامة للصناعة.**

## رابعاً: القيمة المضافة للقطاع الصناعي

يشير مفهوم القيمة المضافة إلى الفرق بين قيمة المخرجات وقيمة المدخلات المشتراة من وحدات أخرى، أي أن القيمة المضافة يمكن أن تحسب بالفرق بين قيمة الإنتاج الإجمالي بسعر السوق وبين قيمة المدخلات المادية الخاصة بالمشروع، والمشتراة من خارج المشروع، مثل المواد الاولية والخدمات والطاقة والنقل والوقود والصيانة... إلخ. وتعبر القيمة المضافة أيضاً عن مجموع عوائد عناصر الإنتاج. أي أن القيمة المضافة توزع بين الأجور والإيجارات ومصروفات وعمولات وقروض والأرباح، وبحيث إن مجموع هذه المكونات لابد وأن يتساوى مع القيمة المضافة المحسوبة للمشروع. كما يمكن حساب القيمة المضافة عن طريق صافي ناتج قطاع ما بعد جمع كافة المخرجات وطرح المدخلات الوسيطة ويتم حسابها بدون أية خصومات تتعلق باستهلاك الأصول المصنعة، أو بنضوب أو تدهور الموارد الطبيعية.

وتشير نتائج المسح الصناعي لعام 2022 إلى أن القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية بلغت نحو 3446.2 مليون دينار خلال عام 2020، وبانخفاض مقداره نحو 165.0 مليون دينار ومعدله 4.6٪ مقارنة بعام 2019 الذي بلغت فيه تلك القيمة المضافة نحو 3611.2 مليون دينار. وقد شكلت القيمة المضافة لقطاع " المواد والمنتجات الكيميائية" أكبر القطاعات بنحو 1649.8 مليون دينار وبنسبة 47.9٪ من إجمالي القيمة المضافة للصناعات التحويلية لعام 2020، ثم قطاع "فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة" بقيمة 789.3 مليون دينار وبنسبة 22.9٪ من الإجمالي، ثم قطاع "المنتجات الغذائية" بقيمة 421.3 مليون دينار وبنسبة 12.2٪ من إجمالي القيمة المضافة للصناعات التحويلية خلال عام 2020. وقد ساهمت القيمة المضافة للقطاعات العشر الأكبر بنحو 3384.1 مليون دينار وبما يقارب نحو 98.2٪ من إجمالي القيمة المضافة للمنشآت الصناعية التي شملها المسح الصناعي لعام 2022.

شكل 25: الأهمية النسبية للمنشآت الصناعية بحسب القيمة المضافة لعام 2020 (٪ من الإجمالي)

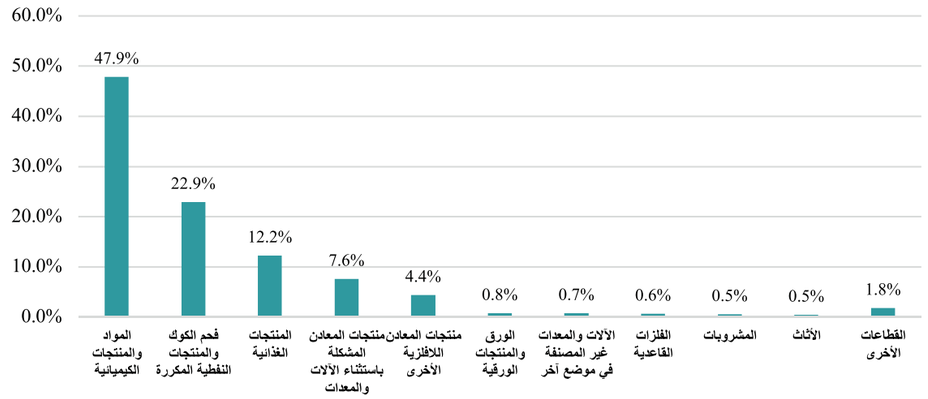


المصدر: الهيئة العامة للصناعة.



## خامساً: الكفاءة الإنتاجية والطاقة الإنتاجية العاطلة

يشير مفهوم الإنتاجية بشكل عام إلى العلاقة التي تربط ما بين المدخلات والمخرجات في العملية الإنتاجية الواحدة، إذ تساهم في رفع مستويات الإنتاج من الموارد، وتدفقها إلى المستخدم النهائي لها، أو مستهلكها. وكذلك تشير الكفاءة الإنتاجية إلى العلاقة بين مدخلات العملية الإنتاجية من جهة وبين المخرجات الناتجة عن هذه العملية من جهة أخرى، حيث ترتفع الكفاءة الإنتاجية كلما ارتفعت نسبة الناتج إلى المستخدم من الموارد. وكذلك يشير مفهوم كفاءة الإنتاج إلى الاستخدام الرشيد في المفاضلة بين البدائل واختيار الأفضل منها الذي يخفض التكاليف أو يساهم في زيادة العائد لأعلى درجة ممكنة. وفيما يلي بعض المؤشرات الإنتاجية المستخلصة من مسح الاستثمار الصناعي لعام 2022:

- نسبة استثمار عائدات الصناعة في الاقتصاد الوطني = رأس المال الثابت / الناتج المحلي الإجمالي * 100

ويتم احتساب هذا المؤشر على أساس أنه يساوي قيمة رأس المال الثابت للقطاع الصناعي منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي (القيمة المضافة). وقد انخفضت هذه النسبة من نحو 178.3٪ في عام 2017 إلى نحو 95.4٪ في عام 2018، ثم عاودت الارتفاع لتبلغ نحو 110.8٪ في عام 2019 ونحو 119.2٪ لعام 2020.

- المعامل الفني للمدخلات الوسيطة إلى الإنتاج الإجمالي = قيمة الاستهلاك الوسيط / قيمة الإنتاج الإجمالي * 100

ويتم احتساب هذا المؤشر على أساس أنه يساوي قيمة الاستهلاك الوسيط للقطاع الصناعي منسوباً إلى قيمة الإنتاج لهذا القطاع. وقد تراجعت هذه النسبة من نحو 52٪ خلال عام 2017 إلى نحو 38.9٪ خلال عام 2018 ثم ارتفعت في عام 2019 لتبلغ نحو 40.8٪ قبل أن تتراجع في عام 2020 لتبلغ نحو 38.0٪. وبحسب القطاعات الصناعية، فقد بلغت هذه النسبة خلال عام 2020 أعلاها لكل من قطاع "معدات النقل الأخرى" بنسبة 98.0٪، ثم قطاع "الطباعة واستنساخ وسائط الإعلام" بنسبة 94.5٪، ثم قطاع "المعدات الكهربائية" بنسبة 94.3٪، وبلغت هذه النسبة أدناها في كل من قطاع "المنتجات والمستحضرات الصيدلانية" بنسبة 21.9٪، ثم قطاع "فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة" بنسبة 23.7٪، ثم قطاع "المواد والمنتجات الكيميائية" بنسبة 24.3٪.

والجدير بالذكر بأن هناك ثمة صناعات يشار إليها بأنها صناعات غائبة وغير مستغله وهي تلك التي لديها طلب متزايد بالسوق ولم يتم إنتاجها بشكل تنافسي بعد على الرغم من توفر مدخلات إنتاج لها. وبحسب متوسط المعامل الفني للمدخلات الوسيطة إلى الإنتاج الإجمالي للفترة من عام 2017 إلى عام 2020، فإن من بين تلك الصناعات هي الصناعات المرتبطة بقطاع "الطباعة واستنساخ وسائط الإعلام" بمتوسط يقدر بنحو 95.7٪ ، ومن ثم الصناعات المرتبطة بقطاع "المشروبات" بمتوسط يقدر بنحو 87٪. بالإضافة لذلك هناك صناعات تُعد صناعات واعدة في قطاعة الصناعات التحويلية في دولة الكويت، حيث سجلت نمواً مضطرداً طيلة تلك الفترة ويأتي على رأسها الصناعات المرتبطة في "قطاع إصلاح وتركيب الآلات والمعدات" بمتوسط يقدر بنحو 64.8٪، وكذلك الصناعات المرتبطة في "قطاع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى" بمتوسط يقدر بنحو 62.3٪.

- نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج = القيمة المضافة / قيمة الإنتاج * 100

ارتفعت هذه النسبة من نحو ٪48.0 خلال عام 2017 إلى نحو ٪61.1 خلال عام 2018 ثم انخفضت إلى نحو ٪59.2 لعام 2019 ثم ارتفعت مرة أخرى لتصل إلى نحو ٪62.0 خلال عام 2020. وبحسب القطاعات الصناعية، فقد بلغت هذه النسبة خلال عام 2016 أعلاها لكل من قطاع "المنتجات والمستحضرات الصيدلانية" بنسبة ٪78.1، ثم قطاع "فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة" بنسبة ٪76.3، ثم قطاع "المواد والمنتجات الكيماوية" بنسبة ٪75.7، وبلغت هذه النسبة أدناها في كل من قطاع "معدات النقل الأخرى" بنسبة ٪2.0، ثم قطاع "الطباعة واستنساخ وسائط الإعلام" بنسبة ٪5.5، ثم قطاع "المعدات الكهربائية" بنسبة ٪5.7.

ومن جانب آخر، يشير مفهوم الطاقة الإنتاجية إلى عدد الوحدات التي يستطيع المشروع الإنتاجي القيام بصناعتها خلال مدة زمنية محددة، أما الطاقة الإنتاجية الفعلية فيشير إلى عدد الوحدات الإنتاجية التي ينتجها المشروع الصناعي فعلياً خلال فترة زمنية معينة. ومن ثم فإن الطاقة الإنتاجية العاطلة تعبر عن الفرق بين الطاقة الإنتاجية القصوى للمشروع الصناعي وبين الطاقة الإنتاجية الفعلية لهذا المشروع. وتشير التقديرات المعتمدة على المسح الصناعي لعام 2022 (تمت التقديرات على مستوى المنتج الرئيسي لكل مصنع) إلى أن متوسط الطاقة الإنتاجية الفعلية لإجمالي القطاع الصناعي قد تراجعت في عام 2020 لتبلغ نحو ٪47.7 من نحو ٪58.8 في عام 2019 ونحو ٪65.8 في عام 2018. وفي مقابل ذلك، تزايدت الطاقة العاطلة في عام 2020 ليبلغ متوسطها لإجمالي القطاع الصناعي نحو ٪52.3 من نحو ٪41.2 في عام 2019 ونحو ٪34.2 في عام 2018.

## الفصل الرابع: الاستثمار الصناعي

يركز هذا الفصل على المؤشرات التحليلية المستخلصة من نتائج المسح الصناعي لعام 2022 الخاصة بالاستثمار الصناعي، ومن ضمنها مؤشرات الأصول غير المالية للمنشآت الصناعية وتوزيعها وهيكلها، وحجم الإنفاق الاستثماري لزيادة الإنتاج الصناعي، والأنظمة الآلية المستخدمة في المشاريع الصناعية.

## أولاً: الأصول غير المالية للمنشآت الصناعية

تشير قيمة الأصول غير المالية للمنشآت الصناعية إلى القيمة الدفترية لكل من قيمة المباني غير السكنية والسكنية والتشييدات الأخرى التي تمتلكها المنشأة الصناعية، إضافة إلى قيمة الآلات والمعدات ووسائل النقل وغيرها من الأصول غير المالية. وتشير نتائج المسح الصناعي إلى أن قيمة الأصول غير المالية للمنشآت الصناعية قد بلغت في نهاية عام 2020 نحو 4109.1 مليون دينار، بزيادة قدرها نحو 108.7 مليون دينار وبنسبة ٪2.7 مقارنةً بتلك القيمة في عام 2019 التي بلغت فيها نحو 4000.4 مليون دينار، كما زادت هذه القيمة بنحو 159.7 مليون دينار وبنسبة ٪4.2 في عام 2019 مقارنةً بعام 2018.



شكل 26: تطور قيمة الأصول غير المالية للمنشآت الصناعية (مليون دينار)

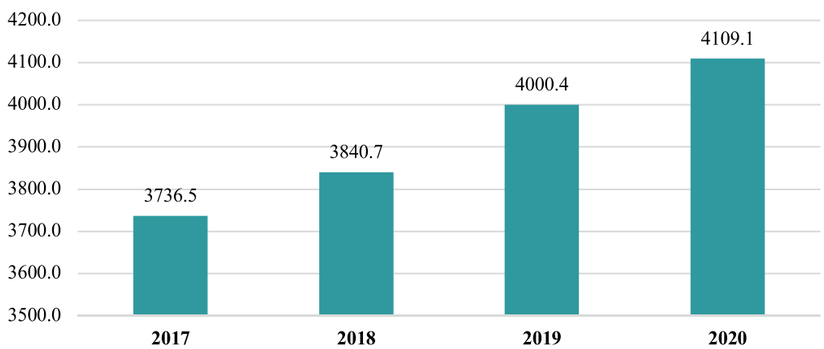


المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

وبالنسبة لهيكل الأصول غير المالية للمنشآت الصناعية، فتشمل تلك الأصول كل من الآلات والمعدات التي بلغت قيمتها نحو 2849.4 مليون دينار وتمثل نحو ٪69.3 من إجمالي قيمة تلك الأصول في عام 2020، ثم المباني التي بلغت قيمتها نحو 778.6 مليون دينار في عام 2020 وتشكل نحو ٪18.9 من إجمالي الأصول غير المالية للمنشآت الصناعية، ثم وسائل النقل التي بلغت قيمتها في عام 2020 نحو 151.7 مليون دينار وتشكل نحو ٪3.7 من الإجمالي.

جدول 5: الأصول غير المالية للمنشآت الصناعية (مليون دينار)

| البيان | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|
| المباني | 705.1 | 736.9 | 774.1 | 778.6 |
| الآلات والمعدات | 2615.3 | 2699.7 | 2759.4 | 2849.4 |
| وسائل النقل | 135.4 | 146.9 | 155.5 | 151.7 |
| أخرى | 280.8 | 257.1 | 311.4 | 329.3 |
| إجمالي الأصول غير المالية | 3736.5 | 3840.7 | 4000.4 | 4109.1 |

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

وبحسب توزيع الأصول غير المالية للمنشآت الصناعية بحسب القطاعات الصناعية في عام 2020، فقد جاء في المرتبة الأولى قطاع "المواد والمنتجات الكيميائية" بقيمة 1798.7 مليون دينار وبنسبة ٪43.8 من إجمالي الأصول غير المالية للمنشآت الصناعية في نهاية عام 2020، يلي ذلك قطاع "منتجات المعادن اللافلزية الأخرى" بنحو 644.2 مليون دينار وبنسبة ٪15.7 من الإجمالي، ثم قطاع "منتجات المعادن المشكلة باستثناء الآلات والمعدات" بنحو 414.3 مليون دينار وبنسبة ٪10.1. وساهمت القطاعات العشر الأكبر بنحو 3909.4 مليون دينار وبنسبة ٪95.1 من الإجمالي.

شكل 27: الأصول غير المالية للمنشآت الصناعية بحسب القطاعات في عام 2020 (٪ من الإجمالي)

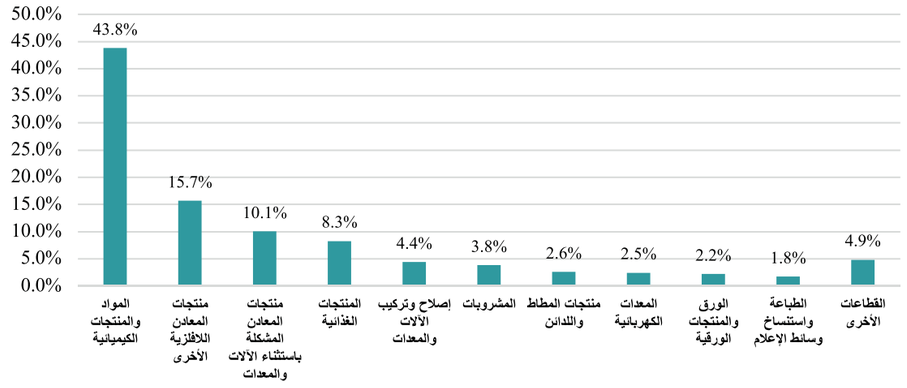


المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

## ثانياً: الإنفاق الرأسمالي في القطاع الصناعي

تشير نتائج المسح الصناعي لعام 2020 إلى أن الإنفاق الرأسمالي الذي أنفقته المنشآت الصناعية لزيادة الإنتاج قد بلغت قيمته في عام 2020 نحو 279.5 مليون دينار، بارتفاع قدره نحو 100.3 مليون دينار وبنسبة ٪56.0 مقارنةً بتلك القيمة في عام 2019 التي بلغت فيها نحو 179.2 مليون دينار، وذلك بعد أن انخفضت قيمة هذا الإنفاق الاستثماري بنحو 2.6 مليون دينار وبنسبة ٪1.4 في عام 2019 مقارنةً بعام 2018.

شكل 28: تطور قيمة الإنفاق الرأسمالي للمنشآت الصناعية (مليون دينار)

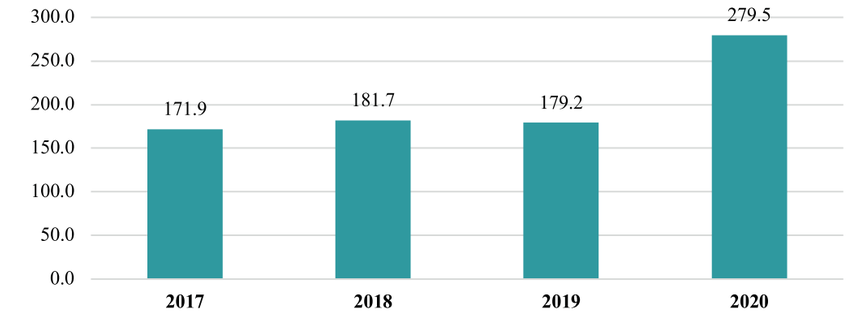


المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

وبحسب توزيع الإنفاق الاستثماري للمنشآت الصناعية بحسب القطاعات الصناعية في عام 2020، فقد جاء في المرتبة الأولى قطاع "إصلاح وتركيب الآلات والمعدات" بقيمة 145.4 مليون دينار وبنسبة ٪52.0 من إجمالي الإنفاق الاستثماري للمنشآت الصناعية في عام 2020، يلي ذلك قطاع "فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة" بنحو 36.5 مليون دينار وبنسبة ٪13.1 من الإجمالي، ثم قطاع "منتجات المعادن المشكلة باستثناء الآلات والمعدات" بنحو 19.6 مليون دينار



وبنسبة ٪7.0. وساهمت القطاعات العشر الأكبر بنحو 267.8 مليون دينار وبنسبة ٪95.8 من الإجمالي. ويشمل هذا الإنفاق على المباني والآلات والمعدات ووسائل النقل وغيرها.

شكل 29: الإنفاق الرأسمالي للمنشآت الصناعية بحسب القطاعات في عام 2020 (٪ من الإجمالي)

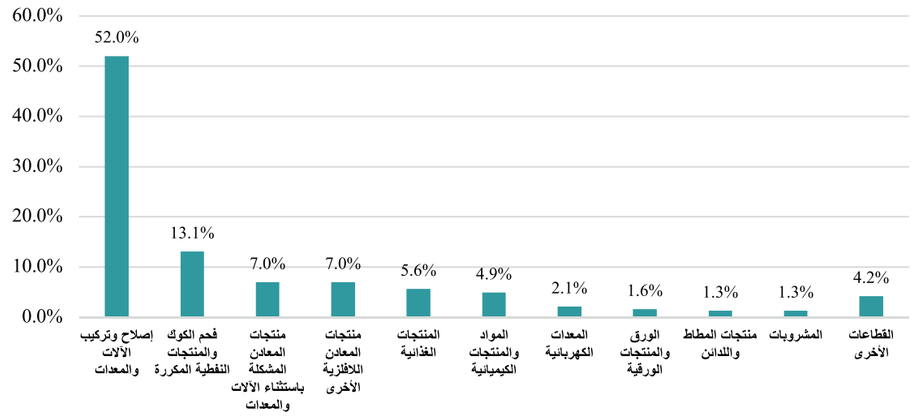


المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

## ثالثاً: طبيعة التكنولوجيا المستخدمة

تعد طبيعة التكنولوجيا المستخدمة من المؤشرات المهمة في التنمية الصناعية، وتمتلك المشاريع الصناعية القدرة على رفع مستوى أداءها وكفاءتها الإنتاجية باستخدامها للتكنولوجيا والتقنيات الصناعية العالمية التي تواكب التطور العالمي وتمكن منتجاتها من المنافسة في الأسواق الدولية. وتشير نتائج المسح الصناعي لعام 2022 إلى أن نسبة المنشآت الصناعية التي لديها أنظمة آلية (سواء كانت مالية أو إدارية أو أنظمة آلية خاصة بالإنتاج) بلغت في المتوسط نحو ٪50.7 من إجمالي المنشآت الصناعية، وذلك مقابل نسبة ٪53.2 وفقًا لمسح عام 2018، ونسبة ٪33.3 وفقاً لمسح عام 2014، ونسبة ٪31.5 لمسح عام 2011. وبحسب نسب المشاريع التي تمتلك أنظمة آلية وفقاً للقطاعات الصناعية، فيأتي في المرتبة الأولى كل من قطاع "المنتجات الجلدية والمنتجات ذات الصلة" بنسبة ٪100، وقطاع "المنتجات والمستحضرات الصيدلانية" بنسبة ٪100، وقطاع "معدات النقل الأخرى" بنسبة ٪100، ويأتي في المرتبة الثانية قطاع "الطباعة واستنساخ وسائط الإعلام" بنسبة ٪77.8، ثم قطاع "الصناعات التحويلية الأخرى" بنسبة ٪69.2.

شكل 30: نسب المشاريع التي تمتلك أنظمة آلية بحسب القطاعات الصناعية لعام 2020 (٪)

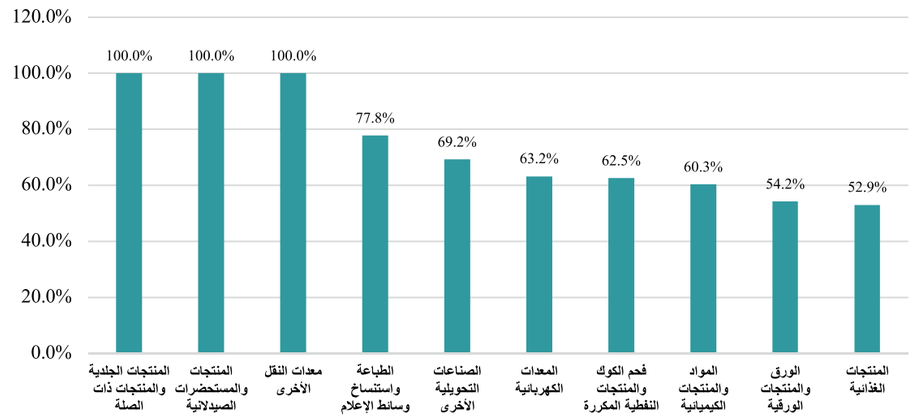


المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

## الفصل الخامس: الصادرات والواردات في القطاع الصناعي

يعرض هذا الفصل من التقرير المؤشرات التحليلية المستخلصة من نتائج المسح الصناعي لعام 2022 الخاصة بالصادرات والواردات للقطاع الصناعي، ومن ضمنها مؤشرات عدد المنشآت الصناعية المصدرة وقيمة صادرات القطاع الصناعي وتوزيعها بحسب القطاعات الصناعية المختلفة، والتوزيع الجغرافي لتلك الصادرات الصناعية، فضلاً عن قيمة واردات القطاع الصناعي من مدخلات الإنتاج.

## أولاً: صادرات القطاع الصناعي

حجم الصناعات ذات الطابع التصديري: أوضحت نتائج المسح الصناعي لعام 2022 أن عدد المنشآت الصناعية المصدرة بلغ عددها 163 منشأة صناعية، ومما يساهم بنحو ٪23.4 من إجمالي عدد المنشآت الصناعية. وقد امتاز كل من قطاعي "المنتجات الجلدية والمنتجات ذات الصلة" وقطاع "المنتجات والمستحضرات الصيدلانية" بأن لهما النسبة الأعلى من حيث نسبة عدد المنشآت المصدرة إلى إجمالي عدد المنشآت بذات القطاع وبنسبة ٪100. يلي ذلك قطاع "المواد والمنتجات الكيميائية" بنسبة ٪52.4، ثم قطاع "المنتجات الغذائية" بنسبة ٪51.4.



جدول 6: عدد المنشآت المصدرة ونسبتها إلى الإجمالي بحسب القطاعات لعام 2020

| النشاط | عدد المنشآت | عدد المنشآت المصدرة | النسبة ٪ |
|---|---|---|---|
| المنتجات الجلدية والمنتجات ذات الصلة | 2 | 2 | 100.0 |
| المنتجات والمستحضرات الصيدلانية | 1 | 1 | 100.0 |
| المواد والمنتجات الكيميائية | 63 | 33 | 52.4 |
| المنتجات الغذائية | 68 | 35 | 51.5 |
| المشروبات | 8 | 4 | 50.0 |
| الورق والمنتجات الورقية | 24 | 10 | 41.7 |
| المنسوجات | 10 | 4 | 40.0 |
| الملبوسات | 3 | 1 | 33.3 |
| الآلات والمعدات غير المصنفة في موضع آخر | 16 | 5 | 31.3 |
| الصناعات التحويلية الأخرى | 13 | 4 | 30.8 |
| منتجات المطاط واللدائن | 43 | 12 | 27.9 |
| الحواسيب والمنتجات الإلكترونية والبصرية | 4 | 1 | 25.0 |
| إصلاح وتركيب الآلات والمعدات | 4 | 1 | 25.0 |
| فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة | 24 | 5 | 20.8 |
| منتجات المعادن المشكلة باستثناء الآلات والمعدات | 129 | 23 | 17.8 |
| المعدات الكهربائية | 19 | 3 | 15.8 |
| الفلزات القاعدية | 13 | 2 | 15.4 |
| الأثاث | 38 | 5 | 13.2 |
| منتجات المعادن اللافلزية الأخرى | 168 | 10 | 6.0 |
| الطباعة واستنساخ وسائط الإعلام | 18 | 1 | 5.6 |
| الخشب والمنتجات الخشبية | 20 | 1 | 5.0 |
| المركبات ذات المحركات والمقطورة | 7 | 0 | 0.0 |
| معدات النقل الأخرى | 1 | 0 | 0.0 |
| الاجمالي | 696 | 163 | 23.4 |

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

قيمة الصادرات الصناعية: بلغت قيمة الصادرات الصناعية خلال عام 2020 نحو 2682.7 مليون دينار مقارنةً بنحو 3103.6 مليون دينار خلال عام 2019، مما يعني انخفاض بنحو 420.9 مليون دينار وبنسبة ٪13.6. ويأتي على رأس القطاعات الصناعية من حيث قيمة الصادرات قطاع "المواد والمنتجات الكيميائية" بقيمة صادرات بلغت نحو 1516.9 مليون دينار وبنسبة ٪56.5 من إجمالي الصادرات الصناعية خلال عام 2020، ثم صادرات قطاع "فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة" بقيمة 919.9 مليون دينار وبنسبة ٪34.3 من الإجمالي، ثم صادرات قطاع "المنتجات الغذائية" بقيمة 141.5 مليون دينار وبنسبة ٪5.3 من الإجمالي.

شكل 31: تطور قيمة صادرات القطاع الصناعي (مليون دينار)

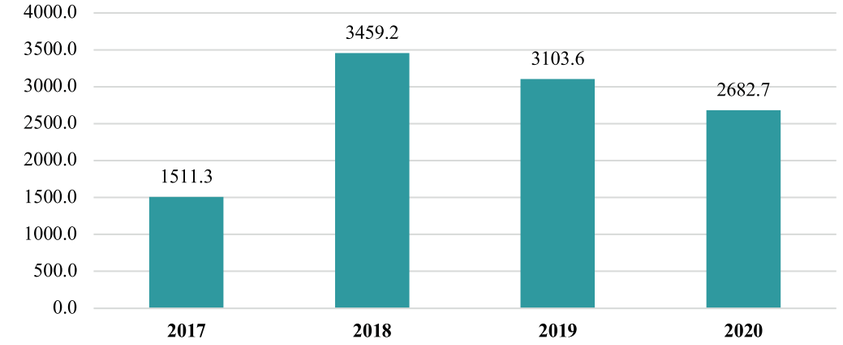


المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

شكل 32: التوزيع النسبي للصادرات الصناعية بحسب القطاعات (٪ من الإجمالي)

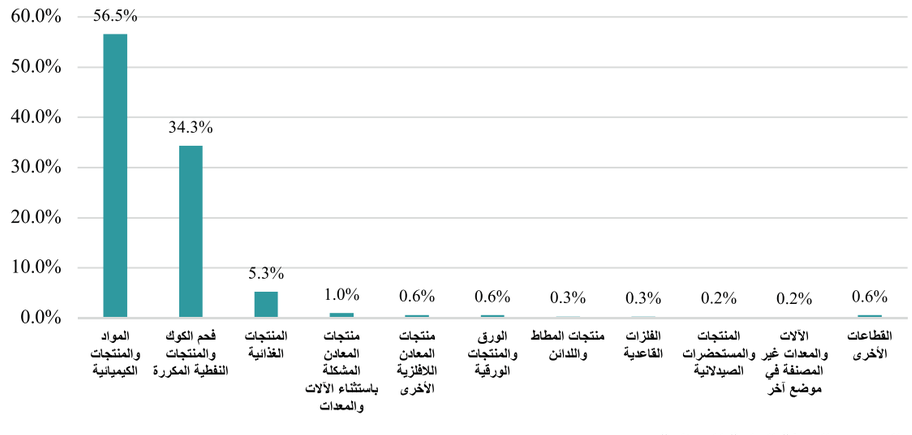


المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للصادرات الصناعية بحسب وجهة التصدير، فقد بلغت قيمة الصادرات الصناعية إلى الأسواق الدولية (بخلاف العربية والخليجية) نحو 2009.6 مليون دينار خلال عام 2020 وبما يساهم بنحو ٪74.9 من إجمالي تلك الصادرات الصناعية، كما بلغت قيمة الصادرات الصناعية للدول العربية (بخلاف الدول الخليجية) نحو 361.5 مليون دينار وبنسبة ٪13.5 من الإجمالي، ثم الصادرات إلى الدول الخليجية بقيمة 311.7 مليون دينار وبنسبة ٪11.6 من الإجمالي خلال عام 2020.



جدول 7: التوزيع الجغرافي للصادرات الصناعية (مليون دينار)

| البيان | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|
| التصدير الخليجي | 222.7 | 386.2 | 314.7 | 311.7 |
| التصدير العربي | 347.2 | 346.2 | 368.4 | 361.5 |
| التصدير الدولي | 941.4 | 2726.8 | 2420.5 | 2009.6 |
| الإجمالي | 1511.3 | 3459.2 | 3103.6 | 2682.7 |

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

أما فيما يتعلق بنسب قيمة الصادرات الصناعية إلى قيمة الإنتاج بحسب القطاعات الصناعية المختلفة، فقد بلغت تلك النسبة لإجمالي القطاع الصناعي نحو ٪48.2 خلال عام 2020 مقابل نحو ٪50.9 خلال عام 2019 ونحو ٪52.5 خلال عام 2018 ونحو ٪34.7 خلال عام 2017. وبالنسبة للقطاعات خلال العام 2020، فبلغت هذه النسبة أقصاها بنحو ٪89.0 لقطاع "فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة" وذلك لتوجه تلك الصناعات نحو التصدير الخارجي بشكل أساسي، ونحو ٪69.6 لقطاع "المواد والمنتجات الكيميائية"، ونحو ٪46.5 لقطاع "المنتجات والمستحضرات الصيدلانية"، وذلك خلال عام 2020.

## ثانياً: واردات القطاع الصناعي

تتمثل واردات القطاع الصناعي بشكل أساسي في واردات المواد الأولية اللازمة للعملية الإنتاجية، وقد بلغت قيمة تلك الواردات للقطاع الصناعي في عام 2020 نحو 909.6 مليون دينار، وبما يساهم بنحو ٪57.3 من إجمالي تكلفة المواد الأولية في ذات العام. وتنقسم تلك الواردات الصناعية من المواد الأولية إلى أربعة عناصر، هي "المواد الخام الأولية" التي بلغت قيمتها نحو 659.6 مليون دينار في عام 2020 وبنسبة ٪72.5 من إجمالي المواد الأولية المستوردة خلال نفس العام، ثم "المواد المصنعة" بقيمة 147.4 مليون دينار وبنسبة ٪16.2 من الإجمالي، ثم "المواد نصف المصنعة" بقيمة 53.1 مليون دينار وبنسبة ٪5.8 من الإجمالي، وأخيراً "مواد التعبئة والتغليف" بقيمة 49.5 مليون دينار وبنسبة ٪5.4 من الإجمالي.

**شكل 33: الهيكل النسبي لتكلفة المواد الأولية المستوردة في عام 2020 (٪ من الإجمالي)**

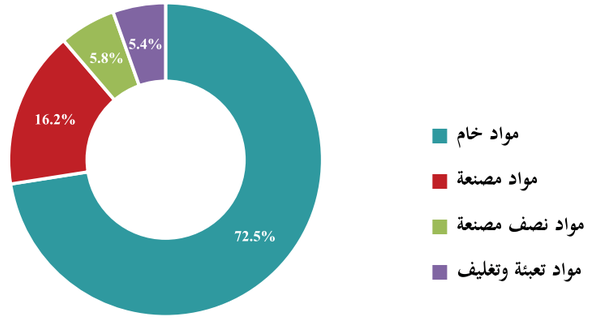


**المصدر: الهيئة العامة للصناعة.**

**ووفقًا لتوزيع المواد الأولية المستوردة بحسب القطاعات الصناعية المختلفة، فقد بلغت قيمة واردات قطاع "المنتجات الغذائية" أعلاه بنحو 214.4 مليون دينار وبنسبة ٪23.6 من إجمالي المواد الأولية المستوردة للقطاع الصناعي خلال العام 2020، ثم واردات قطاع "منتجات المعادن اللافلزية الأخرى" بقيمة 117.0 مليون دينار وبنسبة ٪12.9 من الإجمالي، ثم واردات قطاع "منتجات المعادن المشكلة باستثناء الآلات والمعدات" بقيمة 116.7 مليون دينار وبنسبة ٪12.8 من الإجمالي، وبلغت قيمة الواردات من المواد الأولية للقطاعات العشر الأكبر المستوردة نحو 858.7 مليون دينار وبنسبة ٪94.4 من الإجمالي خلال العام المشار إليه.**

**شكل 34: التوزيع النسبي للواردات الصناعية بحسب القطاعات (٪ من الإجمالي)**

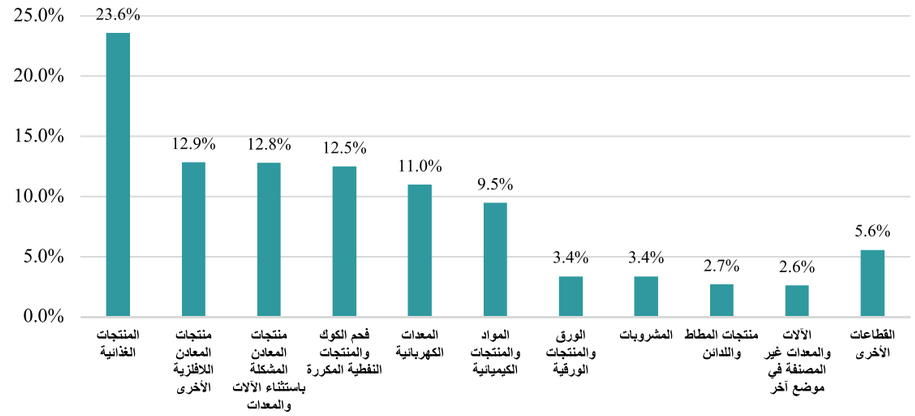


**المصدر: الهيئة العامة للصناعة.**



**وبالنظر إلى نسبة واردات القطاع الصناعي من إجمالي تكلفة المواد الأولية بحسب أهم القطاعات الصناعية خلال العام 2020، فقد بلغت هذه النسبة أعلاها في قطاع "المعدات الكهربائية" بنحو ٪93.5 للمواد الأولية المستوردة، ثم قطاع "الحواسيب والمنتجات الإلكترونية والبصرية" بنسبة ٪92.3 للمواد الأولية المستوردة، ثم قطاع "الملبوسات" بنسبة ٪90.5، ثم قطاع "المنتجات الجلدية والمنتجات ذات الصلة" بنسبة ٪89.5.**

**ومن جانب آخر، بلغت نسبة ورادات القطاع الصناعي من إجمالي قيمة الإنتاج للقطاع ككل نحو ٪16.4 من إجمالي قيمة الإنتاج خلال عام 2020. وعلى مستوى القطاعات الصناعية، بلغت هذه النسبة أقصاها لقطاع "المعدات الكهربائية" بنسبة ٪66.3 من قيمة إنتاج القطاع في عام 2020، يلي ذلك قطاع "الخشب والمنتجات الخشبية" بنسبة ٪44.7، ثم قطاع "المركبات ذات المحركات والمقطورة" بنسبة ٪38.4.**

**شكل 35: نسبة تكلفة الواردات إلى قيمة الإنتاج لأهم القطاعات الصناعية في عام 2020 (٪)**

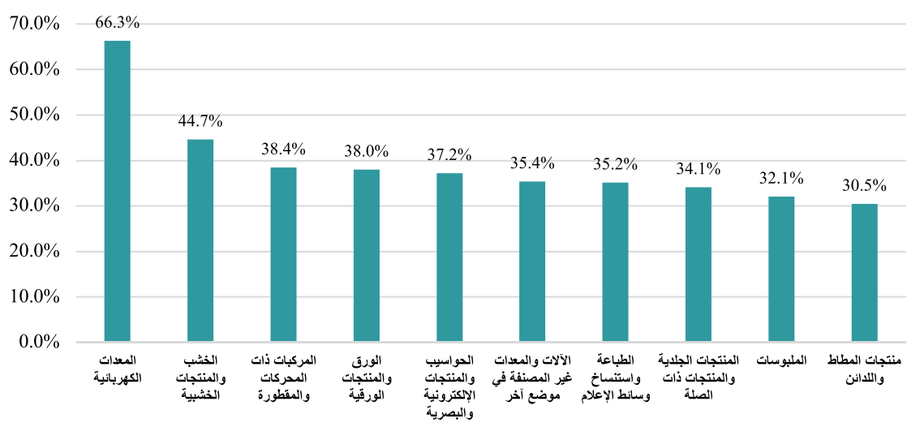


**المصدر: الهيئة العامة للصناعة.**

# الفصل السادس: العمالة في القطاع الصناعي

يركز هذا الفصل على إبراز العديد من المؤشرات المتعلقة بالعمالة في القطاع الصناعي وفقًا لنتائج المسح الصناعي لعام 2022، بما في ذلك العاملون في الإدارة العليا والمتوسطة، والإدارة الفنية وعمالة الإنتاج، والعمالة الأخرى التي يتم تشغيلها في الأعمال الإضافية. كما يوضح الفصل توزيع تلك العمالة بحسب الجنسية، وتعويضات العاملين في القطاع الصناعي التي تشمل الأجور والمرتبات وملحقات الرواتب والمزايا العينية والنقدية الأخرى.

## أولاً: أعداد العمالة في القطاع الصناعي

العاملون هم كافة الأفراد الذين يعملون في منشأة أو لحسابهم الخاص، ويتقاضون أجراً نقدياً أو عينياً في فترات منتظمة، أي هم جميع الأفراد العاملين بالمنشأة، والذين يعملون دواماً كاملاً أو دواماً جزئياً والعمال الموسميون والعرضيون، بالإضافة إلى الأفراد الذين في إجازات قصيرة بسبب المرض أو في إجازات سنوية أو عطلات رسمية، مضافاً إليه عدد أصحاب العمل والشركاء الذين يعملون بالمنشأة بدون أجر خلال سنة البحث، ولا يتضمن الذين يحضرون اجتماعات مجلس الإدارة من غير العاملين بالمنشأة رغم تقاضيهم مكافآت بدل حضور.

وتشير نتائج المسح الصناعي لعام 2022 إلى أن إجمالي عدد العمالة في القطاع الصناعي (للشركات المشمولة بالمسح وأبلغت عن أعداد العمالة لديها) بلغ نحو 114.9 ألف عامل تتوزع على كافة الأنشطة الصناعية. وبالنسبة لهيكل هذه العمالة، فقد استحوذت العمالة في فئة "الإدارة الفنية وعمال الإنتاج" على نحو 49.8٪ من إجمالي العمالة في القطاع الصناعي، حيث بلغ أعداد تلك العمالة نحو 57.3 ألف عامل، يلي ذلك العمالة ضمن فئة "عمال الخدمات والصيانة" التي حازت على نحو 23.7٪ من إجمالي العمالة وبلغ عددها نحو 27.3 ألف عامل، ثم العمالة في فئة "العمالة التي يتم تشغيلها في الأعمال الإضافية" وعددها نحو 15.9 ألف عامل وبنسبة 13.9٪ من إجمالي العمالة، وأخيراً العمالة في فئة "الإدارة العليا والإدارة المساعدة" بنحو 14.4 ألف عامل وبنسبة 12.6٪ من إجمالي العمالة في القطاع الصناعي وفقاً لنتائج المسح الصناعي الحالي.



**شكل 36: الهيكل النسبي للعمالة في القطاع الصناعي بحسب التصنيف المهني (٪ من الإجمالي)**

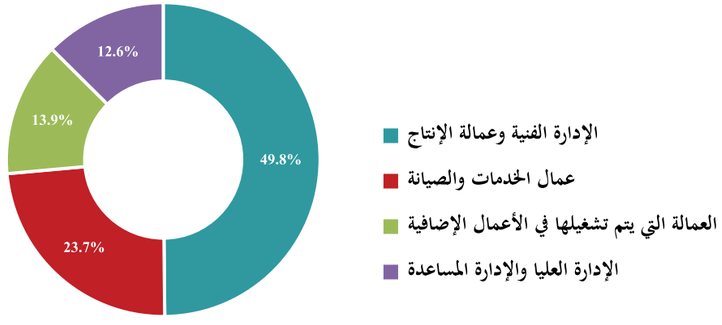


المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

أما بالنسبة لتوزيع العمالة في القطاع الصناعي بحسب الأنشطة الصناعية المختلفة، فقد جاء في المرتبة الأولى من حيث أعداد تلك العمالة قطاع "منتجات المعادن المشكلة باستثناء الآلات والمعدات" بعدد بلغ نحو 28.4 ألف عامل وبنسبة 24.7٪ من إجمالي العمالة في القطاع الصناعي، يلي ذلك العمالة في قطاع "منتجات المعادن اللافلزية الأخرى" بنحو 18.9 ألف عامل وبنسبة 16.4٪ من الإجمالي، ثم العمالة في قطاع "المنتجات الغذائية" بنحو 13.9 ألف عامل وبنسبة 12.1٪ من الإجمالي. وساهمت القطاعات العشر الأكبر بنحو 101.3 ألف عامل وبنسبة 88.1٪ من إجمالي أعداد العمالة في القطاع الصناعي فقاً لنتائج المسح الصناعي لعام 2022.

**شكل 37: الهيكل النسبي للعمالة في القطاع الصناعي بحسب الأنشطة الصناعية (٪ من الإجمالي)**

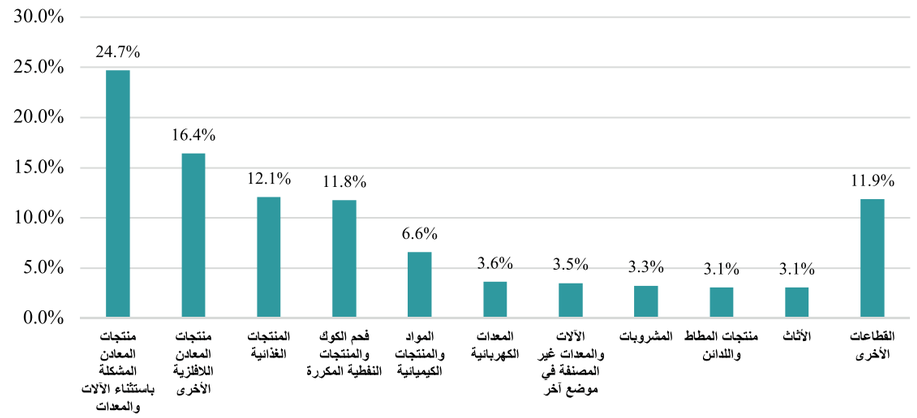


المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

وفيما يخص توزيع العمالة في القطاع الصناعي بحسب الجنسية (كويتي، خليجي، عربي، أجنبي)، فقد جاءت في المرتبة الأولى العمالة الأجنبية بما يقارب 74.2 ألف عامل، يمثلون نحو 64.6٪ من إجمالي العمالة في القطاع الصناعي. وجاءت العمالة العربية في المرتبة الثانية بنحو 28.5 ألف عامل وبنسبة 24.8٪ من الإجمالي، ثم العمالة الوطنية الكويتية بنحو 11.7 ألف عامل وبنسبة 10.2٪، وأخيراً العمالة الخليجية بنحو 0.5 ألف عامل وبنسبة 0.4٪ من الإجمالي.

شكل 38: الهيكل النسبي للعمالة في القطاع الصناعي بحسب الجنسية (٪ من الإجمالي)

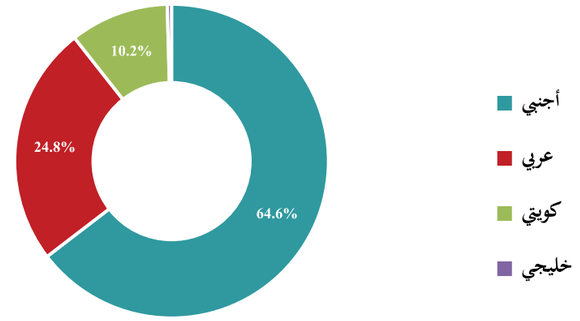


المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

## ثانياً: تعويضات العاملين بالمنشآت الصناعية

تشمل تعويضات العاملين في القطاع الصناعي الأجور والرواتب النقدية والعينية التي قام بدفعها أصحاب الأعمال للعاملين لديهم، بالإضافة إلى قيمة مساهمتهم في أقساط التأمينات الاجتماعية وصناديق المعاشات الخاصة والتأمين ضد الحوادث (إصابات العمل) والتأمين على الحياة، وما شابه ذلك من برامج التقاعد الأخرى، وكذلك مكافآت أعضاء مجلس الإدارة. وقد صنفت تعويضات العاملين وفقًا للمسح الصناعي لعام 2022 إلى ثلاث فئات:

- الأجور والرواتب: تشمل جميع المدفوعات النقدية التي يدفعها صاحب العمل مقابل انجاز عمل ما لجميع الأفراد العاملين بأجر في المنشأة وتتضمن كافة المدفوعات النقدية، والإكراميات، وعلاوات غلاء المعيشة، والأجور المدفوعة خلال فترات الإجازات الاعتيادية والمرضية.
- المزايا العينية والمادية المقدمة: تتضمن تكلفة المأكل والمشروبات والملابس (خلاف أزياء العمل)، والمسكن (ويشمل مصاريف الصيانة والإصلاح الخاص به، وغيرها) المقدمة مجاناً أو بقيمة رمزية من صاحب العمل إلى العاملين بالمنشأة.



- ملحقات الرواتب: تشمل المدفوعات الأخرى التي يدفعها صاحب العمل نيابة عن المستخدمين (العاملون بأجر) والتي تعتبر عادة من وجهة نظر المحاسبة جزء من دخولهم وليست جزء من أجورهم النقدية أو العينية، وتتمثل في مساهمات أصحاب الأعمال في برامج التأمينات الاجتماعية وبرامج تعويضات البطالة وتعويضات الحوادث وإصابات العمل، وكذلك أقساط التأمين الصحي الخاص بالمستشفيات والخدمات الصحية وبرامج التقاعد، ورسوم إقامة العاملين، وكذلك مخصصات ترك الخدمة والإجازات.

وتوضح نتائج المسح الصناعي لعام 2022 أن إجمالي قيمة تعويضات العاملين في القطاع الصناعي قد بلغت قيمتها نحو 609.5 مليون دينار خلال عام 2020، مسجلة تلك القيمة انخفاض بنحو 50.1 مليون دينار وبنسبة 7.6٪، وذلك مقارنةً بعام 2019 الذي سجلت فيه تلك القيمة نحو 659.5 مليون دينار بانخفاض مقداره 83.9 مليون دينار وبنسبة 11.3٪ مقارنةً بعام 2018.

شكل 39: تطور قيمة تعويضات العاملين في القطاع الصناعي (مليون دينار)

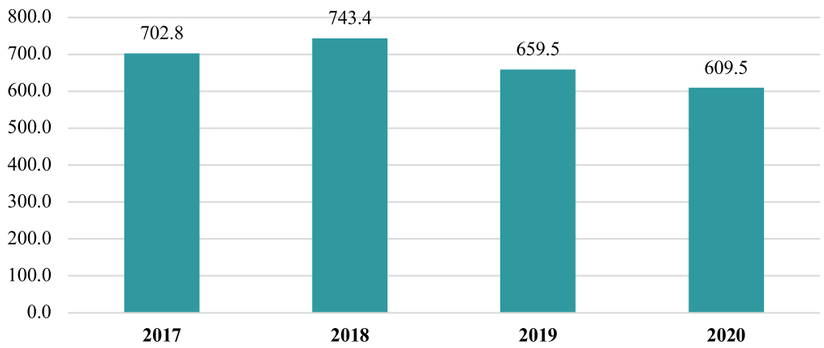


المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

أما بالنسبة لتوزيع تعويضات العاملين في القطاع الصناعي بحسب الأنشطة الصناعية المختلفة خلال عام 2020، فقد جاء في المرتبة الأولى من حيث قيمة تلك التعويضات قطاع "فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة" بنحو 196.6 مليون دينار وبنسبة 32.3٪ من إجمالي تعويضات العاملين في القطاع الصناعي خلال العام المذكور، يلي ذلك العمالة في قطاع "المواد والمنتجات الكيميائية" بنحو 91.1 مليون دينار وبنسبة 15.0٪ من الإجمالي، ثم العمالة في قطاع "منتجات المعادن المشكلة باستثناء الآلات والمعدات" بنحو 69.7 مليون دينار وبنسبة 11.4٪ من الإجمالي. وساهمت القطاعات العشر الأكبر بنحو 558.8 مليون دينار وبنسبة 91.7٪ من الإجمالي.

**شكل 40: الهيكل النسبي لتعويضات العاملين بحسب الأنشطة الصناعية لعام 2020 (٪ من الإجمالي)**

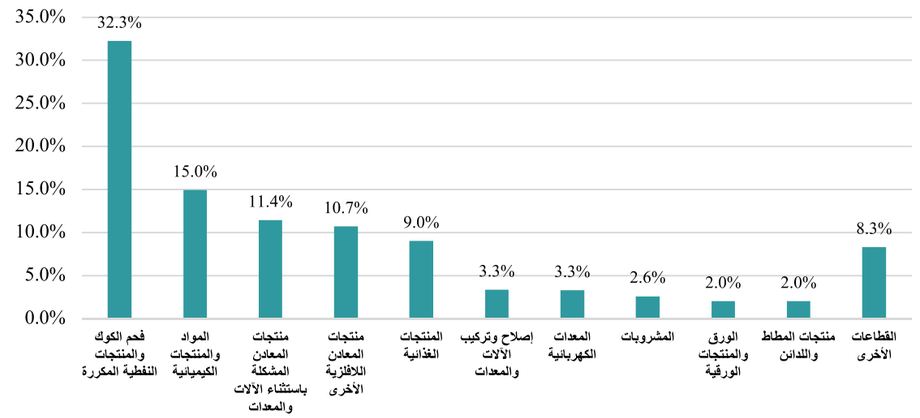


**المصدر: الهيئة العامة للصناعة.**

**الأجور والرواتب: بلغت قيمة الأجور والرواتب السنوية المدفوعة في القطاع الصناعي نحو 463.3 مليون دينار خلال عام 2020، مسجلة تلك القيمة انخفاض بنحو 28.5 مليون دينار وبنسبة ٪5.8، وذلك مقارنةً بعام 2019 الذي سجلت فيه تلك القيمة نحو 491.8 مليون دينار بزيادة 3.1 مليون دينار وبنسبة ٪0.6 مقارنةً بعام 2018. وبحسب الأنشطة الصناعية المختلفة في عام 2020، جاء في المرتبة الأولى من حيث قيمة تلك الرواتب قطاع "فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة" بنحو 134.7 مليون دينار وبنسبة ٪29.1 من إجمالي رواتب العاملين في القطاع الصناعي خلال عام 2020، يلي ذلك قطاع "المواد والمنتجات الكيميائية" بنحو 76.6 مليون دينار وبنسبة ٪16.5 من الإجمالي، ثم قطاع "منتجات المعادن اللافلزية الأخرى" بنحو 52.0 مليون دينار وبنسبة ٪11.2 من الإجمالي، وساهمت القطاعات العشر الأكبر بنحو 422.0 مليون دينار وبنسبة ٪91.1 من الإجمالي.**

**شكل 41: الهيكل النسبي لرواتب العاملين بحسب الأنشطة الصناعية لعام 2020 (٪ من الإجمالي)**

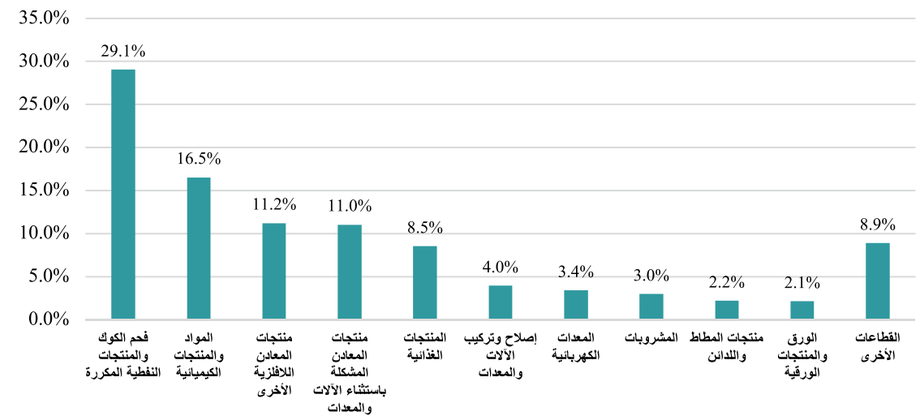


**المصدر: الهيئة العامة للصناعة.**



**المزايا العينية والمادية المقدمة: بلغت قيمة المدفوعات ضمن بند المزايا العينية والمادية المقدمة للعاملين في القطاع الصناعي نحو 56.3 مليون دينار خلال عام 2020، مسجلة تلك القيمة انخفاض بنحو 60.3 مليون دينار وبنسبة ٪9.7، وذلك مقارنةً بعام 2019 الذي سجلت فيه تلك القيمة نحو 62.4 مليون دينار بانخفاض قدره 4.6 مليون دينار وبنسبة ٪6.8 مقارنةً بعام 2018. وبحسب ترتيب الأنشطة الصناعية المختلفة في عام 2020، جاء في المرتبة الأولى من حيث قيمة تلك المزايا العينية والمادية قطاع "فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة" بنحو 24.3 مليون دينار وبنسبة ٪43.2 من إجمالي قيمة تلك المزايا العاملين في القطاع الصناعي خلال عام 2020، يلي ذلك قطاع "المواد والمنتجات الكيميائية" بنحو 6.70 مليون دينار وبنسبة ٪11.9 من الإجمالي، ثم قطاع "المنتجات الغذائية" بنحو 6.66 مليون دينار وبنسبة ٪11.8 من الإجمالي.**

**شكل 42: الهيكل النسبي للمزايا العينية والمادية للعمالة بحسب الأنشطة الصناعية لعام 2020 (٪ من الإجمالي)**

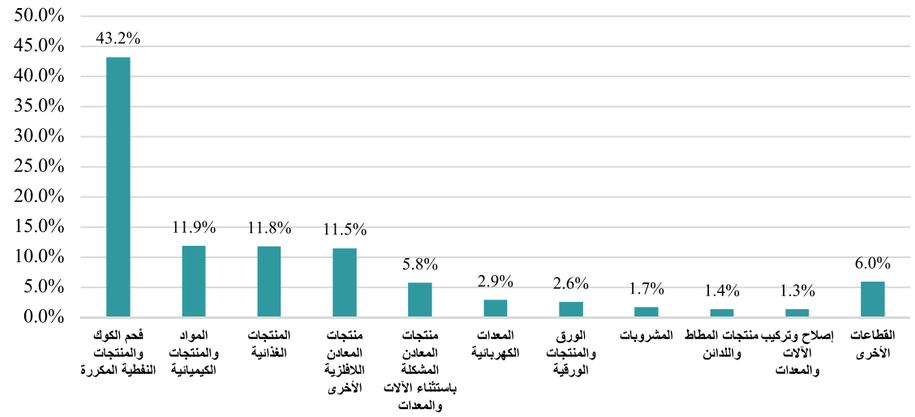


**المصدر: الهيئة العامة للصناعة.**

**ملحقات الرواتب: بلغت قيمة المدفوعات ضمن بند ملحقات الرواتب (التأمينات الاجتماعية، وبرامج تعويضات البطالة، وتعويضات الحوادث وإصابات العمل، وأقساط التأمين الصحي الخاص، وبرامج التقاعد، ورسوم إقامة العاملين، وكذلك مخصصات نهاية الخدمة والإجازات) المقدمة للعاملين في القطاع الصناعي نحو 89.8 مليون دينار خلال عام 2020، مسجلة تلك القيمة انخفاض بنحو 15.5 مليون دينار وبنسبة ٪14.7، وذلك مقارنةً بعام 2019 الذي سجلت فيه تلك القيمة نحو 105.3 مليون دينار بانخفاض قدره 82.4 مليون دينار وبنسبة ٪43.9 مقارنةً بعام 2018. وبحسب ترتيب القطاعات الصناعية المختلفة في عام 2020، جاء في المرتبة الأولى من حيث قيمة بند "ملحقات الرواتب" قطاع "فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة" بنحو 37.5 مليون دينار وبنسبة ٪41.8 من إجمالي قيمة هذا البند المقدم للعاملين في القطاع الصناعي خلال عام 2020، يلي ذلك قطاع "منتجات المعادن المشكلة باستثناء الآلات والمعدات" بنحو 15.3 مليون دينار وبنسبة ٪17.1 من الإجمالي، ثم قطاع "المنتجات الغذائية" بنحو 8.8 مليون دينار وبنسبة ٪9.8 من الإجمالي.**

**شكل 43: الهيكل النسبي لملحقات الرواتب للعمالة بحسب الأنشطة الصناعية لعام 2020 (٪ من الإجمالي)**

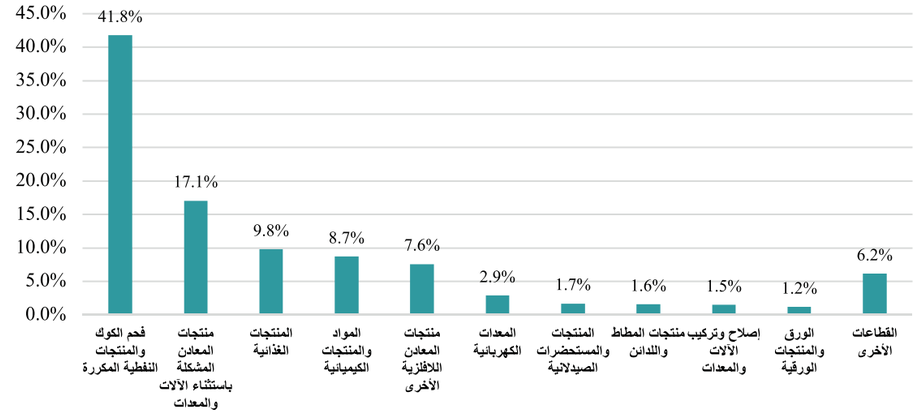


**المصدر: الهيئة العامة للصناعة.**

**العمالة الوطنية في القطاع الصناعي:**

**أشارت نتائج المسح الصناعي لعام 2022 إلى أن حجم العمالة الوطنية الكويتية في القطاع الصناعي بلغ نحو 11.7 ألف عامل في نهاية عام 2020، يشكلون نحو ٪10.2 من إجمالي العمالة في القطاع الصناعي. وتتركز نحو ٪42.0 من إجمالي تلك العمالة في الأعمال المتعلقة بالإدارة العليا والإدارة المساعدة، بينما تبلغ نسبة العمالة الوطنية العاملة في مجال الإدارة الفنية وعمال الإنتاج نحو ٪40.4 من الإجمالي، فيما تبلغ نسبة العمالة الوطنية التي يتم تشغيلها في الأعمال الإضافية نحو ٪11.5 من إجمالي العمالة الوطنية العاملة في القطاع الصناعي، وتبلغ نسبة العمالة في الأعمال المتعلقة بعمال الخدمات والصيانة نحو ٪6.1، وذلك خلال عام 2020.**

**شكل 44: الهيكل النسبي للعمالة الوطنية الكويتية في القطاع الصناعي بحسب التصنيف المهني لعام 2020 (٪ من الإجمالي)**

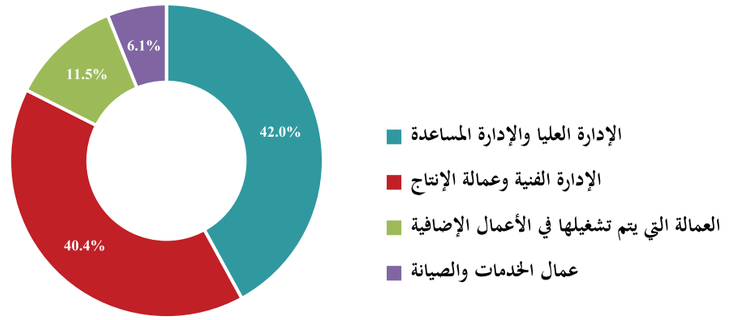


**المصدر: الهيئة العامة للصناعة.**



# الفصل السابع: التنمية الصناعية المستدامة في دولة الكويت

**تتميز دولة الكويت بعدد من السمات التي يمكن أن تكون ركائز أساسية في تحقيق تنمية صناعية شاملة، فتمتلك دولة الكويت موقعاً جغرافياً متميزاً كونها مطلة على الخليج العربي مما يجعلها ممراً مائياً مهماً للعمليات التجارية وعمليات النقل والشحن وتبادل الثروات. كذلك فإن دولة الكويت عضو مؤسس في مجلس التعاون الخليجي ومنظمة البلدان المصدرة للبترول. وتمتلك سادس أكبر احتياطي نفطي على مستوى العالم. كما تعد زيادة مشاركة القطاع الخاص أولوية رئيسية للحكومة في إطار برنامج التنويع الخاص بها. وتتميز الكويت كذلك بالقدرة التنافسية العالية في مجالات الطاقة والمياه والأرض والعمالة، تدعم الحكومة تسعيرات الطاقة بنسبة كبيرة لحصول المشروعات على الطاقة بأسعار معتدلة خاصة في المجالات الصناعية. وفي هذا الإطار، يركز هذا الفصل على تناول التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة في دولة الكويت بقدر من التفصيل، باعتبارها حجر أساس ومحوراً أساسياً للتنمية الشاملة المستدامة وفي ضوء الخطط الصناعية التنموية ورؤية 2035 والتحديات المستقبلية والتغير المناخي.**

## أولاً: التنمية الصناعية المستدامة

**يلعب القطاع الصناعي دوراً مهماً في دفع التنمية للاقتصادات الوطنية لأي دولة من دول العالم المختلفة، حيث ترجع أهمية هذا القطاع من بين القطاعات الاقتصادية إلى عدة جوانب، منها مساهمة نمو قطاع الصناعة في علاج مشكلات البطالة، بما يوفره من فرص للعمالة التي تعاني منها غالبية الدول. كما تسهم تنمية القطاع الصناعي في تنويع مصادر الإنتاج والدخل والصادرات، وبالتالي ترتفع نسبة إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل الاعتماد على تصدير المواد الأولية الذي من شأنه تعرض الدول النامية لحدوث التقلبات الاقتصادية فيها بسبب تقلب الطلب الخارجي على المواد الأولية.**

**ومن جانب آخر، يسهم نمو القطاع الصناعي في رفع مستوى الإنتاجية لكونه يعد أكثر القطاعات قدرة على تطبيق استخدام التقنية والتكنولوجيا الحديثة، مما يؤدي إلى زيادة المساهمة في رفع مستويات الإنتاجية، كما أن نمو القطاع الصناعي يسهم في رفع معدل النمو الاقتصادي في الاقتصاد الوطني، لأن نمو قطاع الصناعة يساعد على دفع النمو في القطاعات الأخرى مثل قطاع الزراعة وقطاع الخدمات لوجود علاقات ترابط أمامية وخلفية بين قطاع الصناعة والقطاعات الأخرى. وكذلك يسهم قطاع الصناعة في توفير موارد النقد الأجنبي وعلاج مشاكل عجز ميزان المدفوعات في الدول النامية، وذلك من خلال تصنيع السلع التي تحل محل الواردات أو تصنيع سلع للتصدير للخارج. وقد أكدت أدبيات عدة على أن "التصنيع يعد حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية"، ويتحقق الدور الرائد للصناعة في التنمية من خلال إسهامها في تحقيق ما يلي:**

- تساهم معدلات الإنتاجية المرتفعة في قطاع الصناعة في تعجيل نمو الدخل القومي، وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي، كما أن قطاع الصناعة يساعد في زيادة نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- يعتبر قطاع الصناعة من أهم الوسائل الأساسية لزيادة فرص العمل والتشغيل والحد من مشكلة البطالة.
- يساهم قطاع الصناعة في توفير موارد النقد الأجنبي وزيادة الاحتياطيات النقدية للدولة من العملات الأجنبية، وتحسين وضع الحساب الجاري وميزان المدفوعات للدولة من خلال زيادة الصادرات الصناعية وتصنيع سلع تحل محل الواردات.
- يساهم التصنيع في تغطية القيمة المضافة المرتبطة باستخدام الموارد المحلية من تحويلها إلى منتجات أخرى بديلاً عن تصديرها كمواد خام.

ولقد كان لجائحة كورونا تداعياتها الكبيرة على القطاع الصناعي حول العالم في عام 2020، فقلد أغلقت المصانع وتوقف الإنتاج بسبب الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الحكومات لمنع انتشار الوباء والحد من زيادة أعداد المصابين بالمرض، وأظهرت الجائحة أن التصنيع لايزال يمثل العمود الفقري لاقتصادات الدول، وأظهرت ضعف أنظمة الإنتاج الصناعي أمام الأزمات المفاجئة، وأن القدرات الصناعية لهي من الأساسيات وعوامل القدرة على الصمود والتعافي من الأزمات. ولا يولد القطاع الصناعي فرص العمل والدخل، بل ساهم القطاع الصناعي في وصول السكان إلى السلع والخدمات الأساسية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك المنتجات الغذائية والمعدات الطبية والأدوية.

## ثانياً: واقع الأنشطة الصناعية في دولة الكويت

وبالنظر إلى واقع الأنشطة الصناعية في السوق المحلية، يسيطر قطاع "منتجات المعادن اللافلزية الأخرى"، وقطاع "منتجات المعادن المشكلة باستثناء الآلات والمعدات"، وقطاع "المنتجات الغذائية" على اجمالي عدد المنشآت الصناعية بمجموع 365 منشأة وبنسبة ٪52.4 من اجمالي عدد المنشآت الصناعية. كذلك تشير نتائج المسح إلى أن قطاع "المواد والمنتجات الكيميائية" يُعد أكثر القطاعات انتاجاً وبنسبة ٪39.2 من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي لعام 2020، يأتي بعده قطاع "فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة" بقيمة بنسبة ٪18.6 من الإجمالي، ثم قطاع "المنتجات الغذائية" بنسبة ٪13.3 من إجمالي قيمة الإنتاج لعام 2020.

ومن جانب القيمة المضافة، تشير نتائج المسح إلى أن أكبر القطاعات من حيث القيمة المضافة هو قطاع " المواد والمنتجات الكيميائية" بنسبة ٪47.9 من إجمالي القيمة المضافة للصناعات التحويلية لعام 2020، جاء بعده قطاع "فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة" بنسبة ٪22.9 من الإجمالي، ثم قطاع "المنتجات الغذائية" بنسبة ٪12.2 من إجمالي القيمة المضافة للصناعات التحويلية خلال عام 2020.



وبالنسبة إلى التجارة الخارجية في القطاع الصناعي، تشير النتائج إلى أن صادرات قطاع "المواد والمنتجات الكيميائية" تُعد هي الاعلى بنسبة ٪56.5 من إجمالي الصادرات الصناعية خلال عام 2020، يأتي ثانياً قطاع "فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة" بنسبة ٪34.3 من إجمالي الصادرات الصناعية. وبفارق كبير حلت ثالثاً صادرات قطاع "المنتجات الغذائية" بنسبة ٪5.3 من الإجمالي. في المقابل، تتمثل واردات القطاع الصناعي بشكل أساسي في واردات المواد الأولية اللازمة للعملية الإنتاجية، حيث شكلت تعتبر واردات قطاع "المنتجات الغذائية" الأعلى بنسبة ٪32.7 من إجمالي المواد الأولية المستوردة للقطاع الصناعي. وحل ثانياً قطاع "منتجات المعادن اللافلزية الأخرى" بنسبة ٪12.9 من الإجمالي، ثم واردات قطاع "منتجات المعادن المشكلة باستثناء الآلات والمعدات" بنسبة ٪12.8 من الإجمالي.

هذا ومن من خلال تحليل جوانب العرض والطلب من المنتجات الصناعية، تشير دراسة واقع الطلب (باستخدام قيمة المبيعات) على منتجات القطاعات الصناعية المختلفة إلى أن أعلى القطاعات طلباً مقاساً في قيمة المبيعات هو قطاع "المواد والمنتجات الكيميائية" بقيمة مبيعات نحو 2173.8 مليون دينار وبنسبة ٪40.7 من إجمالي قيمة المبيعات الصناعية لعام 2020، ثم قطاع "فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة" بقيمة مبيعات 985.4 مليون دينار وبنسبة ٪18.8 من الإجمالي، ثم قطاع "المنتجات الغذائية" بقيمة مبيعات 674.1 مليون دينار وبنسبة ٪12.8 من الإجمالي، ثم قطاع "منتجات المعادن اللافلزية الأخرى" بقيمة مبيعات 311.2 مليون دينار وبنسبة ٪9 من إجمالي المبيعات الصناعية لعام 2020.

وهذا الطلب المرتفع لمنتجات تلك القطاعات من حيث قيمة اجمالي المبيعات يتناسب مع حجم الإنتاج لها والذي يمثل جانب العرض، حيث تُعد تلك القطاعات هي ذاتها القطاعات الأكثر انتاجاً من المنشآت الصناعية. فقد سجلت قيمة إنتاج قطاع "المواد والمنتجات الكيميائية" أكبر القطاعات بنحو 2178.1 مليون دينار وبنسبة ٪39.2 من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي لعام 2020، ثم قطاع "فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة" بقيمة 1034.0 مليون دينار وبنسبة ٪18.6 من الإجمالي، ثم قطاع "المنتجات الغذائية" بقيمة 742.3 مليون دينار وبنسبة ٪13.3 من الإجمالي، ثم قطاع "منتجات المعادن اللافلزية الأخرى" بقيمة 477.4 مليون دينار وبنسبة ٪8.6 من إجمالي قيمة الإنتاج لعام 2020.

من جانبٍ آخر، يمثل الجدول التالي أكثر الأنشطة الصناعية طلباً مقارنة بما هو متوفر لها من قيمة في حجم الإنتاج:

جدول 8: القطاعات الصناعية ذات الطلب العالي مقارنة في العرض لعام 2020 (مليون دينار)

| القطاع | حجم الطلب مقاساً في قيمة المبيعات | حجم العرض مقاساً في قيمة الانتاج | حجم حاجة السوق |
|---|---|---|---|
| المشروبات | 119.6 | 110.1 | 9.4 |
| منتجات المطاط واللدائن | 89.6 | 81.2 | 8.4 |
| الورق والمنتجات الورقية | 87.0 | 81.1 | 5.9 |
| المنسوجات | 14.6 | 13.7 | 0.9 |

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

وهذا وجاء منتجات "قطاع المشروبات" كأكثر القطاعات طلباً مقارنة مع ما هو معروض من انتاج لها ليسجل حاجة فعلية في السوق تقدر بنحو 9.4 مليون دينار، يأتي بعدها منتجات "قطاع منتجات المطاط واللدائن" بنحو 8.4 مليون دينار، ثم منتجات "قطاع الورق والمنتجات الورقية" بنحو 5.9 مليون دينار، ثم منتوجات "قطاع المنسوجات" بنحو 900 ألف دينار.

في المقابل، الجدول التالي يمثل أكثر الأنشطة الصناعية معروضاً مقارنة بحجم الطلب لها:

| القطاع | حجم العرض مقاساً في قيمة الانتاج | حجم الطلب مقاساً في قيمة المبيعات | حجم فائض السوق |
|---|---|---|---|
| الأثاث | 42.1 | 36.1 | 6.0 |
| الخشب والمنتجات الخشبية | 23.2 | 18.9 | 4.3 |
| الملبوسات | 2.1 | 1.8 | 0.3 |
| المنسوجات | 14.6 | 13.7 | 0.9 |

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

وشهدت منتجات "قطاع الأثاث" كأكثر القطاعات من حيث حجم المعروض في السوق مقارنة مع بحجم الطلب الفعلي مقاساً بقيمة المبيعات ليسجل حجم فائض السوق من تلك المنتجات ما قيمته 6 مليون دينار، يأتي بعدها منتجات "قطاع الخشب والمنتجات الخشبية" بنحو 4.3 مليون دينار، ثم منتجات "قطاع الملبوسات" بنحو 300 ألف دينار.



## ثالثاً: معوقات الاستثمار الصناعي

يتناول هذا الجزء إبراز أهم معوقات القطاع الصناعي بدولة الكويت من وجهة نظر المنشآت الصناعية، حيث اشتملت استمارة المسح الصناعي لعام 2022 استطلاع رأي المنشآت الصناعية لمعوقات الاستثمار في القطاع الصناعي والمشكلات التي تواجه تلك الشركات في كافة المجالات المختلفة المتعلقة بتسويق المنتجات، والتصدير، والتكنولوجيا، والمواد الأولية، والعمالة، وتسهيلات الإنتاج، وذلك على النحو التالي:

معوقات التسويق في القطاع الصناعي: تشير النتائج إلى أن نحو 24.0٪ من المنشآت الصناعية لديها مشكلات تسويقية تتعلق بالمنافسة المحلية القوية، ونحو 17٪ من المنشآت لديها مشكلات تتعلق بالمنافسة الخارجية القوية، ونحو 17٪ لديها مشكلات تتعلق بإغراق السوق المحلي.

| المعوقات | النسبة المئوية ٪ |
|---|---|
| منافسة محلية قوية | 24.0 |
| منافسة خارجية قوية | 17.0 |
| إغراق السوق المحلي | 15.5 |
| قلة الطلب | 12.7 |
| مشكلات تتعلق بالتخزين | 11.7 |
| ارتفاع أعباء الدعاية | 7.7 |
| مشكلات تتعلق بالنقل | 6.2 |
| عدم توفر قنوات التوزيع | 4.9 |
| مشكلات تسويق أخرى | 0.3 |

معوقات التصدير في القطاع الصناعي: توضح النتائج أن نحو 40.4٪ من المنشآت الصناعية لديها مشكلات تصديرية تتعلق بالمنافسة القوية، ونحو 21.8٪ من المنشآت لديها مشكلات تتعلق بمحدودية قنوات التوزيع، ونحو 18.6٪ لديها مشكلات تتعلق بارتفاع الرسوم الجمركية.

| المعوقات | النسبة المئوية ٪ |
|---|---|
| المنافسة القوية | 40.4 |
| محدودية قنوات التوزيع | 21.8 |
| ارتفاع الرسوم الجمركية | 18.6 |
| مشكلات خارجية دولية | 16.0 |
| أخرى | 3.2 |

مشكلات القطاع الصناعي في مجال التكنولوجيا: تشير النتائج إلى أن نحو ٪45.1 من المنشآت الصناعية لديها مشكلات تتعلق بارتفاع تكلفة التكنولوجيا، ونحو ٪20.1 من المنشآت لديها مشكلات تتعلق بعمليات الصيانة وقطع الغيار، ونحو ٪16.7 من هذه المنشآت لديها مشكلات تتعلق بعدم توفر المؤسسات.

| المعوقات | النسبة المئوية ٪ |
|---|---|
| ارتفاع تكلفة التكنولوجيا | 45.1 |
| الصيانة وقطع الغيار | 20.1 |
| عدم توفر المؤسسات | 16.7 |
| مشكلات في التحزين | 8.8 |
| صعوبة الحصول على التكنولوجيا | 8.3 |
| أخرى | 0.9 |

مشكلات القطاع الصناعي في مجال المواد الأولية: تشير النتائج إلى أن نحو ٪56.0 من المنشآت الصناعية لديها مشكلات تتعلق بتقلبات أسعار المواد الأولية، ونحو ٪26.2 من المنشآت لديها مشكلات تتعلق بالنقل والشحن للمواد الأولية، ونحو ٪17.2 من هذه المنشآت لديها مشكلات تتعلق بمواعيد تسليم المواد الأولية.

| المعوقات | النسبة المئوية ٪ |
|---|---|
| تقلبات الأسعار | 56.0 |
| النقل والشحن | 26.2 |
| مواعيد التسليم | 17.2 |
| أخرى | 0.6 |

مشكلات القطاع الصناعي في مجال العمالة: تشير النتائج إلى أن نحو ٪58.4 من المنشآت الصناعية لديها مشكلات تتعلق بعدم وجود عمالة ماهرة، ونحو ٪33.1 من المنشآت لديها مشكلات تتعلق بصعوبات مع جهات أخرى فيما يخص العمالة، ونحو ٪7.7 من هذه المنشآت لديها مشكلات تتعلق بقضايا البطالة.



| المعوقات | النسبة المئوية ٪ |
|---|---|
| عدم وجود عمالة ماهرة | 58.4 |
| صعوبات مع جهات أخرى | 33.1 |
| مشكلات تتعلق بالبطالة | 7.7 |
| أخرى | 0.4 |

مشكلات القطاع الصناعي في مجال تسهيلات الإنتاج: تشير النتائج إلى أن نحو ٪44.3 من المنشآت الصناعية لديها مشكلات تتعلق بتوفير الأراضي اللازمة لإقامة المشروعات الصناعية، ونحو ٪30.0 من المنشآت لديها مشكلات تتعلق بإجراءات استخراج التراخيص، ونحو ٪23.9 من هذه المنشآت لديها مشكلات تتعلق بالقيود الإدارية.

| المعوقات | النسبة المئوية ٪ |
|---|---|
| توفير الأراضي | 44.3 |
| استخراج التراخيص | 30.0 |
| القيود الإدارية | 23.9 |
| أخرى | 1.8 |

## رابعاً: الرؤية الصناعية والتنافسية لدولة الكويت

تعد الرؤية الصناعية لدولة الكويت أحد العناصر الأساسية لتشكيل رؤية دولة الكويت 2035، حيث تهدف لتحقيق تنمية في القطاعات الاقتصادية المختلفة ومن ضمنها القطاع الصناعي بما يؤدي لتحقيق هدف التنويع الاقتصادي والانتاجي والتقليل من اعتماد الاقتصاد الكويتي على النفط كمورد اقتصادي رئيسي.

شكل 45: رؤية الكويت 2035

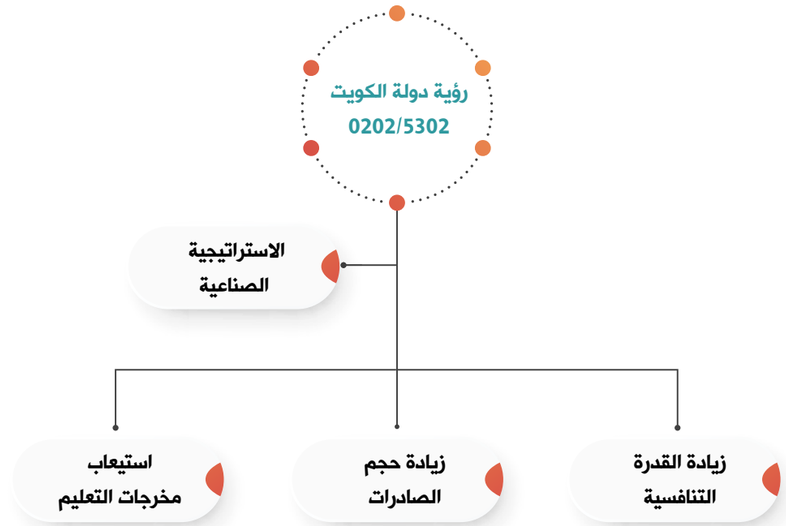


المصدر: الأمانة العامة للتخطيط

ويأتي دور أهمية تنبني الاستراتيجية الصناعية لتعزيز القدرة التنافسية لقطاع الصناعة في دولة الكويت، وذلك من خلال المساهمة في تطوير القدرات والإمكانيات لمؤسسات الدولة في بناء البنية التحتية الملائمة والذي ينتج عنه تقليل في تكاليف الإنتاج للمؤسسات وبالتالي رفع مستوى انتاجيتها في الاقتصاد الوطني لغرض بناء بنية تحتية فعّالة للاقتصاد التنافسي. كما أن خلق شبكة مناسبة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتتوافق مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة تُعد أساس لبناء اقتصاد تنافسي بالدولة لما له من منفعة كبيرة نحو تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذا بلا شك يحتاج إلى إنشاء أطر قانونية ومؤسسية وسياسية وتبني مهارات محددة في سوق العمل سواء في القطاع العام والخاص، أو قطاع المجتمع المدني.

كما أن من متطلبات زيادة القدرات التنافسية للقطاع الصناعي هو الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي والذي يعد شرط متوفر في الاقتصاد الكويتي متمثلاً في مستويات التضخم المعتدلة، وتحقيق مستويات مقبولة في الدين العام.



وفيما يتعلق بزيادة حجم الصادرات الصناعية كأحد مكونات الاستراتيجية الصناعية، فلايزال التنويع في صادرات يُعد تحدياً حيث أن صادرات قطاع "المواد والمنتجات الكيميائية" وقطاع "فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة" تمثل مجتمعه نحو 90.8٪ من إجمالي الصادرات الصناعية خلال عام 2020. لذا فإن حقيق متطلبات تحرير الأسواق يخلق بيئة تنافسية فيما بين المنتجات والخدمات مما يؤدي لتطوير الكفاءة الإنتاجية وكذلك كفاءة توظيف الموارد. حيث اثبتت التجارب العالمية والموثقة في الأدبيات الاقتصادية أن رفع مستوى الانفتاح لحجم التجارة الدولية لمزيد نحو تحرير الأسواق يترتب عليه خلق مستوى تنافسي في الاقتصاد.

وفيما يتعلق باستيعاب مخرجات التعليم في القطاع الصناعي كأحد مكونات الاستراتيجية الصناعية، فهناك حاجة لتطوير مهارات العمالة لتتوافق مع بيئة القطاع الصناعي. فأن نظام التعليم الجامعي والتعليم العالي يحتاج أن ينقل العاملين إلى نظام بيئي تعليمي جديد يجدوا من خلاله الأدوات والموارد المطلوبة التي ستعلمهم المهارات اللازمة في القطاع الصناعي. لذلك هناك حاجة لربط الكليات التطبيقية والمعاهد المهنية بمؤسسات القطاع الخاص والمشاريع الإنتاجية، بهدف تطوير بغرض تحسين مستوى مخرجات المؤسسات التعليمية لتتوافق مع حاجة سوق العمل، مع الأخذ بعين الاعتبار توفير الفرص والتدريب العملي الملائمة في المؤسسات العامة والخاصة.

وتجدر الإشارة إلى أن الرؤية الصناعية المستقبلية لدولة الكويت قد أخذت على عاتقها تبني تطوير الموارد اللازمة نحو تحسين كفاءة بعض القطاعات الصناعية ذات الجدوى الاقتصادية لتكون نواة لصناعات المستقبل، ومن بين أهم تلك القطاعات الصناعية هي الصناعات البتروكيماويات والكيميائية، والصناعات المتعلقة بمواد البناء، والصناعات الغذائية والدوائية، وصناعات الجيل الرابع. ولتعزيز هذا الهدف، فقد تبنت الرؤية الصناعية المستقبلية لدولة الكويت إقامة خمسة مدن صناعية ذكية.

# الفصل الثامن: الخاتمة والتوصيات

## أولاً: الخاتمة

إن تحقيق الرؤية المستقبلية للاستراتيجية الصناعية للاقتصاد الكويتي كسبيل إلى تحقيق رؤية الكويت 2035 لابد وأن يتم من خلال تحليل واقع الظروف والفرص المتاحة في القطاع الصناعي لتطوير تنافسية الاقتصاد الكويتي، ومن هنا تأتي أهمية تنفيذ مشروع المسح الميداني للقطاع الصناعي في دولة الكويت بغرض توفير إحصائيات للصناعة الكويتية في سبيل تطويرها وبما يضمن زيادة التنافسية للاقتصاد الكويتي.

كما أن تنفيذ مشروع المسح الميداني للقطاع الصناعي في دولة الكويت بصورة دورية يضمن بناء مؤشرات قصيرة المدى شاملةً لجميع الأنشطة الصناعية والتي من شأنها مساعدة متخذي القرار في فهم التطورات في القطاع الصناعي وأثرها على الاقتصاد.

فمن خلال مراجعة بعض الدراسات والأدبيات الاقتصادية نجد أنها متفقة على أن للتنمية الصناعية دور مهم في مجال النمو الاقتصادي للدول، فعلى سبيل المثال فتجربة دول كالصين وجمهورية كوريا وتايوان، وإندونيسيان تؤكد أن التنمية الصناعية وتطوير القطاع الصناعي فيها كان له دور كبير في النمو الاقتصادي المتسارع لتلك الدول، كما أن معدلات الفقر قد انخفضت في العديد من تلك الدول بجانب ارتفاع متوسط الدخل. كما أن بناء القدرات الصناعية من خلال البحث والتطوير كما فعلت تايوان وكوريا ساعد إلى حد كبير في تعزيز البناء المؤسسي للقطاع الصناعي، ذلك بالإضافة إلى النهج التي قامت به تلك الدول في الاندماج مع العالم الخارجي والارتقاء تدريجيًا بالقدرات التكنولوجية محليا من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية.

في المقابل، اعتمدت التجربة المكسيكية على استقطاب الواردات التكنولوجية في سبيل تطوير التكنولوجيا المحلية والقدرات التكنولوجية من خلال اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث استطاعت بناء القدرات الصناعية وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية. هذا وقد طبقت العديد من الأسواق الناشئة ما يسمى في سياسات صناعية انتقائية، تهدف من خلالها إلى تغيير الهيكل القطاعي للإنتاج نحو القطاعات التي يُعتقد أنها توفر آفاقا أكبر لنمو أسرع في الإنتاجية. فعلى سبيل المثال تعد تايوان وكوريا نماذج للأسواق الموجهة نحو التصدير والتصنيع والتي استخدمت بنجاح التدخل الحكومي وحماية الواردات في المراحل المبكرة من تطوير قطاعات التصنيع لديها.

هذا وفي حالة الاقتصاد الكويتي فهو يمتلك موقعاً جغرافياً متميزاً لتنفيذ العمليات التجارية وعمليات النقل والشحن وتبادل الثروات، كما أن وجود مستهدفات واضحة المعالم للرؤية الصناعية لدولة الكويت لتوفير المدن الصناعية المتكاملة، وتقوية البيئة التشريعية والمؤسسية للقطاع الصناعي، كل ذلك من شأنه المساعدة في تعزيز الجهود نحو تطوير القطاع الصناعي وبما يضمن سبيلاً لاستدامة زيادة الإنتاج والإنتاجية، وتحسين الأداء الاقتصادي بشكل مستمر.



وبالنسبة إلى أهم النتائج التحليلية لمشروع المسح الميداني للقطاع الصناعي في دولة الكويت، نوجز النقاط التالية:

- يُعد قطاع "المواد والمنتجات الكيميائية" وقطاع "فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة" أكثر القطاعات انتاجاً وبنسبة 57.8٪ من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي لعام 2020، بيد أن تلك القطاعات لا تزال تعتمد بشكل أساسي على الموارد النفطية مما يجعل ذلك تحدياً في سبيل التنويع في قاعدة الإنتاج الصناعي.
- تتركز المشاريع الصغيرة والمتوسطة (عدداً ورأسمالاً) على الصناعات ذات القيمة المضافة الأعلى، وهذا يجعل من تلك المشاريع بأن تكون مؤهله لأن تتوسع وتنمو في المدى المتوسط.
- الصناعات الأكثر تصديراً هو في قطاع "المواد والمنتجات الكيميائية" وقطاع "فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة"، وكلا القطاعين يتميزان بأنهما الأعلى انتاجاً ورأسمالاً وقيمة مضافة، ولكن عدد العمالة لديهم لا يتجاوز ما نسبته 18٪ من اجمالي عدد العمالة في القطاع الصناعي.
- يبلغ حجم العمالة الوطنية الكويتية في القطاع الصناعي نحو 11.7 ألف عامل في نهاية عام 2020 وما نسبته 10.2٪ من إجمالي العمالة في القطاع الصناعي، حيث تُعد نسبة العمالة الوطنية في القطاعات الصناعية المختلفة دون الطموحات.
- تتركز العمالة الوطنية الكويتية في القطاع الصناعي بنحو 42.0٪ في الأعمال المتعلقة بالإدارة العليا والإدارة المساعدة ، ونحو 40.4٪ في مجال الإدارة الفنية وعمال الإنتاج، ونحو 6.1٪ في الأعمال المتعلقة بعمال الخدمات والصيانة وذلك خلال عام 2020.

فعلى الرغم من أن أهم محددات النمو الاقتصادي تعتمد على جودة البنية التحتية، وانخفاض مستويات عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي، ووفرة عناصر الانتاج، وكفاءة أسواق العمل والمال والسلع، إلا أن وجود سياسات اقتصادية ذات الطابع الإصلاحي من شأنها بناء القدرات المؤسسية لتحقيق مقومات اقتصاد يقوم على المنافسة وتعزيز القدرة الابتكارية على المدى الطويل.

## ثانياً: التوصيات العامة

لا يوجد أدني شك بوجود حاجة إلى تطوير القاعدة الانتاجية للقطاع الصناعي في دولة الكويت، بيد أن ذلك يتوقف على عدة تساؤلات من أهمها مدى توفر الموارد الاقتصادية اللازمة للعملية الانتاجية، ومدى توفر رأس المال المطلوب، ووجود رؤية واضحة للأهمية الاستراتيجية للصناعات القائمة والمستقبلية، وقدرة القطاع الصناعي على خلق فرص عمل في القطاع، ومدى القدرة على التصدير واحلال الواردات. لذلك فمن الممكن الإجابة على تلك التساؤلات بصورة توصيات عامة تعتمد على ثلاثة محاور رئيسية وهي التنافسية الصناعية، تعزيز القدرات التصديرية، واخيراً العمالة والمستمدة من رؤية دولة الكويت 2035 فيما يخص القطاع الصناعي:

### التنافسية الصناعية

- تعزيز الهيكل الانتاجي للقطاع من خلال استراتيجية التخصيص.
- تنويع الصناعات القائمة والمستقبلية بالاعتماد على المعرفة والتكنولوجيا المتطورة.
- تبني سياسات تلبي احتياجات واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتكون نواة اصلاح القطاع الصناعي.
- تقييم المخاطر والعوائق التجارية وغير التجارية المرتبطة بممارسة النشاط التجاري للمنشأة الصناعية.
- التركيز على صناعات محلية محددة بحيث تكون قائمة فعلياً وذلك بغرض تفعيل آليات الاقتصاد المعرفي لتطوير تلك الصناعات ورفع مستوى تنافسيتها.
- العمل على انشاء مناطق صناعية ذات الطابع الاختصاصي بحيث يتم تجميع الأنشطة الصناعية المتشابهة في منطقة جغرافية واحدة بما يعزز فرص أكبر للابتكار وتحسين الإنتاجية وزيادة التنافسية.
-

### تعزيز القدرات التصديرية

- العمل على تبني تصور واضح حول استراتيجية تصديرية للمنتجات الصناعية غير النفطية بأهداف وخطط محددة.
- تشجيع الاستثمار الخاص من خلال تحسين بيئة الاعمال ومعالجة معوقات الاستثمار في القطاع الصناعي.
- تعزيز الاستثمارات الاجنبية في القطاعات الصناعية غير النفطية مع إمكانية فتح أسواق جديدة في بلد المستثمر الأجنبي.
- وضع خطة واضح حول إحلال الواردات ومرتبطة بفترات زمنية محددة.



### العمالة

- التعرف على حجم العمالة الوافدة المطلوبة بحسب كل منشأة صناعية ذلك بغرض تحديد فرص العمل المتاحة والممكنة للعمالة الوطنية بها، وربط ذلك بفترة زمنية محددة سالفاً في سبيل تقليل الاعتماد على العمالة الوافدة في كل منشأة بشكل تدريجي.
- توطين العمالة الوطنية في الوظائف الصناعية المملوكة كلياً أو جزئياً للحكومة .
- اعادة النظر في مدى ملائمة مخرجات التعليم والتدريب المهني الصناعي.
- ضمان تأهيل الكوادر الوطنية في القطاع الصناعي.
- العمل على إنشاء معاهد لتعليم العلوم والتكنولوجيا لتأهيل الكوادر الوطنية على التعامل مع التكنولوجيا الصناعية الحديثة.
- دراسة المنافسة الحكومة للقطاع الخاص في سلم الرواتب والبدلات والإجازات وساعات وايام العمل، بحيث يتم تعديلها أو توحيدها لتقليل الفجوة في الميزات بين القطاعيين العام والخاص.

grouped in one geographical area, thus enhancing greater opportunities for innovation, improving productivity and increasing competitiveness.

### Enhancing Export Capabilities:

Adopting a clear vision of an export strategy for non-oil industrial products with specific goals and plans.
Encouraging private investment by improving the business environment and addressing investment obstacles in the industrial sector.
Promoting foreign investments in the non-oil industrial sectors with the possibility of opening new markets in the country of the foreign investor.
Develop a clear plan for import substitution linked to specific time periods.

### Employment:

Identifying the size of the expatriate labor required according to each industrial establishment, in order to determine the available and possible job opportunities for the national labor therein, and linking that to a previously specified period of time in order to gradually reduce dependence on expatriate labor in each establishment.
Localization of national labor in industrial jobs owned wholly or partially by the government.
Reconsider the appropriateness of the outputs of industrial vocational education and training.
Ensuring the qualification of national cadres in the industrial sector.
Work to establish institutes for teaching science and technology to qualify national cadres to deal with modern industrial technology.
Studying government competition for the private sector in the scale of salaries, allowances, vacations, working hours and days, so that they are modified or unified to reduce the gap in benefits between the public and private sectors.

The importance of adopting the industrial strategy comes to enhance the competitiveness of the industrial sector in the State of Kuwait, by contributing to the development of the capabilities and capabilities of the state institutions in building the appropriate infrastructure, which results in reducing the production costs of the institutions and thus raising the level of their productivity in the national economy for the purpose of building an effective infrastructure for the competitive economy. In addition, the creation of an appropriate information and communication technology network to comply with the requirements of the Fourth Industrial Revolution is considered a basis for building a competitive economy in the country because of its great benefit towards achieving the goals of economic and social development. This undoubtedly requires the establishment of legal, institutional and political frameworks and the adoption of specific skills in the labor market, whether in the public and private sectors, or the civil society sector.

Also, among the requirements for increasing the competitiveness of the industrial sector is maintaining macroeconomic stability, which is a condition available in the Kuwaiti economy represented by moderate levels of inflation, and achieving acceptable levels of public debt.

It should be noted that the future industrial vision of the State of Kuwait has taken upon itself the development of the necessary resources towards improving the efficiency of some economically feasible industrial sectors to be the nucleus of future industries. Among the most important of these industrial sectors are the petrochemical and chemical industries, industries related to building materials, and the food and pharmaceutical industries and fourth generation industries. To promote this goal, the future industrial vision of the State of Kuwait has adopted the establishment of five smart industrial cities.

## Chapter 8: Conclusion and Recommendations

Achieving the future vision of the industrial strategy of the Kuwaiti economy as a way to achieve Kuwait's vision 2035 must be done through analyzing the reality of the conditions and opportunities available in the industrial sector to develop the competitiveness of the Kuwaiti economy. Hence the importance of implementing the field survey project for the industrial sector in the State of Kuwait in order to provide statistics for the Kuwaiti industry. In order to develop it and to ensure an increase in the competitiveness of the Kuwaiti economy.

The implementation of the field survey project for the industrial sector in the State of Kuwait on a regular basis ensures the construction of short-term indicators that are comprehensive for all industrial activities, which would help decision-makers in understanding developments in the industrial sector and their impact on the economy.

With regard to the most important analytical results of the field survey project for the industrial sector in the State of Kuwait, we summarize the following points:

The «chemicals and chemical products» sector and the «Coke and refined petroleum products» sector are the most productive sectors, with a rate of 57.8% of the total value of industrial production in 2020. However, these sectors still depend mainly on oil resources, which makes this a challenge in order to diversify in industrial production base.
Small and medium enterprises (in number and capital) are concentrated on the industries with the highest added value, and this makes those enterprises eligible to expand and grow in the medium term.
The most exported industries are in the «chemicals and chemical products» sector and "Coke and refined petroleum products» sector. Both sectors are characterized by having the highest production, capital and added value, but the number of workers they have does not exceed 18% of the total number of workers in the industrial sector.
The volume of Kuwaiti national employment in the industrial sector is about 11.7 thousand workers at the end of 2020, or 10.2% of the total employment in the industrial sector, as the percentage of national employment in the various industrial sectors is below ambitions.
The Kuwaiti national workforce is concentrated in the industrial sector by about 42.0% in work related to senior management and assistant management, about 40.4% in the field of technical management and production workers, and about 6.1% in work related to service and maintenance workers, during the year 2020.

The recommendations are based on three main axes, which are industrial competitiveness, enhancing export capabilities, and finally employment, which are derived from the vision of the State of Kuwait 2035 with regard to the industrial sector:

### Industrial Competitiveness:

Enhancing the productive structure of the sector through the privatization strategy.
Diversifying existing and future industries based on advanced knowledge and technology.
Adopting policies that meet the needs of the reality of small and medium industries to be the nucleus of reforming the industrial sector.
Evaluating the commercial and non-commercial risks and obstacles associated with practicing the commercial activity of the industrial establishment.
Focusing on specific local industries so that they are already existing, in order to activate the mechanisms of the knowledge economy to develop these industries and raise their level of competitiveness.
Work to establish industrial zones of a specialized nature so that similar industrial activities are

The pioneering role of industry in development is achieved through its contribution to achieving the following:

High productivity rates in the industrial sector contribute to accelerating the growth of national income, and thus raising economic growth rates. The industrial sector also helps in increasing the growth of other economic sectors.
The industrial sector is considered one of the most important basic means to increase employment and employment opportunities and reduce the problem of unemployment.
The industrial sector contributes to providing foreign exchange resources, increasing the state›s foreign currency reserves, and improving the current account situation and the state›s balance of payments through increasing industrial exports and manufacturing commodities that replace imports.
Manufacturing contributes to covering the added value associated with the use of local resources by converting them into other products instead of exporting them as raw materials.

## Second: Industrial Activities in Kuwait

In Kuwait, the "Other non-metallic mineral products" sector, the "Fabricated metal products, except machinery and equipment" sector, and the "food products" sector dominate the total number of industrial firms with a total of 365 firms, or 52.4% of the total. The results of the survey also indicate that the "Chemicals and chemical products" sector is the most productive sector, with a rate of 39.2% of the total value of industrial production in 2020, followed by the "Coke and refined petroleum products" sector, with a value of 18.6% of the total, then the "food products" sector with 13.3% of the total value of production in 2020.

In terms of added value, the results of the survey indicate that the largest sector in terms of added value is the sector "chemicals and chemical products" ranked first with 1649.8 million KD value added or 47.9% of the total in 2020. Next were the sectors "Coke and refined petroleum products" with 789.3 million KD value added (22.9%) and "Food products" with 421.3 million KD value added (12.2%) in 2020.

With regard to foreign trade in the industrial sector, the results indicate that the exports of the «chemicals and chemical products» sector are the highest with a rate of 56.5% of total industrial exports during 2020, followed by the «Coke and refined petroleum products» sector with a rate of 34.3% of total exports. By a large margin, the «food products» sector›s exports came third, accounting for 5.3% of the total. On the other hand, the imports of the industrial sector are mainly represented in the imports of raw materials needed for the production process, as the imports of the «food products» sector accounted for the highest rate of 32.7% of the total raw materials imported for the industrial sector. The « Other non-metallic mineral products» sector came second with a rate of 12.9% of the total, then the imports of the « Fabricated metal products, except machinery and equipment» sector with a rate of 12.8% of the total.

In addition, by analyzing the supply and demand aspects of industrial products, the study of the reality of demand (using sales value) on the products of the various industrial sectors indicates that the highest demand sectors measured in sales value is the "chemicals and chemical products" sector, with a sales value of about 2173.8 million KD or a percentage of 40.7% of the total value of industrial sales in 2020, then the "Coke and refined petroleum products" sector, with a sales value of 985.4 million KD or 18.8% of the total, then the "food products" sector, with a sales value of 674.1 million KD, or 12.8% of the total, then the "Other non-metallic mineral products" sector with a sales value of 311.2 million KD or 9% of the total industrial sales in 2020.

This high demand for the products of these sectors in terms of the value of total sales is commensurate with the volume of production for them, which represents the supply side, as these sectors are themselves the most productive sectors of the industrial firms. The production value of the "chemicals and chemical products" sector, the largest sector, recorded about 2178.1 million KD or 39.2% of the total value of industrial production in 2020, then the "Coke and refined petroleum products" sector, with a value of 1034.0 million KD or 18.6% of the total, then the "Food products" sector with a value of 742.3 million KD or 13.3% of the total, then the "Other non-metallic mineral products" sector, with a value of 477.4 million KD or 8.6% of the total production value in 2020.

The products of the «beverages sector» came as the most demanded sectors compared to what is offered of its production to record an actual need in the market estimated at about 9.4 million KD, followed by the products of the «Rubber and plastics products» with about 8.4 million KD, then the products of the «paper and paper products sector» with about 5.9 million KD, then the products of the "textile sector" at about 900 thousand KD. On the other hand, the products of the "furniture sector" witnessed the most sectors in terms of the volume of supply in the market compared to the volume of actual demand measured by the value of sales, so that the market surplus volume of those products recorded a value of 6 million KD, followed by the products of the "wood and wood products sector" by about 4.3 million KD, then The "wearing apparel" products amounted to about 300 thousand KD.

## Third: The Industrial and Competitive Vision of Kuwait

The industrial vision of the State of Kuwait is one of the main elements for the formation of the vision of the State of Kuwait 2035, as it aims to achieve development in various economic sectors, including the industrial sector, which leads to achieving the goal of economic and productive diversification and reducing the dependence of the Kuwaiti economy on oil as a major economic resource.

Figure 33: Physical & Material Benefits Provided by Workers in the Industrial Sector in 2020 (% of Total)

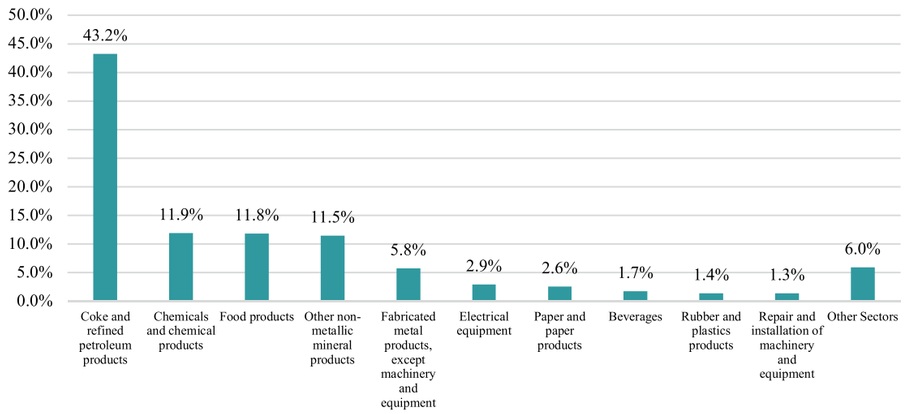


Source: Public Authority for Industry.

## Payroll Accessories:

Payments were also made in the form of salary supplements (social insurance, unemployment compensation, accident and work injury compensation, special health insurance premiums, retirement programs, employee residency fees, and end-of-service and leave allowances) to workers in the industrial sector that equaled 89.8 million KD in 2020. This amount decreased by 15.5 million KD or 14.7% when compared to the amount in 2019. When analyzing payroll accessories by type of activity in 2020, the sector "Coke and refined petroleum products" ranked first with 37.5 million KD or 41.8% of the total value of payroll accessories during 2020. Next were the sectors "Fabricated metal products, except machinery and equipment" with 15.3 million KD (17.1%) and "Food products" with 8.8 million KD (9.8%).

Figure 34: Salary Supplements Provided to Workers in the Industrial Sector in 2020 (% of Total)

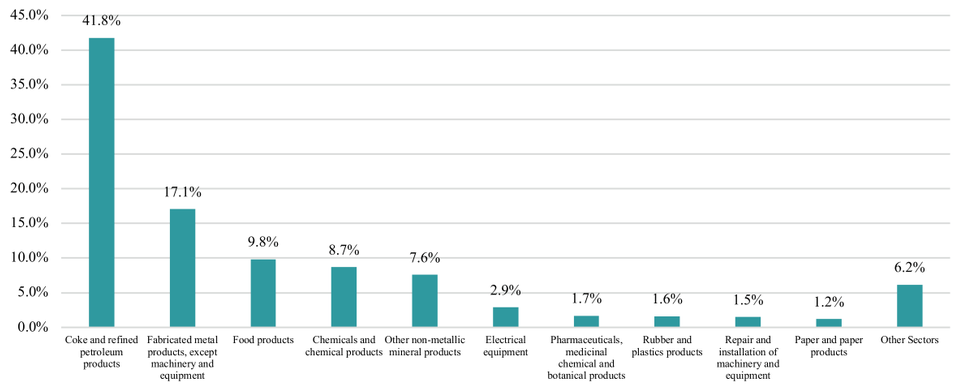


Source: Public Authority for Industry.



## National Employment in the Industrial Sector:

The results of the 2022 industrial survey indicate that the number of Kuwaiti nationals employed in the industrial sector amounted to 11.7 thousand workers at the end of 2020, which accounted for 10.2% of total employment in the industrial sector. In terms of type of work, 42.0% of these Kuwaiti employees worked as senior managers or department assistants, 40.4% worked as technical managers or production workers, 11.5% were employed for additional work, and 6.1% as service and maintenance workers.

Figure 35: Kuwaiti National Employment in the Industrial Sector (% of Total)

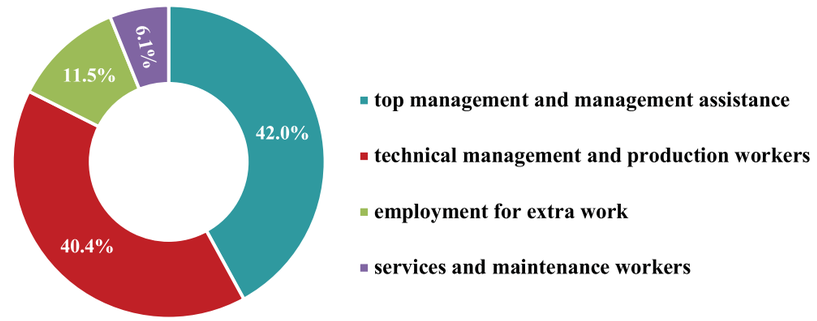


Source: Public Authority for Industry.

# Chapter 7: Sustainable Industrial Development in Kuwait

This chapter focuses on discussing the comprehensive and sustainable industrial development in the State of Kuwait, as a cornerstone and an essential axis for comprehensive sustainable development and in the light of the industrial development plans, Vision 2035, future challenges and climate change.

## First: Sustainable Industrial Development

The industrial sector plays an important role in advancing the development of the national economies of any country in the world, as the importance of this sector among the economic sectors is due to several aspects, including the contribution of the growth of the industrial sector to the treatment of unemployment problems, by providing employment opportunities that most countries suffer from. The development of the industrial sector also contributes to diversifying the sources of production, income and exports, and thus the industrial sector's contribution to the gross domestic product and exports increases, which leads to a reduction in dependence on the export of raw materials, which would expose developing countries to economic fluctuations due to fluctuating external demand for primary materials.

11.3% w

Figure 30: Compensation for Workers in the Industrial Sector (Million KD)

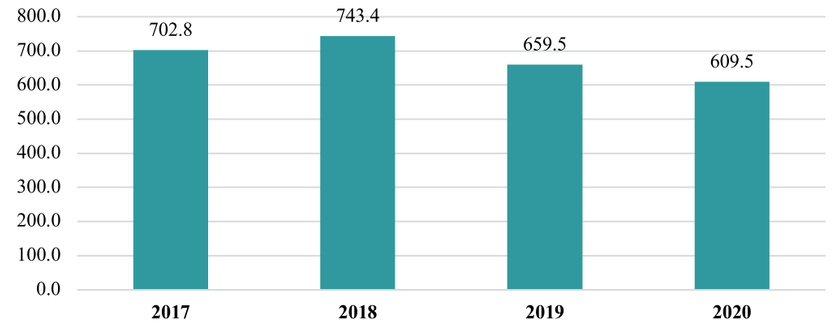


Source: Public Authority for Industry.

As for the distribution of compensation for workers in terms of activity, the sector "Coke and refined petroleum products" ranked first with 196.6 million KD worth of compensation or 32.3% of total compensation for workers in the industrial sector in 2020. Next were the sectors "Chemicals and chemical products" with 91.1 million KD (15.0%) and "Fabricated metal products, except machinery and equipment" with 69.7 million KD (11.4%). The top 10 sectors accounted for 558.8 million KD or 91.7% of the total.

Figure 31: Compensation for Industrial Sector Employees by Activities in 2020 (% of Total)

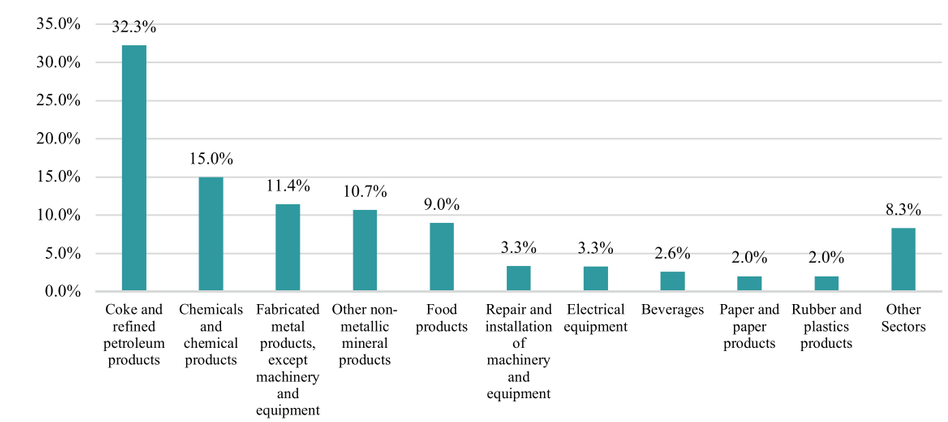


Source: Public Authority for Industry.



## Wages and Salaries:

The amount of wages and annual salaries paid in the industrial sector amounted to 463.3 million KD in 2020 compared to 491.8 million KD in 2019, representing a decrease of 28.5 million KD or 5.8%. The 2019 value increased by 3.1 million KD or 0.6% when compared with the value in 2018. When analyzing wages and salaries by type of activity in 2020, the sector "coke and refined oil products" ranked first with 134.7 million KD or 29.1% of the total salaries of workers in the industrial sector during 2020. Next were the sectors "chemicals and chemical products" at 76.6 million KD (16.5%) and "other non-metallic mineral products" with 52.0 million KD (11.2%). The top ten sectors accounted for 422.0 million KD or 91.1% of the total.

Figure 32: Workers› Salaries According to Industrial Activities in 2020 (% of Total)

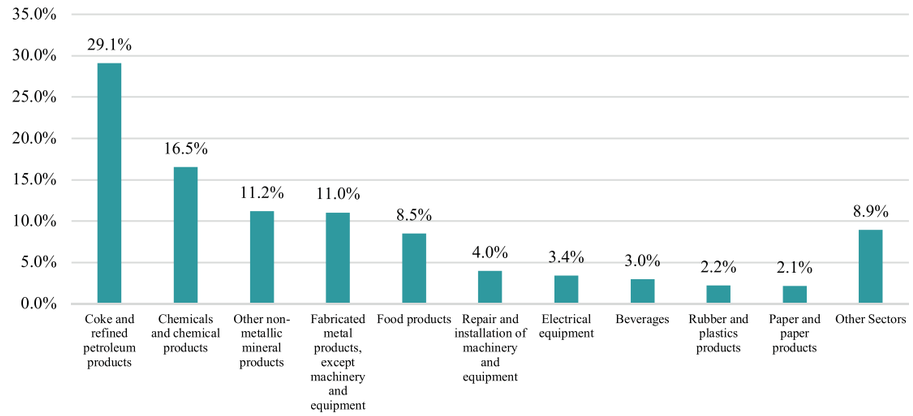


Source: Public Authority for Industry.

## Physical and Material Benefits:

The value of payments for workers' physical and material benefits amounted to 56.3 million KD in 2020, representing a decrease of 60.3 million KD or 9.7% as compared to that of 2019. When analyzing physical and material benefits by type of activity in 2020, the sector "coke and refined oil products" ranked first with 24.3 million KD or 43.2% of the total physical and material benefits during 2020. Next were the sectors «chemicals and chemical products « with 6.70 million KD (11.9%) and "Food products" with 6.66 million KD (11.8%).

Figure 27: Employment in Industrial Sector by Occupational Classification (% of Total)

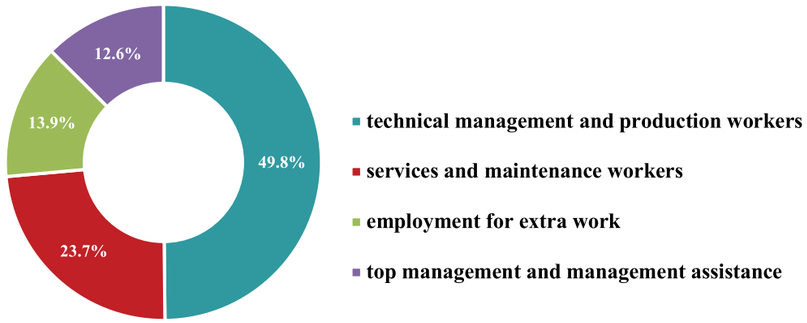


Source: Public Authority for Industry.

As for the distribution of employment in the industrial sector by activity, the sector "Fabricated metal products, except machinery and equipment" ranked first with 28.4 thousand workers or 24.7% of total employment in the industrial sector at the end of 2020. Next were the sectors "other non-metallic mineral products" with 18.9 thousand workers (16.4%) and "Food products" with 13.9 thousand workers (12.1%). It is noted that the top ten sectors accounted for 101.3 thousand workers (88.1%).

Figure 28: Employment in the Industrial Sector by Activities (% of Total)

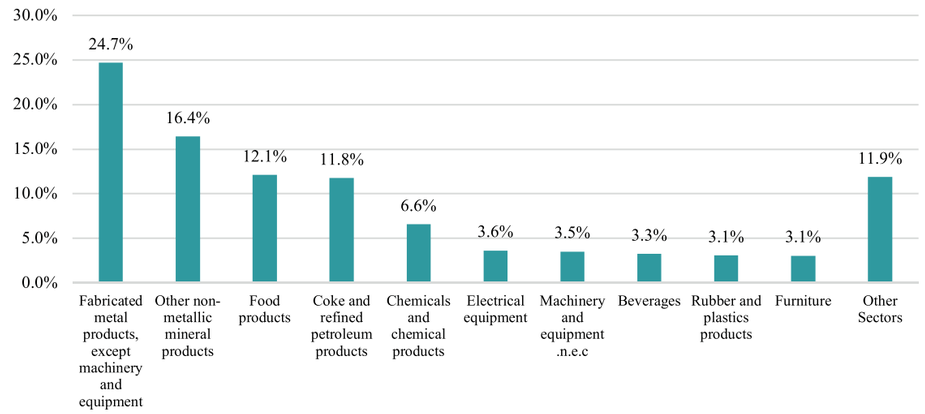


Source: Public Authority for Industry.

With regard to the distribution of employment in the industrial sector by nationality (Kuwaiti, Gulf, Arab, foreign), foreign employment ranked first with 74.2 thousand workers or 64.6% of total employment in the industrial sector during 2020. Next were Arab employment at 28.5 thousand (24.8%), local (Kuwaiti) employment at 11.7 thousand workers (10.2%), and Gulf employment with 0.5 thousand workers (0.4%).

Figure 29: Employment in the Industrial Sector by Nationality (% of Total)

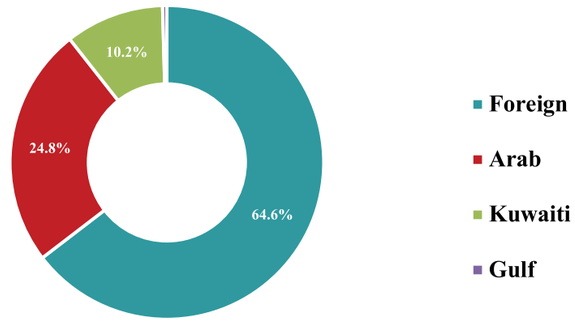


Source: Public Authority for Industry.

## Second: Compensation for Workers in Industrial Firms

Compensation for workers in the industrial sector includes wages and salaries in cash and in kind, in addition to the value of contributions to social insurance premiums, private pension funds, accident insurance (work injuries), life insurance, and other pension programs, as well as the rewards of board members. The employees' compensation according to the 2022 industrial survey is grouped into three categories:

Wages and salaries: This category include all cash payments made by the employer for the completion of work by all personnel at the business, covering all cash payments, gratuities, cost-of-living allowances, and wages paid during regular period and sick leave.

Physical and material benefits provided: This category includes the cost of food, beverages, smoke, clothing (other than work costumes), dwelling (including maintenance and repair expenses, among others) provided free of charge or at nominal value by the employer to the employees.

Payroll accessories: This category includes other payments made by the employer on behalf of employees (salaried employees) that are usually considered to be part of their income and not part of their cash or in-kind wages, including the contributions of employers to social insurance programs, unemployment compensation programs, accident and work-injury-related compensation, health insurance premiums for hospitals, health services, retirement programs, workers' residency fees, and separation and leave allowances.

The results of the 2022 industrial survey show that the total value of compensation for workers in the industrial sector amounted to 609.5 million KD in 2020 as compared to 659.5 million KD in 2019, representing a decrease of 50.1 million KD or 7.6%. The 2019 value decreased by 83.9 million KD or

Table 6: Geographical Distribution of Industrial Exports (Million KD)

| Statement | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|
| Gulf Export | 222.7 | 386.2 | 314.7 | 311.7 |
| Arab Export | 347.2 | 346.2 | 368.4 | 361.5 |
| International Export | 941.4 | 2726.8 | 2420.5 | 2009.6 |
| Total | 1511.3 | 3459.2 | 3103.6 | 2682.7 |

Source: Public Authority for Industry.

With regard to the ratio of industrial exports to industrial output, this ratio reached 48.2% in 2020 compared to 50.9% in 2019 and 52.5% in 2018. However, by sector (in 2020), the ratio was up by nearly 89.0% for the sector "coke and refined petroleum products", 69.6% for "chemical and chemical products", and 46.5% for "pharmaceutical products".

## Second: Imports of Industrial Sector

The industrial sector›s imports mainly consisted of raw materials for the production process and reached 909.6 million KD in 2020, which contributed 57.3% of the total cost of raw materials for that year. This amount came from four components, namely "primary raw materials," which accounted for 72.5% of total imported raw materials, "manufactured articles" (16.2%), "semi-finished materials" (5.8%), and "packaging materials" (5.4%).

Figure 25: Relative Structure for cost of Imported Raw Materials in 2020 (% of Total)

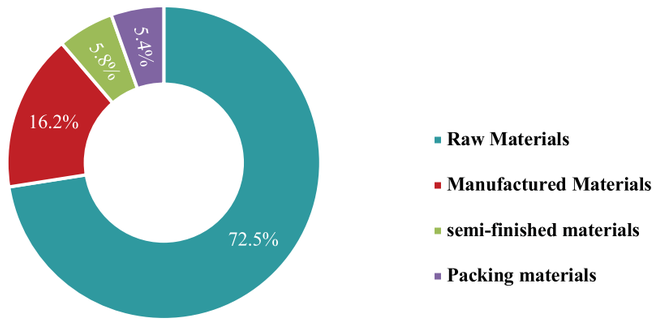


Source: Public Authority for Industry.

In terms of the distribution of imported raw materials by sector, the sector "Food products" ranked first with 214.4 million KD or 23.6% of the total imported raw materials. The top ten sectors accounted for 858.7 million KD or 94.4% of the total.

Figure 26: Industrial Imports by Sector in 2020 ((% of Total)

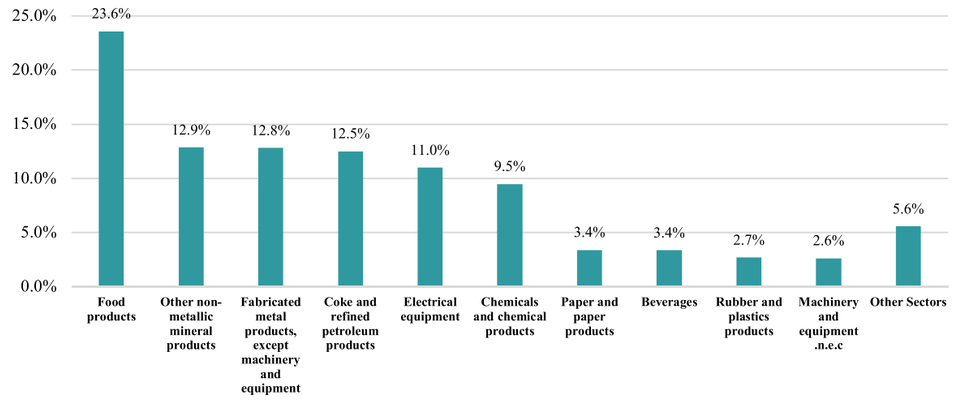


Source: Public Authority for Industry.

## Chapter 6: Employment in the Industrial Sector

This chapter focuses on several indicators related to employment in the industrial sector based on the 2022 survey, including those related to upper and middle management, technical management and production, regular employees, and other types of employees hired for extra work. It also shows employment statistics with regard to nationality and amounts of employee compensation including wages, salaries, and various types of benefits.

## First: Employment in the Industrial Sector

Results from the 2022 survey indicate that total employment in the industrial sector was 114.9 thousand workers at the end of 2020 across all industrial activities. As for the structure of employment, the category "technical management and production workers" ranked first with 57.3 thousand workers or 49.8% of total employment in the industrial sector in 2020. Next were the categories "services and maintenance workers" with 27.3 thousand workers (23.7%), "employment for extra work" with 15.9 thousand workers (13.9%), and "top management and management assistance" with 14.4 thousand workers (12.6%).

Source: Public Authority for Industry.

## Chapter 5: Exports and Imports in the Industrial Sector

This chapter presents the analytical indicators derived from the 2022 survey concerning exports and imports in the industrial sector. It includes indicators on the number of exporting firms and the values of imports and exports per sector. It also includes the geographical distribution of these exports, as well as details on the import of production inputs.

### First: Exports of Industrial Sector

Based on the 2022 survey, there were 163 industrial firms or 23.4% of total firms surveyed that engaged in exports in 2020. The sectors "leather products and related products" and "pharmaceutical products" ranked first with 100% of these sectors' firms engaged in exports in 2020. Next were the sectors "Chemicals and chemical products" and "Food products" with 52.4% and 51.5% of the sectors' firms engaged in exports, respectively.

Table 5: Number and Percentage of Exported Firms by Sector in 2020

| Activity | Number of exporting establishments | Number of establishments | Percentage |
|---|---|---|---|
| Leather and related products | 2 | 2 | 100.0 |
| Pharmaceuticals, medicinal chemical and botanical products | 1 | 1 | 100.0 |
| Chemicals and chemical products | 63 | 33 | 52.4 |
| Food products | 68 | 35 | 51.5 |
| Beverages | 8 | 4 | 50.0 |
| Paper and paper products | 24 | 10 | 41.7 |
| Textiles | 10 | 4 | 40.0 |
| Wearing apparel | 3 | 1 | 33.3 |
| Machinery and equipment .n.e.c | 16 | 5 | 31.3 |
| Other manufacturing | 13 | 4 | 30.8 |
| Rubber and plastics products | 43 | 12 | 27.9 |
| Computer, electronic and optical products | 4 | 1 | 25.0 |
| Repair and installation of machinery and equipment | 4 | 1 | 25.0 |
| Coke and refined petroleum products | 24 | 5 | 20.8 |
| Fabricated metal products, except machinery and equipment | 129 | 23 | 17.8 |
| Electrical equipment | 19 | 3 | 15.8 |
| Basic metals | 13 | 2 | 15.4 |
| Furniture | 38 | 5 | 13.2 |
| Other non-metallic mineral products | 168 | 10 | 6.0 |
| Printing and reproduction of recorded media | 18 | 1 | 5.6 |
| Wood and wooden products | 20 | 1 | 5.0 |
| Motor vehicles, trailers and semi-trailers | 7 | 0 | 0.0 |
| Other transport equipment | 1 | 0 | 0.0 |
| Total | 696 | 163 | 23.4 |
| Source: Public Authority for Industry. | | | |

Industrial exports amounted to 2682.7 million KD in 2020 compared to 3103.6 million KD in 2019, representing decrease of 420.9 million KD or 13.6%. In terms of the value of exports, the sector "chemicals and chemical products" ranked first with a value of 1516.9 million or 56.5% of total industrial exports in 2020.

Figure 23: Industrial Sector Exports (Million KD)

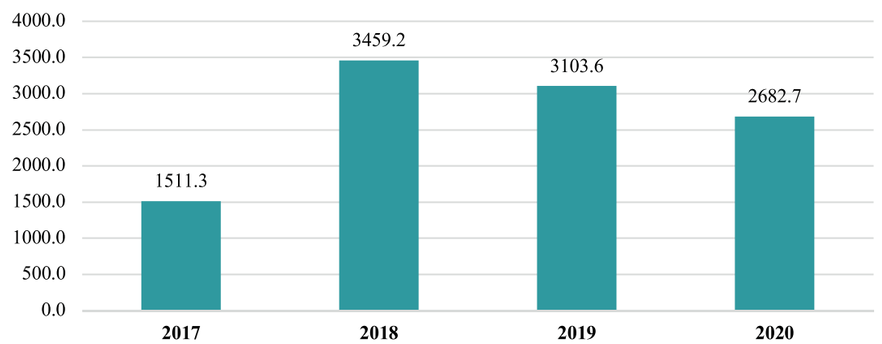


Source: Public Authority for Industry.

Figure 24: Value of Industrial Exports by Sector in 2020 (Million KD)

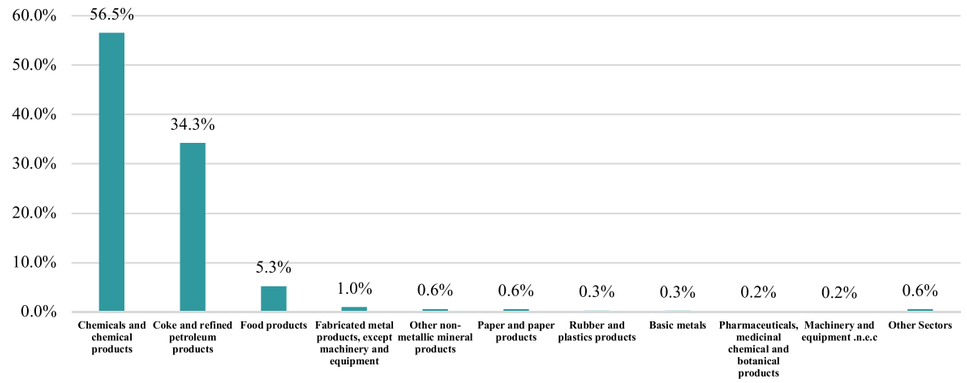


Source: Public Authority for Industry.

With regard to the geographical distribution of exports (by destination), the amount of industrial exports directed to international markets (excluding Arab and GCC countries) was 2009.6 million KD or 74.9% of total industrial exports in 2020. Exports to the Arab region (excluding GCC countries) amounted to 361.5 million KD (13.5%). Finally, exports to GCC countries amounted to 311.7 million KD (11.6%).

Figure 19: Non-Financial Assets of Industrial Firm by Sector in 2020 (% of Total)

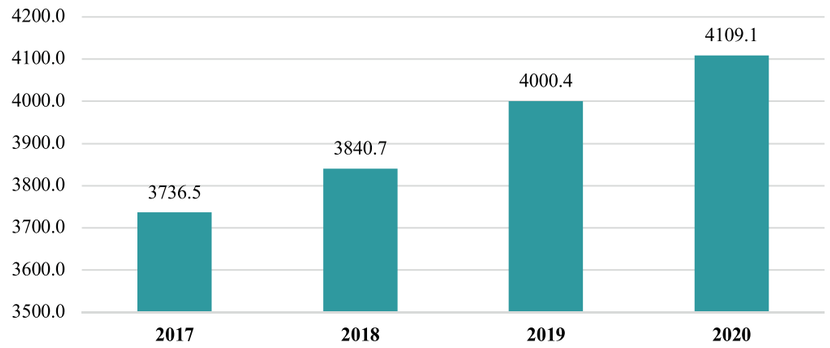


Source: Public Authority for Industry.

## Second: Capital Spending in the Industrial Sector

The value of the industrial firms' capital expenditure (for increasing production) amounted to 279.5 million KD in 2020 as compared to 179.2 million KD in 2019, representing a decrease of 100.3 million KD or 56.0%.

Figure 20: Value of Capital Expenditure for Industrial Firm (Million KD)

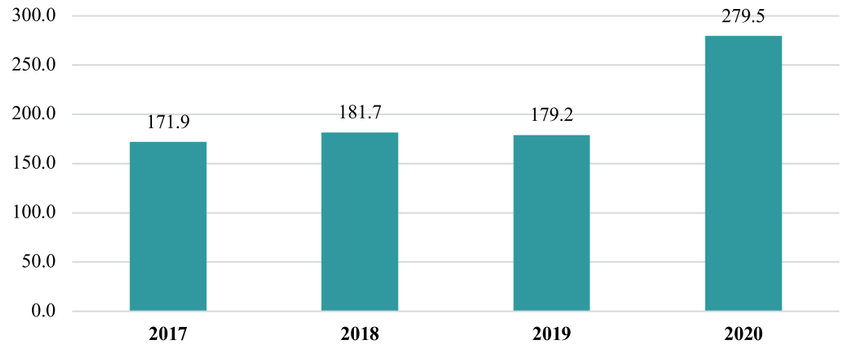


Source: Public Authority for Industry.

With regard to the distribution of investment expenditure by sector in 2020, the sector "Repair and installation of machinery and equipment" ranked first at 145.4 million KD or 52.0% of the total industrial investment spending in 2020. Next were the sectors "coke and refined petroleum products" at 36.5 million KD (13.1%) and "Fabricated metal products, except machinery and equipment" at 19.6 million KD (7.0%). The top ten sectors contributed 267.8 million KD (95.8%).



Figure 21: Capital Expenditure for Industrial Firm by Sector in 2020 (% of Total)

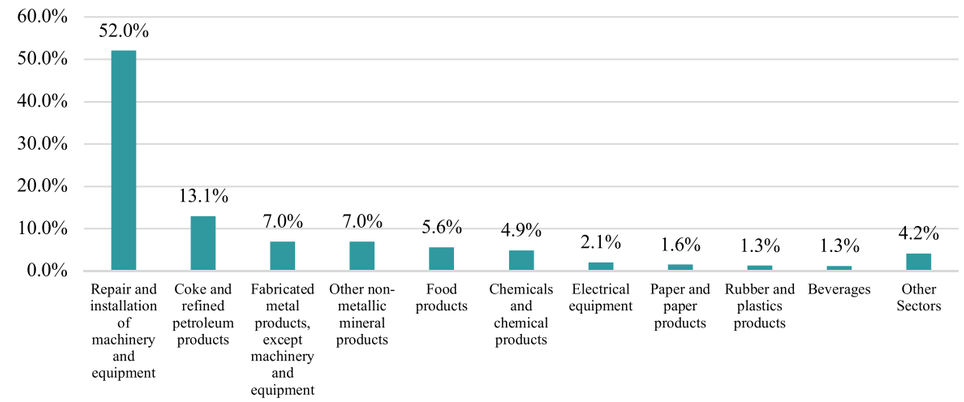


Source: Public Authority for Industry.

## Third: Technology Used

Based on the 2022 survey, industrial firms with automated systems (financial, administrative, or production machinery systems) represented 50.7% of total industrial firms surveyed as compared to 53.2% of those surveyed in 2018 and 33.3% of those surveyed in 2014. With regard to the proportion of projects that had automated systems per industrial sectors, the sectors "pharmaceutical products", "Leather and related products" and "other transport equipment" were tied at first place, with 100% of projects having automated systems. Next were the sectors "Printing and reproduction of recorded media" and "Other manufacturing", with 77.8% and 69.2% of projects having automated systems, respectively.

Figure 22: Ratios of Projects with Automated Systems by Industrial Sectors (%)

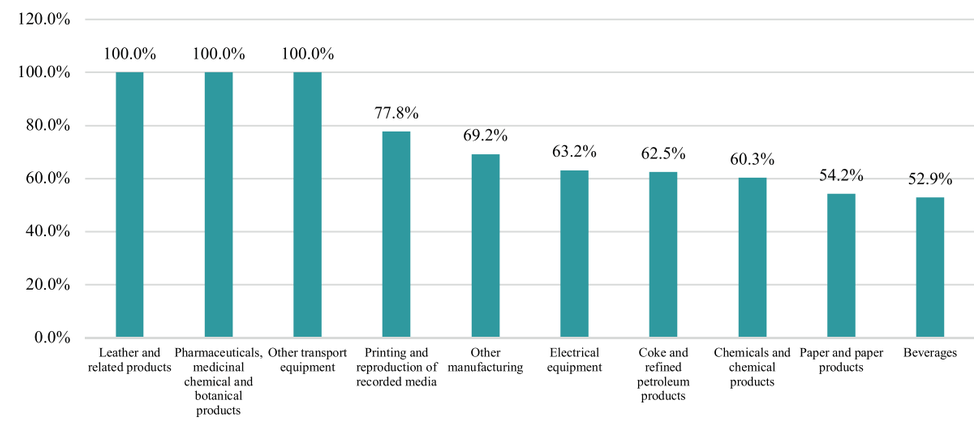

## Fourth: Value Added of the Industrial Sector

The industrial sector's value added amounted to 3446.2 million KD in 2020, representing a decrease of 165.0 million KD or 4.6% as compared to that of 2019. The sector "chemicals and chemical products" ranked first with 1649.8 million KD value added or 47.9% of the total in 2020. Next were the sectors "Coke and refined petroleum products" with 789.3 million KD value added (22.9%) and "Food products" with 421.3 million KD value added (12.2%). It is noteworthy that the value added by the ten largest sectors accounted for 3384.1 million KD (98.2%).

Figure 17: Relative Importance of Industrial Firm by Value Added in 2020 (% of Total)

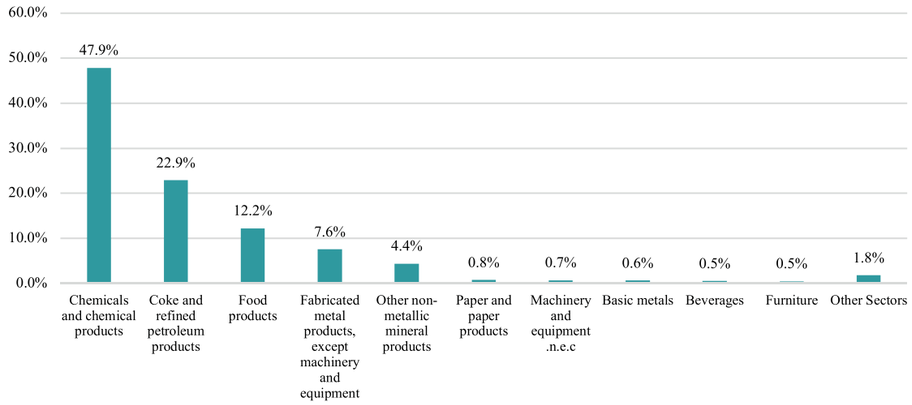


Source: Public Authority for Industry.

# Chapter 4: Industrial Investment

This chapter focuses on the analytical indicators derived from the 2022 survey of industrial firms, including indicators of non-financial assets of industrial firms, its distribution and structure, size of investment spending, as well as automated systems used in industrial projects.

## First: Non-financial Assets of Industrial Firms

The value of non-financial assets of industrial firms at the end of 2020 was 4109.1 million KD as compared to 4000.4 million KD in 2019, representing an increase of 108.7 million KD or 2.7%. The value in 2019 increased by 159.7 million KD or 4.2% as compared to that of 2018.

Figure 18: Value of Non-Financial Assets of Industrial Firm (Million KD)

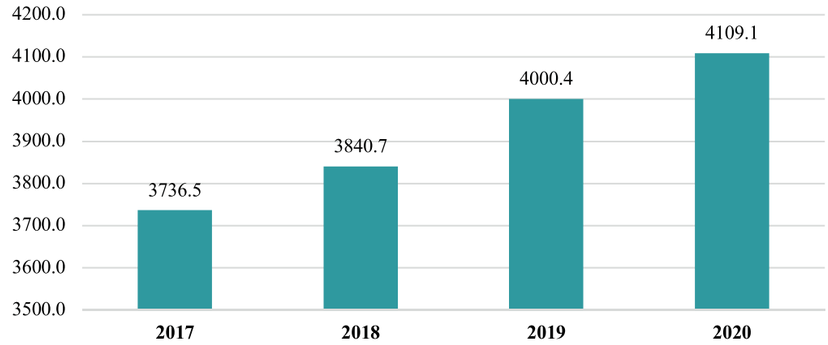


Source: Public Authority for Industry.

With regard to the industrial firms' non-financial assets structure, machinery and equipment ranked first with a value of 2849.4 million KD in 2020 or 69.3% of the total non-financial asset value in 2020. Next were buildings valued at 778.6 million KD (18.9%) and transportation assets valued at 151.7 million KD (3.7%).

Table 4: Non-Financial Assets of Industrial Firm (Million KD)

| Statement | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|
| Buildings | 705.1 | 736.9 | 774.1 | 778.6 |
| Machinery and equipment | 2615.3 | 2699.7 | 2759.4 | 2849.4 |
| Transportation | 135.4 | 146.9 | 155.5 | 151.7 |
| Other | 280.8 | 257.1 | 311.4 | 329.3 |
| Total non-financial assets | 3736.5 | 3840.7 | 4000.4 | 4109.1 |

Source: Public Authority for Industry.

In terms of the distribution of non-financial assets by sector in 2020, the sector "chemicals and chemical products" ranked first with 1798.7 million KD or 43.8% of the total non-financial assets of industrial firms at the end of 2020. Next were the sectors "other non-metallic mineral products" at 644.2 million KD (15.7%) and "Fabricated metal products, except machinery and equipment" at 414.3 million KD (10.1%). It is noteworthy that the top ten sectors accounted for 3909.4 million KD (95.1 %).

Figure 14: Industrial Production (Million KD)

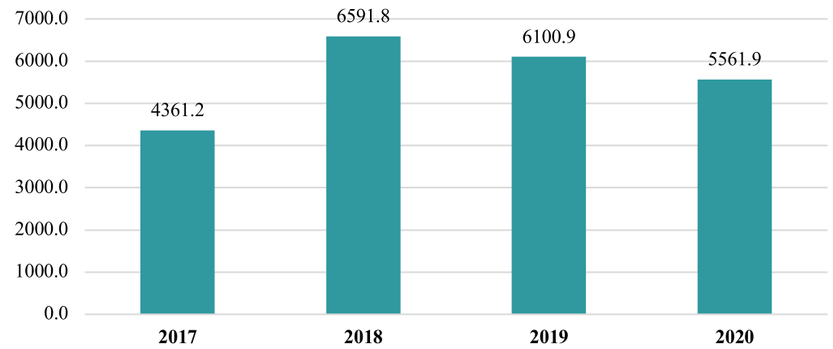


Source: Public Authority for Industry.

The production value of the sector "chemicals and chemical products" ranked first with 2178.1 million KD or 39.2% of the total value of industrial production in 2020. Next were the sectors "coke and refined petroleum products" valued at 1034.0 million KD (18.6%) and "Food products" at 742.3 million KD (13.3%).

Figure 15: The Industrial Firms by Production Value in 2020 (% of total)

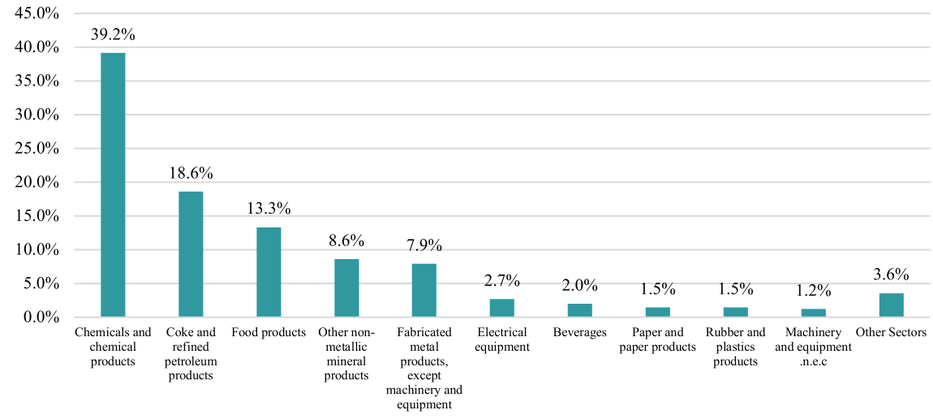


Source: Public Authority for Industry.

## Third: Intermediate Inputs (Requirements for Industrial Production)

The value of intermediate inputs for the industrial sector amounted to 2115.8 million KD in 2020 compared to 2489.7 million KD in 2019, representing a drop of 373.9 million KD or 15.0%. This drop was due to the low cost of raw materials and production requirements that contributed 76.0% of the total cost of intermediate inputs.



Table 3: Value of Intermediate Inputs for Industrial Production (Million KD)

| Statement | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|
| Cost of raw materials and production requirements | 1691.0 | 1974.7 | 1919.0 | 1608.5 |
| Consumption costs of fuel and fuels | 196.2 | 224.8 | 199.3 | 165.9 |
| Rental, maintenance and other costs | 378.5 | 364.6 | 371.4 | 341.3 |
| Total intermediate Inputs | 2265.7 | 2564.0 | 2489.7 | 2115.8 |

Source: Public Authority for Industry.

The value of the cost of raw materials for industrial production and production requirements was 1608.5 million KD in 2020 compared to 1919.0 million KD in 2019. Moreover, the raw materials consist of four basic elements, which are raw materials and contribute about 75.8% of the total cost of raw materials during the year 2020, followed by manufactured materials by 13.0%, then materials related to packaging by 6.3%, then semi-finished materials by 4.9% of the total cost of materials.

Figure 16: Cost of Raw Materials for Industrial Production 2020 (% of total)

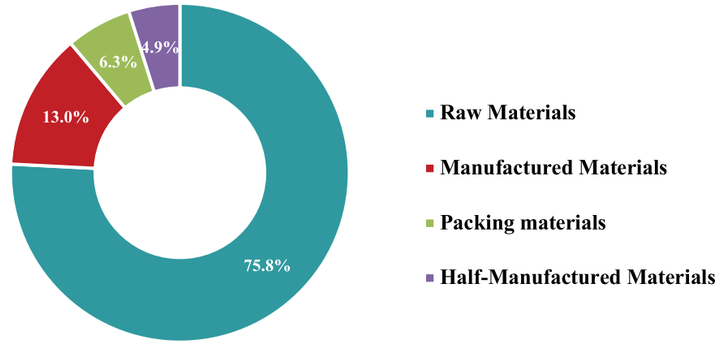


Source: Public Authority for Industry.

## Chapter 3: Industrial Production

This chapter discusses the summary analysis of industrial production indicators based on the 2022 industrial survey results, including the evolution of the volume of production and relative structure of production by industrial sector, sales value, and added value of the industrial sector with the extent of its contribution to the gross domestic product.

## First: Sales of the Industrial Sector

The overall sales value of industrial firms in 2020 was 5250.9 million KD, which decreased of about 600.4 million KD (10.3%) as compared to that of 2019 at 5851.3 million KD.

Figure 11: Industrial Sales (Million KD)

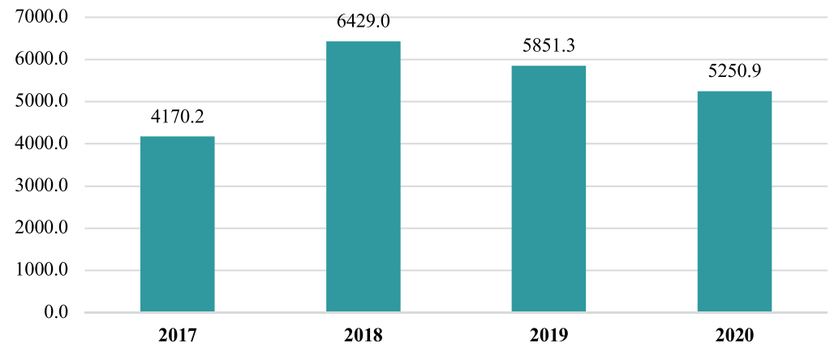


Source: Public Authority for Industry.

Findings show that the sector "chemicals and chemical products" ranked first with 2173.8 million KD in sales or 40.7% of the total value of industrial sales in 2020. Next were the sectors "coke and refined petroleum products" with 985.4 million KD (18.8%) and "Food products" with 674.1 million KD (12.8%). It is noteworthy that the total sales value of the top ten sectors was 5085.3 million KD (96.8%).



Figure 12: The Industrial Firms by Sales Value in 2020 (% of total)

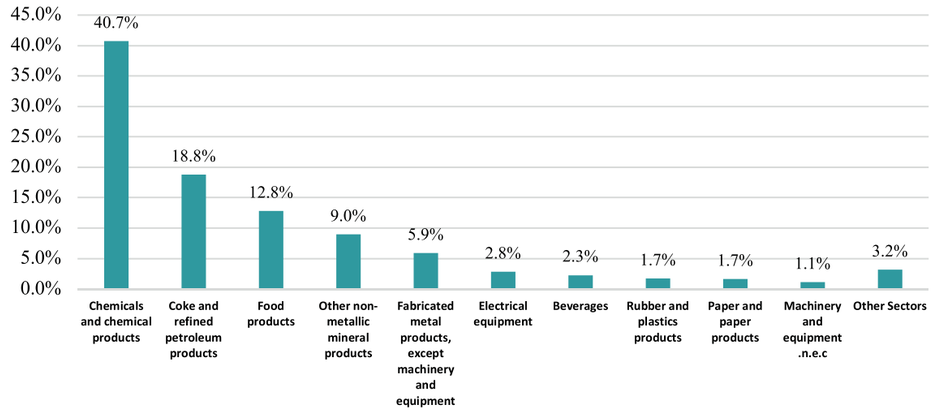


Source: Public Authority for Industry.

With regard to the distribution of the industrial sector's gross sales in 2020 by type of market, 2682.7 million KD (51.1%) to the export market, 1650.8 million KD (31.4%) was attributable to the domestic market, and 917.4 million KD (17.5%) to the government.

Figure 13: Total sales Structure for Industrial Sector in 2020 (% of total)

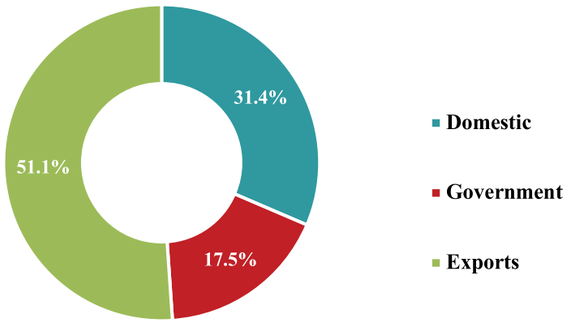


Source: Public Authority for Industry.

## Second: Industrial Production

In 2020, the value of industrial output was 5561.9 million KD, which decreased by 539.0 million KD or 8.8% as compared to that of 2019.

Figure 9: Industrial Firms by Spaces (% of total)

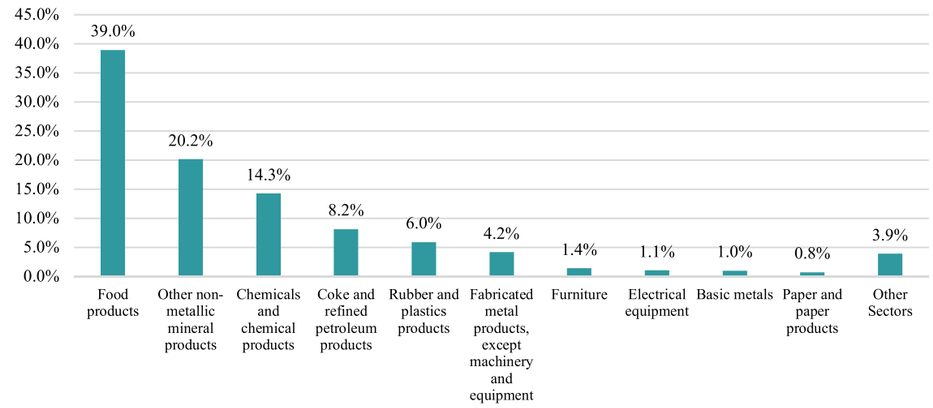


Source: Public Authority for Industry.

## Fourth: Geographical Distribution of Industrial Firms

The 2022 survey results indicate that most of the industrial firms were concentrated in four major areas, and the Sabhan industrial area located in Governor of Mubarak Al-Kabeer ranked first, accounting for 186 industrial firms or 26.7% of the total number of industrial firms surveyed. The firms in this area focused on many industrial activities such as food products, beverage industries, textiles, wood products, chemicals and chemical products, metal products, furniture, and others. Second in ranking was Amgharh industrial area in Governor of Jahra, with 176 industrial firms or 25.3% of total firms surveyed. Firms in this area focused on sectors such as wood products, chemicals and chemical products, other non-metallic mineral products, metal products except machinery and equipment, furniture, and others. Third was Shuaiba industrial area (Western and Eastern) located at Governor of Ahmadi, with 137 industrial firms or 19.7% of total firms surveyed. The firms in this area participated in various activities concerning chemicals and chemical products, rubber plastics and wood products, metals and metal products, and others. Fourth was Shuwaikh industrial area located in the province's capital, comprising 44 industrial firms or 6.3% of total firms surveyed. In addition, there are many other industrial areas of importance. Ten other areas where a significant number of industrial firms were located accounted for 672 industrial firms or 96.6% of total firms surveyed.



Figure 10: Industrial Firms by Area (% of total)

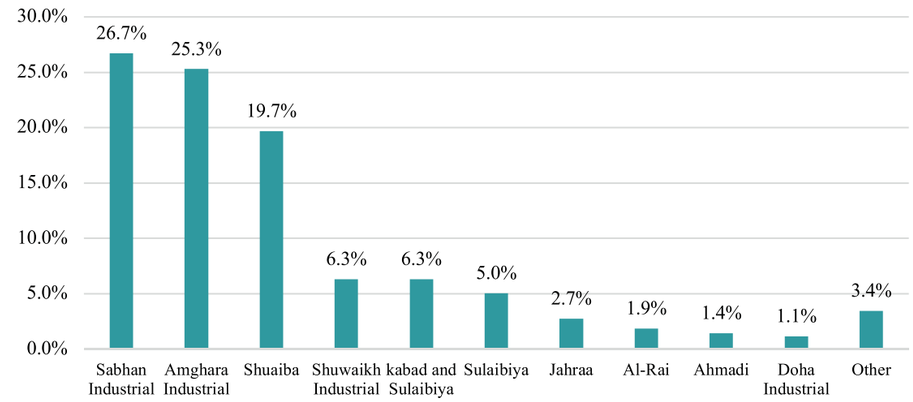


Source: Public Authority for Industry.

## Fifth: Industrial Firms by Size

There were 128 small industrial firms with capital of no more than 250 thousand KD, accounting for 18.4% of the total number of industrial firms surveyed. The capital of these firms amounted to 18.9 million KD, representing 0.2% of the total capital.

There were 130 medium-sized industrial firms (18.7% of the total firms surveyed) that kept their capital at 500,000 KD, totaling 55.6 million KD. Lastly, there were 438 large industrial firms (62.9% of the total firms surveyed).

Table 2: Industrial Firms by size (Small- Medium-Large)

| Number of Kuwaiti Workers | Capital (Million KD) | Number of Firms | Statement |
|---|---|---|---|
| 257 | 18.9 | 128 | Small Firms |
| 407 | 55.6 | 130 | Medium Firms |
| 11039 | 10268.7 | 438 | Large Firms |
| 11703 | 10343.3 | 696 | Total of Industrial Firms |

Source: Public Authority for Industry.

Figure 6: Number of Industrial Firms by Industrial Sectors

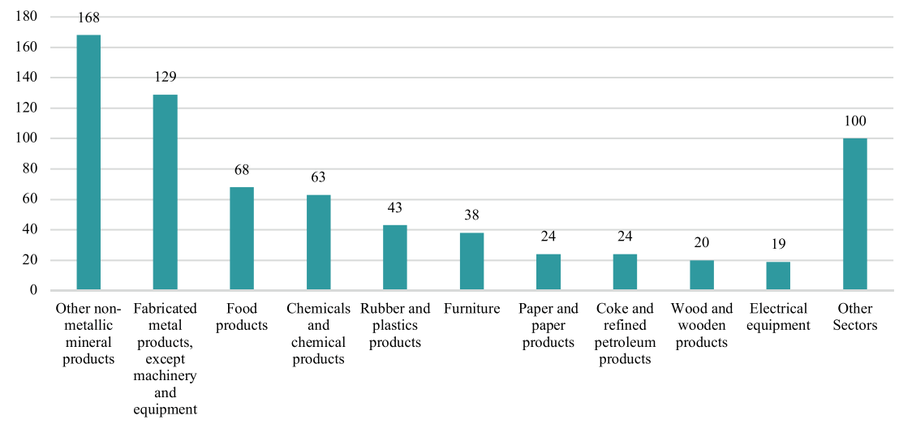


Source: Public Authority for Industry.

## Second: Industrial Firms by Capital

The total capital value of industrial firms included in the survey was 10343.3 million KD at the end of 2020. In terms of the value of capital, the sector "coke and refined petroleum products" ranked first with capital value of 6647.5 million KD or 64.3% of the total firms' capital. Next were "Paper and paper products" with capital value of 1077.3 million KD (10.4%), "Chemicals and chemical products" with capital value of 970.2 million KD (9.4%), and "Other non-metallic mineral products" with capital value of 577.2 million KD (5.6%).

Figure 7: Industrial Firms by Capital Value (% of Total)

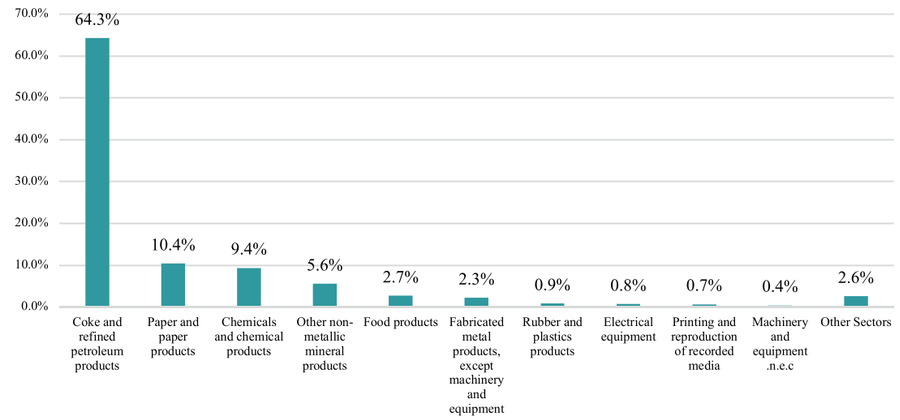


Source: Public Authority for Industry.



Meanwhile, based on the current survey, the ownership of industrial firms was distributed between the government and private sector, either separately or jointly, with the government owning 66.5% at a capital value of 6881.2 million KD, mainly in the sectors of «coke and refined petroleum products" (95.3%) and "chemicals and chemical products" (2.8%).

Private ownership accounted for 24.4% of total capital value at 2520.4 million KD and were mainly invested in the sectors « Paper and paper products" (42.7%), "Other non-metallic mineral products" (14.5%), and "metal products sector except for machines and equipment" (9.0%).

Joint ownership between the government and private sector accounted for 9.1% of total capital value at 941.6 million KD and were mainly invested in the sectors of "chemicals and chemical products" (68.6%), "other nonmetallic mineral products" (22.4%), and "Rubber and plastics products" (3.8%).

Figure 8: Industrial Firms as Capital Ownership (% of Total)

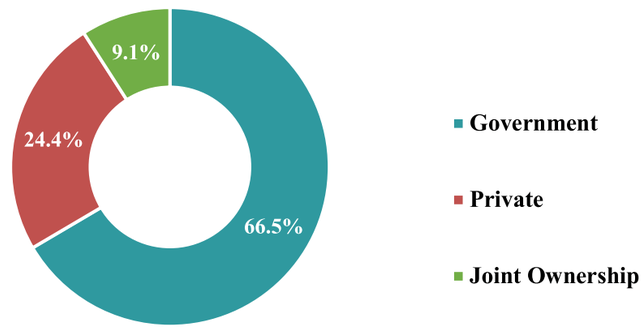


Source: Public Authority for Industry.

## Third: Industrial Firms by Total Area

The industrial firms included in the 2022 survey covered a total of 24.7 million sq m. In terms of the size of area covered, the sector "food products" ranked first with 9.6 million sq m or 39.0% of the total area covered by industrial firms. Next was the sector "Other non-metallic mineral products" with 5.0 million sq m at 20.2%. The total area covered by the top 10 industrial sectors was 23.8 million sq m or 96.1% of the total area covered by industrial firms.

## 111: Public Finance

This section briefly reviews public finance developments with regard to general revenue and general state expenses. General state revenues are closely linked to world oil prices, with oil revenues accounting for nearly 87% of total revenues in Kuwait during the fiscal year 20212022/.

The data indicates that the state's general budget continued to achieve a deficit until the year 20222023/ (an approved budget), as it achieved an actual total deficit during the year 20202021/, affected by the decline in total revenues as a result of the decline in oil revenues with the decline in international oil prices during the Covid-19 pandemic. Public revenues reached for the State of Kuwait, about 10520.2 million KD during the aforementioned fiscal year compared to about 21292.7 million KD on the public expenditures side, thus achieving a general budget deficit of 10772.5 million KD. With regard to the approved budget for the fiscal year 20222023/, public revenues are estimated at 23399.1 million KD, compared to expenses estimated at 23523.0 million KD, bringing the estimated deficit to 123.8 million KD.

Table 1: General State Budget (Million KD)

| Fiscal Year | Revenue | Expenses | Surplus/ Deficit |
|---|---|---|---|
| 18/2019 | 20558.5 | 21848.7 | -1290.2 |
| 19/2020 | 17220.4 | 21140.3 | -3919.9 |
| 20/2021 | 10520.2 | 21292.7 | -10772.5 |
| 21/2022 | 18612.9 | 21604.0 | -2991.1 |
| 22/2023(Approved Budget) | 23399.1 | 23523.0 | -123.8 |

Source: Central Bank of Kuwait.

## IV: External Transactions

At the end of each time period, Kuwait's monetary interactions with other countries are expressed in terms of balance of payments, which includes both commodity and service balances and capital and financial accounts. The current account surplus decreased during the year 2020 to record about 1.5 billion KD, as a result of the decrease in the commodity balance surplus during the aforementioned year, and the value of that surplus amounted to about 5.4 million KD during the year 2019. With the relative improvement in international oil prices in 2021, and the increase in the commodity balance surplus the current account recorded a remarkable surplus of 11.3 billion KD.



Figure 5: Current Account of the Balance of Payments (Billion KD)

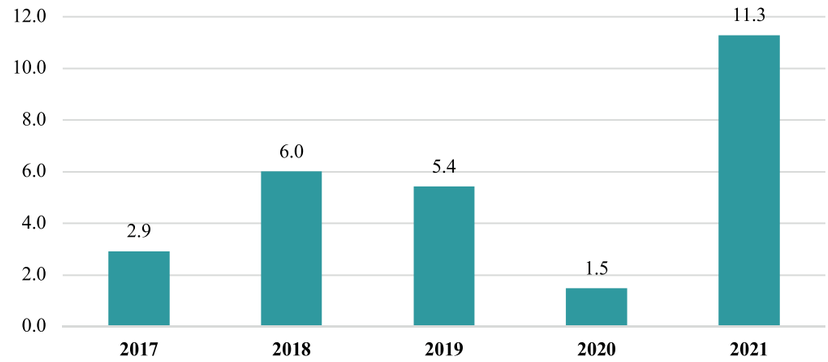


Source: Central Bank of Kuwait.

## Chapter 2: Industrial Firms

This chapter discusses the composition of the industrial firms covered by the 2022 industrial survey. The distribution of these firms by industrial activity is based on the United Nations' international industrial classification standard for all economic activities (revision IV). Moreover, this chapter includes the geographical distribution of industrial firms by region and the distribution by size of such firms.

## First: Number of Industrial Firms

There were 696 industrial firms included in the 2022 survey, covering all industrial activities. According to the distribution of industrial firms, based on the international industrial classification standard of all economic activities (fourth revision, ISIC 4), the sector "other nonmetallic mineral products" ranked first with 168 firms or 24.1% of the total number of industrial firms. Next were "Fabricated metal products, except machinery and equipment" with 129 firms (18.5%) and "Food products" with 68 firms (9.8%).

Regarding changes in GDP at current market prices (nominal), the IMF estimates indicate that the value of that output witnessed an increase in the years 2021 and 2022 as a result of the rise in global oil prices after recovery from the covid-19 pandemic, and the value of that output is estimated at about 55.7 billion KD during the year 2022, recording an increase of about 35.2% compared to the previous year, which amounted to about 41.2 One billion KD in 2021 and about 32.4 billion KD in 2020.

Figure 2: GDP at Current Market Prices of Kuwait (Billion KD)

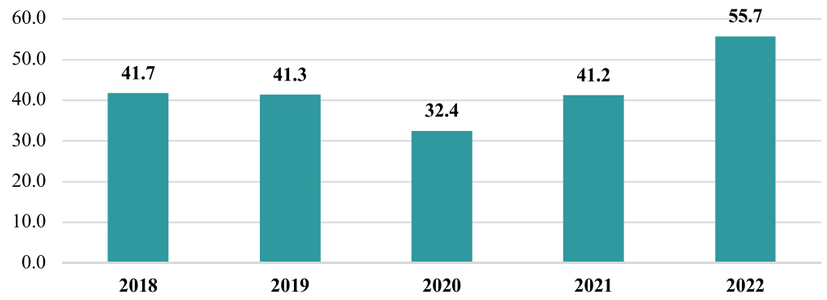


Source: Central Statistical Bureau and IMF estimates.

On the other hand, global commodity prices recorded a significant increase in 2022 as a result of high demand rates after the Covid-19 pandemic and the Russian-Ukrainian war. The inflation rate in consumer price index in the State of Kuwait increased during 2022 to about 4.0%, compared to about 3.4% in 2021 and about 2.1% in 2020. The average inflation rate during the last five years was about 2.2% annually. Despite the high inflation rates during the year 2022 in many countries of the world to exceed 10%, the inflation rate in the State of Kuwait remained within the acceptable rates until the beginning of the year 2023.

Figure 3: Inflation in Kuwait

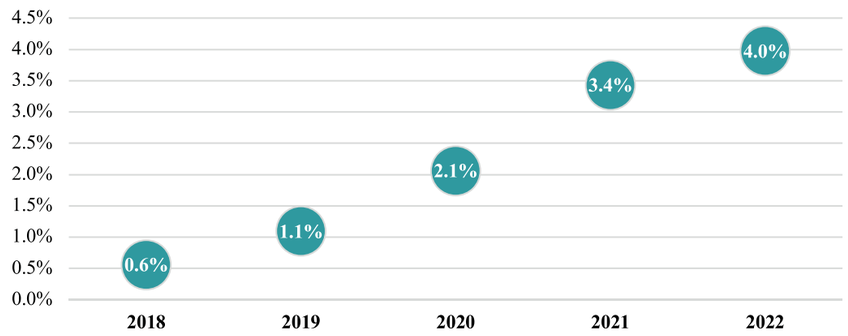


Source: Central Statistical Bureau.



## 11. Financial and Banking Sector

Economic developments during the Covid-19 pandemic and beyond shaped global monetary policies, specifically the unprecedented accommodative monetary policies during the year 2020, as many economies of developed and developing countries cut interest rates in 2020 until they reached historical levels, in order to stimulate demand and support the affected economic sectors. Since the beginning of the first quarter of 2022, and with inflation rates rising dramatically against the background of the Russian-Ukrainian war and rising energy and food commodity prices, monetary policies around the world have shifted to more stringent monetary policies, and central banks in major economies have begun to raise interest rates at increasing rates, including US Federal Reserve, European Central Bank, Bank of England and others.

In this context, the Central Bank of Kuwait followed the same previous trends. The Central Bank of Kuwait lowered interest rates, bringing its discount rate to about 1.5% during 2020, which is the lowest rate historically, aiming to support the affected sectors and individuals and provide the necessary financing at a lower cost. Since the beginning of the first quarter of 2022, the Central Bank of Kuwait began to follow a contractionary monetary policy according to a gradual and moderate approach. It raised its interest rates several times during the aforementioned year.

With regard to developments in the monetary conditions in the State of Kuwait, and in 2020 and with the Covid-19 pandemic, the decline in oil prices and the slowdown in economic activity, the local liquidity recorded a negative growth rate of 7.3%. With the relative recovery in oil prices and economic activity starting from 2021, domestic liquidity improved to grow by 3.8% in 2021, to continue this improvement until 2022. Total domestic liquidity (money supply) recorded a strong growth rate of 6.0%, coinciding with the boom in prices of global oil, as shown in the following figure:

Figure 4: Growth of Domestic Liquidity (M2)

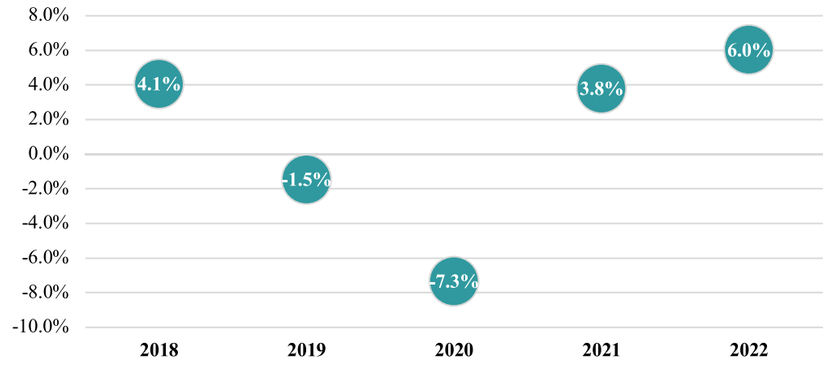


Source: Central Bank of Kuwait.

# Industrial Survey Report 2022

## Chapter 1: Overview of Kuwait's Economy

Economic developments and indicators in recent years show the extent to which the global and local economy has been affected by several crises, as covid-19 pandemic since the first quarter of 2020, and the accompanying decline in levels of demand, trade, investment, economic growth, and the decline in global oil prices, and the spillover of the effects of that crisis throughout 2021, then the Russian-Ukrainian war which began in the first quarter of 2022 and its repercussions on the global, regional and local economy. Although the State of Kuwait has large reserves that constitute financial buffers in times of crisis, the indicators also show the dangers of relying on a single economic resource, and the need to accelerate the process of economic diversification.

This chapter provides an overview of the Kuwaiti economy with a review of recent developments in four important economic sectors, namely, the real sector and the financial and banking, public finance, and external sectors. Next, the chapter presents economic and industrial indicators for analyzing Kuwait's 2022 industrial survey results.

### 1. Economic Growth

The Kuwaiti economy is characterized by a dominant oil sector, similar to other Gulf Arab oil-exporting countries. This is apparent from many relevant economic indicators such as the petroleum sector›s contribution to Gross Domestic Product (GDP), the contribution of oil exports in total exports, and the value of oil revenues that accounts for an overwhelming proportion of the Kuwaiti government's total revenues. Kuwait is considered an important and major oil-exporting country in the Middle East. Furthermore, Kuwait's economy enjoys a high degree of openness and allows free movement of capital and goods to and from Kuwait, as domestic consumption depends heavily on imported goods. In this regard the Kuwaiti economy contracted by 8.9% in 2020 compared to the previous year, and the International Monetary Fund estimates that the Kuwaiti economy recorded a growth of about 1.3% in 2021 and about 8.7% in 2022.

Figure 1: Real GDP Growth for Kuwait

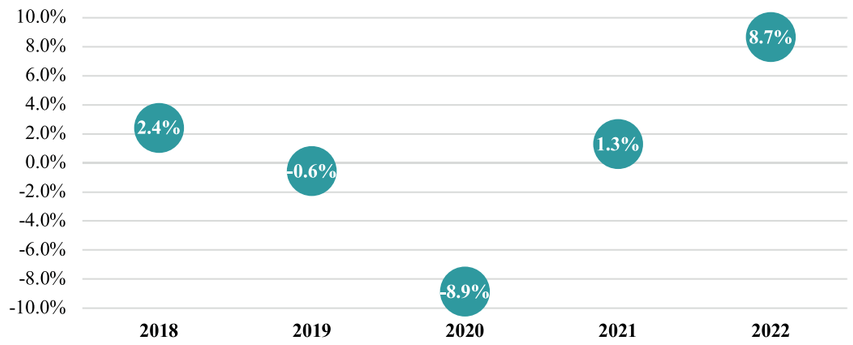


Source: Central Statistical Bureau and IMF estimates.

industrial survey for the year 2022 reached 696 establishments covering all industrial activities. According to the distribution of the number of industrial establishments according to the International Standard Industrial Classification of All Economic Activities - Fourth Revision (ISIC 4), the «Other non-metallic mineral products» sector It ranks first among these sectors, as the number of establishments covered by this sector reached 168 industrial establishments, with a relative contribution of about 24.1% of the total number of industrial establishments surveyed. In second place is the «formed metal products excluding machinery and equipment» sector, which includes 129 industrial establishments with a relative contribution of approximately 18.5%, then the «Food Products» sector, which includes 68 establishments, with a relative contribution of 9.8% of the total number of industrial establishments in the State of Kuwait that were included in the industrial survey for the year 2022.

The total sales value of industrial establishments during 2020 amounted to about 5250.9 million dinars, which recorded a decrease of about 600.4 million dinars and by 10.3% compared to 2019, when the value of sales recorded about 5851.3 million dinars. The value of sales of the «chemicals and products» sector constituted the largest of these sectors with about 2173.8 million dinars and by 40.7% of the total value of industrial sales for 2020, then the «coke and refined petroleum products» sector with a sales value of 985.4 million dinars and 18.8% of the total, then the «food products» sector with sales of 674.1 million dinars and 12.8% of the total industrial sales for 2020. The value of industrial production for 2020 recorded a decrease of 539.0 million dinars by 8.8%, as the value of industrial production for 2020 amounted to about 5561.9 million dinars compared to about 6100.9 million dinars for 2019 and about 6591.8 million dinars in 2018. The production value of the «chemicals and products» sector constituted the largest sector with about 2178.1 million dinars and 39.2% of the total value of industrial production for 2020, then the «coke and refined petroleum products» sector with a value of 1034.0 million dinars and 18.6% of the total, then the «food products» sector with a value of 742.3 million dinars and 13.3% of the total production value for 2020.

The results of the industrial survey for the year 2022 indicate that the added value of the manufacturing sector amounted to about 3446.2 million dinars during 2020, with a decrease of about 165.0 million dinars and an average of 4.6% compared to 2019, in which that value added amounted to about 3611.2 million dinars. The added value of the «chemical materials and products» sector constituted the largest sector with about 1649.8 million dinars and 47.9% of the total value added of manufacturing industries for the year 2020, followed by the «coke and refined petroleum products» sector with a value of 789.3 million dinars and 22.9% of the total, then the «food products» sector with a value of 421.3 million dinars and 12.2% of the total value added of manufacturing industries during 2020.
With regard to capital expenditure of industrial establishments, the results of the industrial survey for the year 2020 indicate that the capital expenditure spent by industrial establishments to increase production amounted to about 279.5 million dinars in 2020, an increase of about 100.3 million dinars and by 56.0% compared to that value in 2019, which amounted to about 179.2 million dinars, after the value of this investment expenditure decreased by about 2.6 million dinars and by 1.4% in 2019 compared to 2018.

The value of industrial exports during 2020 amounted to about 2682.7 million dinars compared to about 3103.6 million dinars during 2019, which means a decrease of about 420.9 million dinars by 13.6%. At the top of the industrial sectors in terms of the value of exports is the «chemicals and products» sector, with an export value of about 1516.9 million dinars, and by 56.5% of the total industrial exports during 2020. With regard to the value of industrial imports, the value of those imports to the industrial sector in 2020 amounted to about 909.6 million dinars, which contributes about 57.3% of the total cost of raw materials in the same year.

The results of the industrial survey for the year 2022 indicate that the total number of employment in the industrial sector (for companies surveyed and reported their employment numbers) amounted to about 114.9 thousand workers distributed over all industrial activities. As for the structure of this employment, employment in the category of «technical management and production workers» accounted for about 49.8% of the total employment in the industrial sector, where the number of these workers reached about 57.3 thousand workers, followed by employment in the category of «service and maintenance workers». Which accounted for about 23.7% of the total employment and amounted to about 27.3 thousand workers, then employment in the category of «employment employed in overtime» of about 15.9 thousand workers and 13.9% of the total employment, and finally employment in the category of «senior management and auxiliary management» with about 14.4 thousand workers and 12.6% of the total employment in the industrial sector according to the results of the current industrial survey.

With regard to the most important obstacles to the industrial sector in the State of Kuwait from the point of view of industrial establishments, the results of the industrial survey for the year 2022 indicated that strong local competition is one of the marketing difficulties faced by industrial establishments, in addition to export difficulties related to strong competition abroad, and the results indicate that industrial establishments believe that The high cost of technology is one of the difficulties faced by enterprises in the industrial sector, fluctuations in the prices of raw materials, the lack of skilled labor, and finally the difficulty of providing the necessary land for the establishment of industrial projects.

# Executive Summary

The Public Authority for Industry (PAI) presents its report on the periodic field survey of the industrial sector in the State of Kuwait as part of its continuous efforts to contribute to monitoring and analyzing the reality of the industrial cat through the formation of an information base for the local industry. The field survey project for the industrial sector in the State of Kuwait is one of the qualitative surveys carried out by the Authority in order to update the information base of the Authority, and Follow up the development of the local industry and assess the effects of local and global changes on the industrial sector. This survey is considered the seventh industrial survey for the year 2022, covering the years 2017, 2018, 2019, 2020. The field survey for 2022 relies on carrying out a statistical analysis process using economic indicators of the latest official data available on the industrial sector, with the aim of diagnosing the current reality of the industrial sector and the challenges it may face.

This report consists of eight main chapters, the first chapter includes a quick overview of the performance of the Kuwaiti economy during the recent period by reviewing the recent developments in the four important sectors that make up the Kuwaiti economy, which are the real sector (GDP), the financial and banking sector, public finance, and the external sector, and then moving to develop a general perception to determine the economic and industrial indicators necessary to analyze the results of the field industrial survey. The second chapter aims to identify the number of industrial establishments in the State of Kuwait included in the industrial survey for the year 2022, and the distribution of these establishments according to sub-industrial activities based on the International Standard Industrial Classification of All Economic Activities (Fourth Revision) issued by the United Nations. This chapter also includes the geographical distribution of industrial establishments by region and by size of such establishments.

The third chapter contains a brief analysis of industrial production indicators according to the results of the industrial survey for the year 2022, including the evolution of the volume of total production, the relative structure of production by industrial sectors, the value of total and sectoral sales, and the added value of the industrial sector. While the fourth chapter deals with the analytical indicators extracted from the results of the industrial survey for the year 2022 on industrial investment, including indicators of non-financial assets of industrial establishments, their distribution and structure, the volume of investment spending to increase industrial production, automated systems used in industrial projects, and obstacles to industrial investment.

On the other hand, the fifth chapter deals with the analytical indicators extracted from the results of the industrial survey for the year 2022 on exports and imports of the industrial sector, including indicators of the number of industrial establishments exported, the value of industrial sector exports and their distribution according to the different industrial sectors, the geographical distribution of those industrial exports, as well as the value of the industrial sector's imports of production inputs. As for the sixth chapter, it contains highlighting several indicators related to employment in the industrial sector according to the results of the industrial survey for 2022, including the worker in senior and middle management, technical management and production employment, and other employment employed in overtime. The chapter also clarifies the distribution of such employment by nationality, and the compensation of workers in the industrial sector, which includes wages, salaries, salary supplements, and other in-kind and monetary benefits.

As for the seventh chapter, it is considered the central topic of this report, as it deals with sustainable industrial development in the State of Kuwait, taking into account the reality of industrial activities in the local market, and the industrial and competitive vision of the State of Kuwait. The eighth and final chapter of the report contains the conclusion and some recommendations emanating from the results of the 2022 industrial survey.

The results of the survey indicate that the number of industrial establishments included in the

BENCH
BUSINESS ADVISORY

بالتعاون مع

ASIA
DATA-SCIENCE

## الفريق الاستشاري

شركة بنش للإستشارات الإدارية والإقتصادية ذ.م.م

| | |
|---|---|
| مدير المشروع | ا.د. نايف الشمري |
| المستشار الإحصائي/علم البيانات | د. أحمد الصبر |
| المستشار الإداري | د. أحمد السلطان |
| المستشار الإقتصادي | ا. عبدالقادر نزار الإبراهيم |

# INDEX


Executive Summary 12

Chapter 1: Overview of Kuwait's Economy 21
1. Economic Growth 21
11. Financial and Banking Sector 23
111: Public Finance 24
1V: External Transactions 24

Chapter 2: Industrial Firms 25
First: Number of Industrial Firms 25
Second: Industrial Firms by Capital 26
Third: Industrial Firms by Total Area 27
Fourth: Geographical Distribution of Industrial Firms 28
Fifth: Industrial Firms by Size 29

Chapter 3: Industrial Production 30
First: Sales of the Industrial Sector 30
Second: Industrial Production 31
Third: Intermediate Inputs (Requirements for Industrial Production) 32

Chapter 4: Industrial Investment 34
First: Non-financial Assets of Industrial Firms 34
Second: Capital Spending in the Industrial Sector 36
Third: Technology Used 37

Chapter 5: Exports and Imports in the Industrial Sector 38
First: Exports of Industrial Sector 38
Second: Imports of Industrial Sector 40

Chapter 6: Employment in the Industrial Sector 41
First: Employment in the Industrial Sector 41
Second: Compensation for Workers in Industrial Firms 44
Wages and Salaries 45
Physical and Material Benefits 45
Payroll Accessories 45
National Employment in the Industrial Sector 46

Chapter 7: Sustainable Industrial Development in Kuwait 47
First: Sustainable Industrial Development 46
Second: Industrial Activities in Kuwait 48
Third: The Industrial and Competitive Vision of Kuwait 49

Chapter 8: Conclusion and Recommendations 50
Industrial Competitiveness 51
Enhancing Export Capabilities 52
Employment 52

His Excellency the Minister of Commerce and Industry
Minister of State for Youth Affairs

**Muhammad Othman Al-Aiban**

**His Highness**

**Sheikh Ahmed Al-Nawaf Al-Ahmad Al-Jaber Al-Sabah**

**Prime Minister of the State of Kuwait**

His Highness
Sheikh Mishaal Al-Ahmad Al-Jaber Al-Sabah
Crown Prince of the State of Kuwait

His Highness the Amir of the State of Kuwait,
Sheikh Nawaf Al-Ahmed Al-Jaber Al-Sabah

الهيئة العامة للصناعة
PUBLIC AUTHORITY FOR INDUSTRY

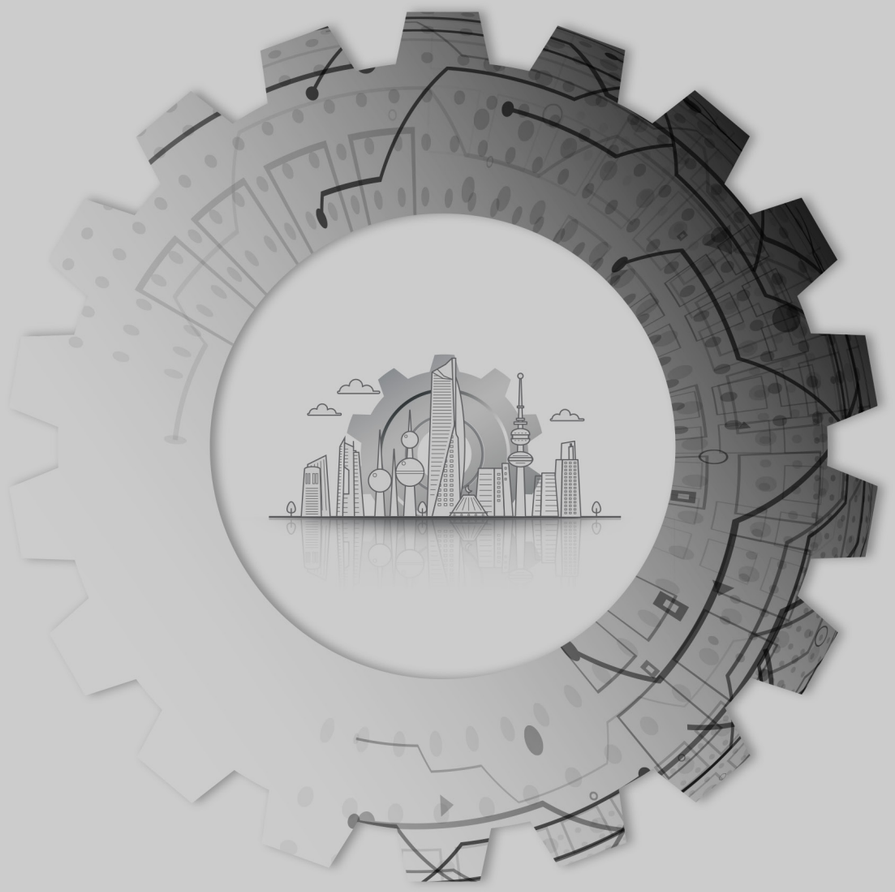

بسم الله الرحمن الرحيم

The reality of

# THE INDUSTRIAL SECTOR

State of Kuwait 2023

**Public Authority for Industry**
**Industrial Research Department**
**Industrial Planning**

**www.pai.gov.kw**

كويت جديدة
NEWKUWAIT

الهيئة العامة للصناعة
PUBLIC AUTHORITY FOR INDUSTRY

The reality of

# THE INDUSTRIAL SECTOR

State of Kuwait 2023